

التوزيع: عام
E/ESCUA/AGR/89/6
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالعربية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والماو

التنمية الريفية في العراق

الدروس المستفادة

طبعت هذه الدراسة دون تحرير.

تشمل دراسة "التنمية الريفية في العراق: الدروس المستفادة" خطوة أخرى من نشاطات شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في مجال التنمية الريفية في اقطار المنطقة التي تغطي نشاطاتها اعمال اللجنة.

وقد استهدفت هذه الدراسة استعراض تجربة العراق في مجال التنمية الريفية عن طريق عرض وتحليل سياسات وبرامج ومشاريع التنمية الريفية واستنباط الدروس والخبرات التي يمكن ان تكون ذات فائدة للعراق وللإقليم الأخرى في المنطقة في المجال المذكور.

وستوالي شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو نشاطاتها خلال العامين ٩٠ - ١٩٩١ بإجراء المزيد من الدراسات القطرية في مجال التنمية الريفية، حتى يمكن استعراض هذه الدراسة وغيرها في اجتماع الخبراء الذي تنوي عقده في عام ١٩٩١ لمناقشة التجارب المختلفة لإقليم المنطقة في هذا المجال ولدعم تبادل الخبرات المتعلقة فيما بينها.

لقد ساهم في اعداد الدراسة كل من الدكتور احمد عبيد حمادي والدكتور احمد زبيير وتأمل شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو والتي اشرفت على اعداد هذه الدراسة ان يتم الاطلاع على التجربة العراقية والاستفادة منها.

الدكتور محمود شريف
رئيس شعبة الزراعة المشتركة

المحتويات

تقديم

١	١ - مقدمة
٢	الاطار التحليلي للدراسة	٢ - ١-٢
٢	حول مفهوم التنمية الريفية	٢-٢
٣	عناصر التنمية الريفية	٣-٢-٢
٤	١-٢-٢ اساس الاقتصادي	٤-١-٢-٢
٤	الموارد المائية والارضية	٤-١
٥	مصادر الدخل غير الزراعي	٥-ب
٥	عدالة توزيع مصادر الثروة	٥-ج
٦	الخدمات المساعدة للانتاج الزراعي	٦-٢-٢-٢
٧	البحث والارشاد الزراعي	٧-ا
٨	التجهيزات الزراعية	٨-ب
٩	خدمات وقاية المزروعات والصحة الحيوانية	٩-ج
٩	التسويق والسياسات السعرية	٩-د
١١	الائتمان الزراعي	١١-هـ
١٢	الخدمات العامة	١٢-٣-٢-٢
١٣	٣ - سياسات وبرامج التنمية الريفية في العراق قبل عام ١٩٦٨
١٣	المرحلة الاولى (١٩٣٢ - ١٩٥٨)	١-٣
١٤	١-١-٣ بناء اساس الاقتصاد الريفي	١-١-٣
١٤	٢-١-٣ تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعي	٢-١-٣
١٥	٣-١-٣ الخدمات المساعدة للانتاج الزراعي	٣-١-٣
١٩	٤-١-٣ الخدمات والمنافع العامة	٤-١-٣
٢٠	٥-١-٣ الدروس المستخلصة	٥-١-٣
٢٢ ٢-٣ المرحلة الثانية (١٩٥٨ - ١٩٦٨)	٢-٣
٢٣	١-١-٢-٣ اصلاح الزراعي	١-١-٢-٣
٢٣	١- اهداف اصلاح الزراعي	١-ا
٢٣	٢- وسائل تحقيق اهداف اصلاح الزراعي	٢-ب
٢٣	٣- تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية	٣-بـ١
٢٤	٤- التعويف عن الاراضي المستولى عليها	٤-بـ٢
٢٤	٥- توزيع الاراضي المستولى عليها	٥-بـ٣
٢٤	٦- تكوين التعاونيات الزراعية	٦-بـ٤
٢٥	٧- تنظيم علاقات الانتاج	٧-بـ٥
٢٦	٨- تقييم منجزات اصلاح الزراعي	٨-ج
٣٠	٩- تطور التعاونيات الزراعية ونشاطاتها	٩-٢-٢-٣
٣٢ ٤ - سياسات وبرامج التنمية الريفية بعد عام ١٩٦٨	٤
٣٢	١-٤ تطوير الموارد المائية والارضية	١-٤
٣٥	٢-٤ تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعي	٢-٤
٣٩	٣-٤ تشجيع التعاون الزراعي	٣-٤
٤٣	٤-٤ برامج الخدمات الزراعية	٤-٤
٤٤	٥-٤ سياسات التسويق والسياسات السعرية	٥-٤
٥١	٦-٤ سياسات الدعم والحماية	٦-٤
٥٥	٧-٤ الائتمان الزراعي	٧-٤
٦١	٨-٤ خدمات الثروة الحيوانية	٨-٤

٧٨	٩٠٤ خدمات الانتاج النباتي
٨٠	١٠٩٤ المكننة الزراعية
٨٣	٢٠٩٤ التجهيزات الزراعية
٨٦	٣٠٩٤ وقاية المزروعات
٨٨	٤٠٩٤ البحوث الزراعية والارشاد الزراعي
٩١	٥٠٤ الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الكهرباء والماء
٩٢	٦١٠٤ الخدمات التعليمية
٩٤	٧١٠٤ الخدمات الصحية وتجهيزات الكهرباء والماء
٩٦	٥ - الخلاصة والتوصيات
٩٦	١٠٥ تطوير الموارد المائية والأرضية
٩٧	٢٠٥ الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج
٩٩	٣٠٥ السياسات الزراعية وخدمات الانتاج الزراعي
١٠١	٤٠٥ الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الكهرباء والماء
١٠٣	٥٠٥ التوصيات

قائمة الجداول

صفحة

رقم

١ توزيع الحيازات الزراعية قبل تنفيذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ٢٧	١
٢ تطور اعداد الجمعيات واعضاءها ومساحة عملها خلال الفترة ٦١ - ١٩٦٨ ٣١	٢
٣ تطور مساحات الاراضي الموزعة وعدد المستفيدین ٣٨	٣
٤ تطور الحركة التعاونية الزراعية في العراق خلال الفترة ٦١ - ١٩٨٧ ٤١	٤
٥ كميات الفواكه والخضروات واللحوم والبيض المسوقة عبر قنوات القطاع الاشتراكي خلال الفترة ١٩٨٤-٧٣ ٤٧	٥
٦ كميات الحبوب المسوقة عن طريق القطاع الاشتراكي للفترة ٧٣ - ١٩٨٤ ٤٩	٦
٧ تطور نسبة المسوقة من الانتاج المحلي للحبوب عبر مؤسسات القطاع الاشتراكي للفترة ١٩٨٤-٧٣ ٥٠	٧
٨ اجمالي قيمة الدعم وفقا لمجاميع السلع والخدمات في العراق خلال الفترة ١٩٨٦-٧٥ ٥٣	٨
٩ النصيب الغردي من الدعم وفقا للمجاميع السلعية والخدمية خلال الفترة ١٩٨٦-٧٥ ٥٥	٩
١٠ اجمالي قيمة قروضي الانتاج الزراعي التعاوني وفقا للجهات المستفيدة منها خلال الفترة ١٩٨٧-٧٨ ٥٧	١٠
١١ اجمالي قروضي المصرف الزراعي وفقا لوجه انفاقها للفترة ١٩٨٧-٧٨ ٦٠	١١
١٢ تطور اعداد الحيوانات في محطات التربية التابعة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة ١٩٧٩-٧٠ ٦٤	١٢
١٣ عدد الابقار والشيران المستوردة والموزعة على المربين للفترة ١٩٧٩-٦٦ ٦٥	١٣
١٤ تطور عدد ذكور الاغنام والماعز الموزعة على المربين خلال الفترة ٦٩/١٩٧٩-٧٠ ٦٩	١٤
١٥ تطور الطاقة الانتاجية لمعامل الـعـلـفـ التـابـعـةـ للقطاع الاشتراكي في العراق خلال فترة ١٩٨٣-٧٥ ٧٦	١٥
١٦ الخدمات البيطرية وفقا لمختلف اغراضها خلال الفترة ١٩٨٠-٧٤ ٧٩	١٦

- ١٧ تطور بعض الخدمات واعداد الكادر البيطري في العراق
خلال الفترة ١٩٨٥-٦٨ ٧٩
- ١٨ تطور اعداد الساحبات والحاصلات ٨١
- ١٩ تطور كميات الاسمندة وبذور الخضراوات الموزعة
خلال الفترة ١٩٨٤-٧٣ ٨٥
- ٢٠ الكميات الموزعة من اهم المبيدات خلال الفترة ١٩٨٤-٧٦ . ٨٦

بذلت جهود كبيرة لتطوير الريف في العراق من خلال البرامج والمشاريع التنموية التي تضمنتها خطط التنمية القومية والتشريعات التي اصدرت لاعادة توزيع الملكية الزراعية، وخصوصا بعد قيام ثورة ٣٠-١٧ تموز ١٩٦٨ . وقد تميزت الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٨ عن الفترات السابقة لها بجوانب عديدة، لعل ابرزها خاصية مشاريع التنمية الزراعية سواء تلك التي تم تنفيذها او التي لازالت تحت التنفيذ. تستهدف هذه المشروعات في غايتها تطوير الموارد المائية والارضية الزراعية، واستكمال المرافق والبني الاساسية، وتقديم الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي، وذلك للاسراع بتنمية القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة سكانه، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية القومية.

ويعتبر عام ١٩٦٨ نقطة تحول في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، خصوصا بعد ان اتى قرار التأمين لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق في حزيران ١٩٧٢ ، وما تبع ذلك من تصحيح لاسعار النفط، الموارد المالية المناسبة لتنفيذ المشاريع الكبيرة التي تضمنتها خطط التنمية الوطنية. وربما كان نصيب القطاع الزراعي من الانفاق الاستثماري يفوق كثيرا قدرة هذا القطاع على الاستيعاب في المدى القصير، مما ادى الى تأخير ظهور اثاره الايجابية على الانتاج الزراعي بشكل مباشر. وقد ساعد هذا على تعجيل الهجرة من الريف الى المدينة وانخفاض نسبة السكان في الريف الى ما يقارب ٣٠% من مجموع السكان وحسب تعداد السكان لعام ١٩٨٧ ، بعد ان كانت اكثرا من ٦٠% حسب تعداد عام

تهدف هذه الدراسة الى استعراض وتحليل البرامج والسياسات الهدفة لتطوير الريف في العراق، وتقديم النتائج التي تحققت في هذا الاتجاه واستنباط الدروس التي يمكن ان تفيد تعزيز الركائز الاساسية للتنمية الريفية. لذلك لقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول تم في الفصل الاول منها وضع الاطار التحليلي للدراسة بينما خص الفصل الثاني لاعطاء صورة عامة عن برامج سياسات التنمية الريفية قبل عام ١٩٦٨ وتناول الفصل الثالث استعراض وتحليل برامج وسياسات التنمية الريفية بشئ من التفصيل وضمن الاطار التحليلي الذي تضمنه الفصل الاول. اما الفصل الرابع فقد خص لخلاصة والتوصيات. لقد روعي في اعداد التوصيات ان تكون محددة جهد الامكان وهادفة لتعزيز المسارات التي سلكتها جهود التنمية الريفية في العراق.

٢ - الاطار التحليلي للدراسة

١-٢ حول مفهوم التنمية الريفية

يرد استخدام مصطلح التنمية الريفية بكثرة في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من التداخل بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية، الا ان الاطار الذي تنصوبي تحته التنمية الريفية اشمل واعم من التنمية الزراعية. ويرجع السبب في ذلك الى شمول الاول على عناصر ومكونات اخرى للتطور الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة الى مختلف اوجه النشاط الزراعي، وتشمل هذه العناصر الكثير من اوجه الحياة الالخرى في الريف ابتداء من الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وانتهاء بالخدمات العامة الالخرى من تجهيزات الماء الصالح للشرب والكهرباء والاتصالات. غير ان التنمية الزراعية تبقى المحور الاساسي الذي تعتمد عليه مصادر الرخاء الاقتصادي في الريف.

وقد لعبت الزراعة دوراً بارزاً في التطور الاقتصادي العام لمعظم الدول التي قطعت شوطاً بعيداً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد ساعد على بروز هذا الدور التطور السريع الذي تحقق بالزراعة في هذه الدول وتحولها من زراعة تقليدية إلى زراعة متطورة.

ولعل من ابرز وأول السمات التي ميزت الزراعة المتطورة عن الزراعة التقليدية هي الارتفاع المستمر في انتاجية عنصري العمل والارض نتيجة للتقدم الذي احرزته هذه البلدان في مضمون التقنية الميكانيكية (Mech. Technology)، التي تزيد من قدرة العامل في زراعة مساحات كبيرة من الارض، والتقنية البايولوجية في مجال الهندسة الوراثة، مما اتاح الاستمرار في انتاج السلالات النباتية والحيوانية عالية الانتاج.

ويأتي دور البنى المؤسسية التي توفر المناخ الملائم للاستفادة من التقدم العلمي في مجال الزراعة، وبما تتيحه من قنوات لرصد المشاكل التي تجاهله الزراعة وايجاد الحلول الملائمة لها، واخيراً بما تتيحه من تنظيم علاقات الانتاج والملكية الزراعية وكيفية التصرف بالموارد الارضية والمائية على النحو الذي يمكن من استغلالها باسلوب الامثل لصالح كل من الزراعة والمجتمع ككل.

وتلعب الدولة بوصفها الراعية لشؤون المجتمع دوراً مهماً في توفير المناخ الملائم للتنمية الريفية من خلال البرامج والسياسات التي تتبنّاها في هذا المجال.

٤-٢ عناصر التنمية الريفية

ان تصميم السياسات الهدافلة لتطوير الريف وفق منظور استراتيجي متكامل يتطلب الالامام بالعناصر الرئيسية التي تشكل

الروافد المغذية لمسيرة التطور الريفي. وتمثل اهم هذه العناصر في الاساس الاقتصادي، وعدالة توزيع المصادر المولدة للدخل، والخدمات المساعدة للنشاط الانتاجي، والبنية الاساسية والخدمات العامة. وتشكل هذه العناصر مجتمعة الحجر الاساس لرسم ستراتيجية التنمية الريفية، وبالتالي فان السياسات التي تتبعها الدولة لتطوير الريف لابد ان تشمل كافة هذه العناصر.

١-٢-٢ اساس اقتصادي

ويقصد بـ اساس اقتصادي كل ما يتعلق بالمصادر المولدة للدخل والتي يمكن اجمالها في الريف على النحو الاتي :

١ - الموارد المائية والارضية

تشكل هذه الموارد اساس النشاط الزراعي الذي يشكل بدوره العمود الفقري للتنمية الريفية. لذلك فان كل ما يؤدي الى تطوير هذه الموارد تصب مصلحته النهائية في التنمية الريفية. وتقع مهمة تطوير هذه الموارد في غالب الاحيان على عاتق الحكومة وليس على عاتق القطاع الخاص لأسباب عديدة، لعل من ابرزها ما يتطلبه مثل هذا النشاط من انشاء وتطوير البنية الاساسية والتي يعم نفعها على الكثير من سكان الريف. يضاف الى ذلك ضعف الطاقة الاستثمارية للقطاع الخاص-في اغلب الاحيان- وعدم تمكنه من الدخول في مثل هذا النوع من الاستثمارات.

ويكاد الاختلاف في نظرة الدول عند قيامها بمهامها في تطوير الموارد الارضية والمائية ينحصر في مدى ما تفرضه الدولة من رسوم على المستفيدين من هذه الموارد، لكي تسترد ما انفقته في تطويرها كلا او جزءا، وتشكل مشاريع البني الارتکازية مثل السدود والخزانات وقنوات الري الرئيسية وحتى الفرعية منها

وشبكة البزل وعمليات استصلاح التربة الجزء الاعظم مما تنفقه الدول لتطوير الموارد الزراعية الطبيعية.

ب - مصادر الدخل غير الزراعي

تهتم الدول - وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية منها بايجاد مصادر اخرى للدخل في الريف عدا الزراعة، اخذة بنظر الاعتبار الطبيعة الموسمية للنشاط الزراعي وماينجم عن هذه السمة من بطالة موسمية. ولاشك ان المشاكل المترتبة على البطالة الموسمية تقل تدريجيا بتحول الزراعة من الحالة التقليدية الى الحالة المتقدمة، نظرا لما يترتب على ذلك من انخفاض معدل البطالة الموسمية في الزراعة.

وتعتبر الصين والهند من البلدان التي اعطت عناية خاصة بتوفير دخل اضافي للعاملين في الريف، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج للاشغال العامة مثل شق الطرق وحفر الترع وغيرها من الاعمال العامة التي يمكن ان تعمل على امتصاص البطالة الموسمية وغيرها في الريف. ويراعى عادة في اختيار هذه المشاريع ان تكون كثيفة العمل حتى يمكنها توفير اكبر قدر كافي من فرص العمل باقل قدر من رأس المال. وقد نجحت الصين في اعتماد برامج لتوطين العديد من الصناعات كثيفة العمل في ارجاء الريف الصيني من اجل تقليل التفاوت في الدخل بين الريف والحضر. وكذلك يؤدي التوسيع في تقديم الخدمات العامة في الريف عامة والتعليم وما الى ذلك في توفير فرص عمل اضافية دائمة للقاطنين في الريف ممن لا يمارسون العمل الزراعي.

ج - عدالة توزيع مصادر الثروة

تهتم كافة الانظمة الاجتماعية بموضوع عدالة توزيع الدخل على افراد المجتمع، الا ان اسلوب تحقيق هذا الهدف يختلف من

نظام لآخر، ونظراً لأن الأرض والماء يشكلان الأساس الاقتصادي الرئيسي في الريف، فقد حظيت مسألة عدالة توزيع الأرض الزراعية على العاملين في الزراعة وتنظيم علاقات الانتاج باهتمام العديد من الدول، وبصفة خاصة الدول النامية. وقد صدرت العديد من التشريعات في كثير من الدول لتحقيق هذا الهدف.

فقد شهد العقدان التاليان للحرب العالمية وبصفة خاصة تجارب عديدة للدول في مجال الاصلاح الزراعي، مستهدفة اعادة توزيع الملكية الزراعية وتنظيم حقوق التصرف فيها على النحو الذي يضمن تقليل الفوارق في مصادر توليد الدخل، كما حدث في الكسيك ومصر والعراق وسوريا وفي اقطار أخرى عديدة.

وفي المعسكر الاشتراكي قامت الدول باللغاء او تقليل دور الملكية الفردية في الزراعة واعتمدت المزارع الجماعية والمزارع الحكومية في الاتحاد السوفيتي والصين بالدرجة الاولى وفي بقية الدول الاشتراكية بدرجات اقل.

اما في الدول الرأسمالية فقد نظمت الملكية الخاصة للأرض الزراعية وفقاً لفلسفة النظام الرأسمالي الذي يركز أساساً على احترام الملكية الفردية، ويترك لعوامل السوق ان تلعب دورها في تأثير حجم الملكية الفردية.

٤-٢-٢ الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي

هناك العديد من الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي التي يعود توفرها شرطاً اساسياً للتنمية الزراعية. وياتي على رأس هذه الخدمات، اجراء البحوث الزراعية، وتوفير خدمات الارشاد الزراعي، والتجهيزات الزراعية وخدمات وقاية المزروعات، والصحة الحيوانية، والتسويق الزراعي والائتمان الزراعي، وغيرها من الخدمات المساعدة. وبالرغم من

الاتفاق التام على أهمية هذه الخدمات للتنمية الزراعية، الا ان هناك تبايناً شديداً بين النظم المختلفة في كيفية توفيرها واليات العمل للمؤسسات التي تقدمها.

١ - البحث والارشاد الزراعي

تشكل البحوث الزراعية المصدر الاساس للمعرفة الازمة لتحقيق التنمية الزراعية والانتقال بالزراعة من حالتها التقليدية الى الحالة المتطورة. وتقع مهمة تمويل البحوث الزراعية على عاتق الدولة والمؤسسات العامة في غالبية الدول، ويساهم ايضاً في ذلك مؤسسات القطاع الخارجي الكبير في الدول الصناعية. ويرجع ذلك اساساً الى التكاليف الباهظة والزمن الطويل الذي تتطلبه البحوث الزراعية لكي تعطي بنتائجها الراجحة القابلة للتطبيق في الحقل. كما يرجع ايضاً الى ان الاستفادة فيها لا يمكن حصرها بجهة معينة، حيث تعم تلك الفائدة ليس فقط على المنتجين وبل ايضاً على بقية افراد المجتمع.

اما عملية نقل نتائج هذه البحوث الى التطبيق العملي ونشرها بين صفوف المنتجين لتصبح جزءاً من الممارسات الانتاجية الاعتيادية التي تمارس في الحقل، فانها تحتاج الى اجهزة متخصصة في الارشاد الزراعي. وقد سارت العديد من الدول المتقدمة في تبني اجهزة الارشاد الزراعي واعتبارها ضمن النشاط العام للدولة، بشكل مباشر، وكذلك عن طريق الدعم الذي تقدمه الدولة الى المعاهد والجامعات الزراعية ومراكز البحوث المتخصصة كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا الغربية وغيرها. لقد اصبح الارشاد الزراعي من التخصصات التي تهتم بها الجامعات في معظم دول العالم.

ب - التجهيزات الزراعية

تعتمد الزراعة المتطورة على توافر العديد من مستلزمات الانتاج التي تنتج خارج القطاع الزراعي، والتي تعتمد الدول النامية على استيراد الكثير منها. وعادة ما تتدخل الدول في توفير هذه المستلزمات، وخاصة فيما يتعلق بتحديد نوعياتها ومواصفاتها، نظراً لما ينجم عن اخلال بمواصفاتها من اثار سلبية على الانتاج الزراعي. وتختلف طبيعة هذا التدخل من نظام لآخر، فقد يكون التدخل مباشرة عن طريق قيام الاجهزة الحكومية بتوفير هذه المدخلات عن طريق الاستيراد والانتاج المحلي، وبيعها للمنتجين. وقد يقتصر التدخل على تدقيق المواصفات لهذه المدخلات سواء المنتج منه محلياً أو المستورد، وتنظيم كيفية تداولها عن طريق منع إلزامات لوكالات متخصصة في توزيع هذه المدخلات. وقد يشمل التدخل أيضاً دعم اسعار هذه المدخلات بتسعيتها باسعار تقل عن تكاليف انتاجها محلياً أو شرائها من الخارج.

ج - خدمات وقاية المزروعات والصحة الحيوانية

ان الطبيعة البيولوجية للزراعة بشقيها النباتي والحيواني تجعلها عرضة لاصابة بالامراض والاحشرات وغيرها من الافات، وتحتاج اعمال الوقاية من هذه الافات ومكافحتها الى جهود ومستلزمات قد لا يتمكن المزارع الصغير من توفيرها ولذلك فان في غالبية الدول النامية تقوم الدولة من خلال الاجهزة المتخصصة بتقديم ما يمكن من مساعدات وتوفير مستلزمات الوقاية من مواد وعدد وجعلها في متناول العاملين في الزراعة وبتكلفة مدرومة، تقل عن تكلفتها السوقية. وتشتد الحاجة الى قيام الاجهزة المتخصصة في وقاية المزروعات والخدمات البيطرية بحملات منتظمة

ومكشفة لمكافحة الامراض التي تظهر بشكل وبائي، وعلى الاخر تلك الابوئلة التي تهدد اشجار البساتين وقطعان الشروة الحيوانية.

د - التسويق والسياسات السعرية

يقصد بالتسويق مجموعة الخدمات التي تؤدي الى ايصال السلعة في شكلها الصالح للاستهلاك من مصدر انتاجها الى المستخدم النهائي لها. وتتبادر هذه الخدمات من سلعة الى اخر حسب تعددها والاطراف التي تقوم بها ومقدار ما تضيفه من قيمة الى السلعة نفسها. ويجري الكثير من العمليات التسويقية على المنتوجات الزراعية اثناء انسابها عبر القنوات التسويقية من الحقل الى المستخدم النهائي.

واهم هذه العمليات هي (التدريب، والتغليف، والتعبئة، والنقل، والحزن)، وينجم عن هذه العمليات هوامش كلفة اضافية تضاف الى سعر البيع في باب المزرعة يتحملها المستهلك النهائي.

وتتسم معظم المنتجات الزراعية بعرضها للتلف السريع خلال مراحل تدفقها من الحقل الى المستهلك، وخاصة الخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية. وينعكس هذا التلف كما ونوعا على المنتوجات ذات العلاقة، لذلك فان تقليل التلف والفقد في مختلف المراحل التسويقية يكون من بين اهداف اية سياسة تسويقية.

وتتبادر آليات التسويق الزراعي والاطراف المساهمة فيها من دولة الى اخر ومن وقت الى اخر وفق درجة التطور.

وتتسم هذه الاليات بطابع التخلف في الدول النامية عموما نتيجة لتخلف المؤسسات التسويقية، وانخفاض كفاءة شبكة الطرق ووسائل النقل مما يعيق انساب المنتوجات الزراعية من مراكز انتاجها المنتشرة في الريف الى مراكز الاستهلاك في المدن

وتشارك عدة اطراف في العمليات التسويقية، ويختلف دور كل من هذه الاطراف تبعاً للسلعة المعنية ووفقاً لمدى تطور المؤسسات . وبأيادي ذو المنتجين على رأس هذه الاطراف، أذ تبدأ العمليات الاولى للتسويق في المزرعة، وتمثل في التعبئة وتهيئة الحاصل للنقل من باب المزرعة. ويمتد دورهم في كثير من الأحيان ولعدد من المنتجات الى ان تصل منتجاتهم الى مراكز بيع الجملة التي يطلق عليها في العراق اسم العلوي وفي بعض البلدان العربية اسم الحلقات. وبالنسبة لبعض المحاصيل التي يقتصر بيعها على الدولة كما هو الحال في كثير من الدول النامية بالنسبة للحبوب وبعض المحاصيل الصناعية، فان نقل المنتجات الى مراكز التسليم معبأة بعبوات نظامية ومدرجة وباسعار محددة سلفاً، يقع على عاتق المنتج ايضاً.

ويقوم المنتجون بهذا الدور اما بشكل انفرادي او عن طريق الجمعيات التعاونية، ويؤدي قيام المنتجين انفسهم بهذه الاعمال الى تحملهم لنفقات النقل ومستلزمات التغليف والتعبئة الالزمة لايصال المنتجات الى مراكز بيع الجملة او مراكز الاستلام الحكومية او شبه الحكومية. وهذا ينطوي على حقيقة مهمة، خصوصاً في الحالات التي لا يكون فيها سعر البيع بالجملة محدد سلفاً، وهي ان سعر الحقل يكون عبارة عن سعر البيع في مراكز الجملة مطروحاً منه هامش التعبئة والتغليف والنقل وما يتلف من الانتاج اثناء عملية النقل، وفي بعض الأحيان وخاصة في مواسم الانتاج الغزيرة، قد لا يبقى من سعر الجملة الا القليل لصالح المنتج بعد طرح الهامش المذكورة ان لم يكن المتبقى سالباً في بعض الأحيان، مما يجعل المنتج عرضة للمخاطرة وعدم اليقين.

والواقع ان مستوى كفاءة العمليات التسويقية يؤثر كثيراً على كل من سعر المزرعة والسعر الذي يدفعه المستهلك. وعلى ذلك فان رفع مستوى كفاءة العمليات التسويقية يعتبر من اهم العوامل

المؤثرة على الانتاج الزراعي سواء من ناحية نوعية وجودة السلع المنتجة او كمياتها.

وهناك العديد من الاجراءات التي تستطيع الدولة من خلالها ان تلعب دورا مهما في تطوير آليات التسويق وتنظيم الاسواق على النحو الذي يخدم مصلحة المنتجين والمستهلكين معا. فبما لاضافة الى دورها في بناء البنية الارتكازية المتمثلة في انشاء شبكات الطرق وتوفير وسائل النقل، يقع عليها ايضا عبئ وضع مواصفات السلع المسروقة والقنوات المناسبة لنقل المنتجات الزراعية، وادارة الاسواق. الى ان الحكومات في عدد من الدول النامية كثيرة ما تقوم بدور مباشر في تسويق بعض السلع الزراعية الاستراتيجية حيث تقوم باحتكار شراء السلع من المزارع وتتولى عملية تكيف العرض والطلب بالتدخل المباشر.

هـ - الائتمان الزراعي

يلجا المزارعون شأنهم شأن غيرهم من المنتجين الى الاقتراض لمواجهة بعض النفقات الانتاجية وشراء الاصول الرأسمالية. وقد تزداد حاجة صغار المنتجين الى الاقتراض وخاصة اذا كانت القروض مطلوبة لاغراض تكوين اصول الثابتة للزراعة مثل المكائن وانشاء البساتين وحقول تربية الدواجن.

ونظرا لطبيعة النشاط الزراعي و تعرضه للمخاطرة واللایقين، فإن المصادر التجارية عادة ما تحجم عن الولوج في عملية الاقتراض الزراعي وبذلك يكون المجال مفتوحا امام المراببين الذين يقومون باقتراض بشروط قاسية وباسعار فائدة مرتفعة. ويتبع المراببون اساليب عديدة لعل ابرزها "البيع على الأجل" التي كانت تمارس مع صغار المنتجين في العراق قبل عام ١٩٥٨ ، حيث يقدم المرابي القروض الزراعية لسد حاجاتهم الاستهلاكية الملحة مقابل تعهدهم

ببيع جزء او كل حصتهم من المحاصيل وعلى الاخر الحبوب بسعر يتفق عليه سلفاً. وعادة ما يكون هذا السعر منخفضاً عن السعر المتوقع ان يسود عند الحصاد.

لذلك فان تدخل الدولة في تسهيل مهمة تقديم القروض الى المنتجين الزراعيين من خلال مصارف حكومية متخصصة لا تستهدف الربح على اسس تجارية، اصبح من الامور السائدة في معظم الدول النامية. وقد مارست هذه المصارف المتخصصة عمليات الاقراض بتنوعها. وهناك ايضاً العديد من الدول المتقدمة مثل اليابان طورت المصارف التعاونية الزراعية التي تقوم باستقطاب مدخرات الزارعين واستخدامها لاغراض التمويل الزراعي.

٣-٢-٢ الخدمات العامة

تستحوذ المدن عادة على النصيب الاكبر من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. ويأتي على رأس هذه الخدمات الصحة والتعليم وخدمات تجهيز الماء والكهرباء والبريد والهاتف. ولاشك ان التطور الاقتصادي والاجتماعي في الريف على النحو الذي يؤدي الى تقليل الفوارق بين الريف والحضر يحتم ضرورة التوسيع في تقديم هذه الخدمات الى كافة المناطق الريفية. ويستلزم الوصول الى هذا الهدف الكثير من الاستثمارات والوقت. لذلك فإنه لايمكن ان يحقق مثل هذا الهدف الا اذا تم وضع خطة بعيدة المدى يراعى في تنفيذها التدرج في المراحل ووضع الاولويات.

ويعتبر انتشار السكان في الريف على رقعة جغرافية واسعة من بين العوامل التي تؤدي الى زيادة تكاليف توفير الخدمات العامة في الريف مقارنة بتكاليفها في المدن. وقد يساعد على تقليل تلك التكاليف ووضع الخطط اللازمة لتنظيم التجمعات السكانية في

الريف وتصميم دور السكن وتحديد طبيعة البناء بشكل يتلائم مع البيئة ويسهل عملية تقديم هذه الخدمات.

وي ينبغي عند تحديد اجور هذه الخدمات مراعاة قدرة السكان الريفيين على دفع تكاليف الخدمات بما يتاسب مع مستويات الدخول. وتتباين الدول في قدرتها على التوسع في تقديم مثل هذه الخدمات للمناطق الريفية تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي فيها وقدراتها المالية. وتواجه معظم الدول النامية صعوبات في تمويل مشاريع الخدمات العامة وخاصة ذلك الجزء اللازم توفيره بالعملات القابلة للتحويل، خاصة وأن المصادر التحويلية الخارجية لتمويل هذه المشاريع تقل كثيراً عن تلك التي تقوم بتمويل الأنشطة الانتاجية.

٣ - سياسات وبرامج التنمية الريفية في العراق قبل عام ١٩٦٨

يمكن تقسيم فترة ما قبل عام ١٩٦٨ إلى مرحلتين متميزتين من حيث نظرة الدولة وسياساتها إلى التنمية الريفية. وتمثل المرحلة الأولى بالعهد الملكي وتغطي الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٥٨ والمرحلة الثانية تغطي الفترة الفاصلة بين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وثورة ٣٠ تموز ١٩٦٨.

١-٣ المرحلة الأولى (١٩٣٢ - ١٩٥٨)

وي يمكن تلخيص أهم عناصر التنمية الريفية في هذه المرحلة بما يلي:

١-١-٣ بناء الاسماء الاقتصادية للريف

تركزت جهود الدولة في هذه الفترة في إنشاء قنوات الري وبناء السدود للسيطرة على الفيضانات على نهري دجلة والفرات وإنشاء السدود والخزانات لخزن المياه في مواسم الوفرة لاستفادة منها في مواسم الشحنة.

وقد خصت الدولة منذ عام ١٩٢٧ جميع عوائد النفط التي بدأت استلامها منذ ذلك العام، لتمويل مشاريع البنية الارتكازية التي كانت تمويل من ميزانية المشاريع العمرانية الرئيسية.

وقد تم إنشاء عدد من المشاريع المتعلقة بتطوير الموارد المائية. وكانت معظم هذه المشاريع قد صممت قبل نشوب الحرب العالمية الأولى من قبل المهندس الانكليزي المعروف وليم ويلكوكس الذي استدعاه الحكومة العثمانية في عام ١٩٠٨ لهذا الغرض، وقد استمر العمل بميزانية المشاريع العمرانية الرئيسية إلى أن تم الغاؤها في عام ١٩٤٩.

وفي عام ١٩٥١، بعد التوقيع على اتفاقية المناصفة في عوائد النفط بين الحكومة وشركات النفط العاملة في العراق، تم إنشاء مجلس الاعمار الذي عهدت له مهمة وضع خطط خمسية للاعمار، وخصصت نسبة ٧٠٪ من عوائد النفط لتنفيذ المشاريع التي تخطط وتتنفذ من قبل الهيئات الفنية التابعة لهذا المجلس. وقد شكلت تخصصات المشاريع الزراعية ما يقارب ٣٥٪ من التخصصات السنوية لمجلس الاعمار خلال فترة ١٩٥٨-١٩٥١ وتركزت معظم المشاريع التينفذت خلال فترة مجلس الاعمار على إيصال الموارد المائية لاراضي الاميرية بهدف توزيعها على الفلاحين بموجب قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الذي اصدرته الحكومة عام ١٩٥١، وكان من الخطط التي وضعها مجلس الاعمار استصلاح ما يقرب من ستة ملايين دونم لغرض توزيعها على الفلاحين بموجب هذا القانون، الذي شرع كبديل لمشروعات الاصلاح الزراعي التي كانت تنادي به

الاحزاب السياسية المعارضة اندذاك. ومن نقاط الضعف التي يمكن ان تقال حول خطط تطوير الموارد المائية والارضية خلال هذه الفترة ان المشروعات لم تكن متكاملة، حيث لم تعطى الامانة اللازمة لشبكات البازل الا في مناطق محددة، وذلك للتخلص من مياه الفيضانات مثل مبنى الصقلاوية وابو غريب والرميثة الذي انشئ خلال هذه الفترة. وكان التركيز في هذه الفترة ينصب على ايصال المياه للاراضي الجديدة لغرض التوسيع الافقي في الزراعة.

٢٠١-٣ تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعي

نتيجة لما احدثه الحرب العالمية الاولى من غياب للسلطة واتلاف الكثير من السجلات الرسمية ومن بينها سجلات التسجيل العقاري لملكية الاراضي الزراعية، فقد قامت منازعات عديدة حول حيازة الاراضي الزراعية التي كانت قد نظمت بموجب قانون ملكية الاراضي الزراعية الصادر عام ١٨٥٨ لذلك اصدرت الدولة العراقية قانوناً لتسوية حقوق الاراضي برقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ ثم تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ وقد تم بموجب هذين القانونين تشكيل لجان لتسوية حقوق الاراضي وفق الضوابط التي وردت في هذين القانونين. وقد استمر عمل هذه اللجان التي مثلت سلطات قضائية للجسم في المنازعات واصدار سندات الحيازة لمستحقها فترة طويلة. ولم تكن هذه اللجان قد اكملت مهامها حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ويختصر الوضع القانوني للاراضي التي نظمها قانون التسوية في اعطاء حق استعمال واستغلال الارض لحامل سند الحيازة دون ملكية الرقبة، التي بقيت ملكاً للدولة. وهذا المبدأ، مبدأ اعطاء حق الاستعمال والاستغلال فقط دون حق الرقبة للمزارعين، كان معمولاً به منذ القدم في ارض الرافدين. وقد اقره القانون العثماني الذي صدر عام ١٨٥٨ ايضاً.

وفي عام ١٩٣٢ صدر قانون اللزمه رقم ٥١ والذى خول الحكومة منح الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة لمن شاء تحت نوع جديد من انواع الحيازة سمي باسم الاراضي الممنوعة باللزمه. شرعت الدولة في عام ١٩٤٠ القانون رقم ١١ الذي خولت بموجبه وزارة المالية صلاحية بيع الاراضي الاميرية وتحويلها الى ملك صرف لشاغليها - حتى اذا كان هذا الاشغال تجاوزا على ان تكون قيمة المشيدات عليها من ابنية واسجار تفوق قيمة الارض ذاتها. وفي عام ١٩٤١ شرعت الدولة القانون رقم ٤٨ الذي اجاز تسجيل الاراضي الاميرية الصفة - المملوكة من قبل الدولة- المؤجرة الى مستأجريها عند تقديمهم طلبا بذلك مقابل اجور رمزية، وتسجل ضمن اصناف الاراضي المفوضة بالطابو. وقد اجازت القوانين المذكورة لصاحب الحيازة تحويلها الى ملك صرف شريطة ان يتم التنازل عن نصفها الى الدولة في حالة الاراضي الممنوعة باللزمه وربعها في حالة الاراضي المفوضة بالطابو.

وقد ادى تطبيق القوانين المذكورة اعلاه الى نقل ملكية الاراضي للافراد، وظهور طبقة كبار المالك من شيوخ العشائر سندًا قويا للحكومة، بينما ترك الشطر الاعظم من العاملين في الزراعة دون ملكية، يعملون في الزراعة تحت ظروف صعبة لا دور لهم بصنعها ولا مقدرة لهم على رفضها وذلك لضعف او انعدام فرص العمل البديلة.

وكان نمط علاقات الانتاج السائد انذاك هو نظام المشاركة، حيث يتم تقسيم الانتاج بين صاحب الحيازة والفلاح وفق نسب كانت تحدد اما عرفا او بنظام تصدره الدولة. وكان نصيب الفلاح لا يتتجاوز في افضل الاحوال ٥٠٪ من الناتج مقابل التزامه بحراثة الارض وزراعتها وجنبي المحصول والقيام بكافة العمليات الحقلية وتسويق المحاصيل، فيما يتعهد مالك الارض بتوفير رقعة الارض والمياه الازمة لها في المناطق المروية.

اما نظام الایجار فكان مقصورا على الاراضي المملوكة للدولة - الاراضي الاميرية - والاراضي التابعة للاوقاف. وكان المستفيدون من نظام الایجار من المتمكنين ماليا نظرا لسعة المساحات التي كانت ت تعرض للايجار. اما العمل مقابل اجر فلم يكن سائدا الا في بعض العمليات الموسمية خصوصا في العمليات الازمة لقلب التربة وازالة الادغال والتسميد في البساتين الكبيرة التي كانت محدودة اندماجا.

ومن علاقات الانتاج الرئيسية التي ظهرت بالنسبة لكتاب المالك من اصحاب البساتين هو قيام المالك بتأجير البستان بموجب عقد يكون في الغالب لمدة سنتين مقابل ايجار نقدي يتبعه المستأجر بدفعه ثمنا لثمار البساتين خلال فترة العقد. ويقوم المستأجر بعمليات جنى وتسويق الشمار بينما يقوم المالك بجمع العمليات المتعلقة بصيانة الاشجار وتسميدها.

وقد ظهر هذا النمط من علاقات الانتاج نتيجة لعدم تمكّن اصحاب البساتين الكبيرة من القيام بمهام جنى الشمار باعتماد على قوة العمل العائلية، كما ان اللجوء الى تأجير العمال من خارج افراد العائلة للقيام بهذه المهمة وبشراف المالك بشكل مباشر لم يمارس الا في حالات محدودة، خصوصا في البساتين متوسطة وصغيرة المساحة. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الاحزاب السياسية تمارس ضغوطا على الحكومة، مطالبة بالاصلاح الزراعي الذي يستهدف تقليل التفاوت في الملكية الزراعية وتقليل النفوذ السياسي والاجتماعي لكتاب المالك. ولكن لم تكن الحكومة اندماجا مقتنة بجدوى الاصلاح الزراعي، فطرحت بدليلا لذلك قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ الذي يستهدف خلق طبقة من المزارعين المستقلين عن طريق توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين، دون المساس بشكل مباشر بمصالح طبقة

كبار الملاكين. وقد قامت الدولة بإنشاء عدد من مشاريع الاستيطان في الاراضي الاميرية التي وفرت لها الحصص المائية وقامت بتوزيعها على الفلاحين بمساحات تتراوح بين ٢٠ دونم في المناطق الجبلية و ٥٠٠ دونم بالاراضي التي تسقى بالاضغ العالى. وقد نص القانون المذكور على شمول كافة الاراضي الاميرية بأحكامه. وعهدت الحكومة بمهمة تنفيذ هذا القانون الى لجنة عليا مرتبطة ب مجلس الوزراء يرأسها موظف بدرجة مدير عام. وقد بلغ عدد المنتفعين بالحيازات الزراعية الموزعة بموجب القانون المذكور الى ان قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - حوالي ٢٠ الف عائلة فلاحية.

وكان من بين المشاريع التي انشئت بموجب هذا القانون واكبرها مشروع الدجيلة والمسيب الكبير. وكان توزيع الحيازات على الفلاحين في مشروع الدجيلة قد بدأ قبل صدور القانون وبعد اتمام تنفيذ المشروع في عام ١٩٤٥ . ويأخذ المشروع مياهه من نهر دجلة جنوب سدة الكوت وتزيد مساحته الاجمالية عن ٣٠٠ الف دونم. اما مشروع المسيب الكبير، فيأخذ مياهه من نهر الفرات لارواء مساحة من الارض الزراعية تقدر بحدود ٢٠٠ الف دونم، ولم تتحقق سياسة اعمار الاراضي الاميرية اهدافها في هذين المشروعين الكبيرين لاسباب عديدة، لعل اهمها تجاهل مشكلة الملوحة وعدم تضمين هذه المشاريع شبكات للبزل، مما ادى الى انتشار الملوحة في هذه الاراضي وارتفاع مستوى المياه الجوفية بعد ان بدأ استغلالها. وبعد مرور عدد من السنين اصبحت معظم الاراضي في هذه المشاريع - وعلى الاخر في وسط وجنوب العراق - غير صالحة للزراعة مما اقتضى اعادة اعمار هذه المشاريع، وبخاصة مشروع الدجيلة والمسيب الكبير بعد قيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ . وقد رصدت حكومة الثورة لها مبالغ طائلة لجعلها صالحة للزراعة مرة ثانية.

٣-١-٣ الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي

انشأءت الدولة في هذه الفترة عدداً من المرافق المختصة لخدمة الزراعة والانتاج الحيواني مثل الارشاد الزراعي والبيطرة ومراسيم تاجر المكائن والمعدات الزراعية. وانشأءت كذلك مزارع حكومية لإجراء التجارب الزراعية. أما فيما يتعلق بالتجهيزات الزراعية فقد تركت للقطاع الخاص بوجه عام. وقد حضرت الدولة مهمة مكافحة الالفات الزراعية بالدوائر الزراعية. وانشأءت شعبة للطيران الزراعي للقيام بمهمة مكافحة الالفات الزراعية والجراد الصحراوي. وفي مجال التسليف قامت الدولة بانشاء المصرف الزراعي الصناعي الذي فصل فيما بعد الى مصرفين احدهما متخصص للتسليف الزراعي والآخر للتسليف الصناعي. أما فيما يتعلق بالتسويق الزراعي فقد اكتفت الدولة آنذاك بتخصيص قطع لاراضي داخل المدن لاغراض البيع بالجملة وعلى الاخر للخضروات والفواكه. وكانت هذه المراكز تشكل قناة يتم من خلالها جباية ضريبة الاستهلاك التي كانت تفرض على المحاصيل الزراعية التي تباع في هذه المراكز.

وكانت هذه المراكز تؤجر للوسطاء (الدلاليين) مقابل رسم ايجار يدفع للدولة. وكان هؤلاء الدلاليين يقومون بدور امين الصندوق حيث تجتمع لديهم حصيلة المبيعات باسماء الملك ويتم دفعها اليهم ليتقاسموها مع المزارعين حسب نظام قسمة الحالات الذي كان سائداً آنذاك. وكان هذا التقليد احد وسائل الاستغلال للفلاحين، وذلك لأن الملك كان لهم الحق في ان يسحبوا ما يشاؤون من هذا الحساب في اثناء الموسم، في حين لم يكن للمزارعين الحق في السحب من هذا الحساب الا بعد موافقة الملك.

ومن بين الخدمات التي كان الدلائل يقدمها بيع السلال والاكياش التي يحتاجها المزارعون لتسويق منتجاتهم، كما كان ايضاً يقوم ببيع البدور للمزارعين.

وفي مجال التعليم الزراعي انشاءت الحكومة عدداً محدوداً من المدارس الثانوية الزراعية اضافة الى كلية للزراعة انشاءت في عام ١٩٥١ في منطقة ابي غريب القريبة من بغداد. وقد ساهمت هذه الكلية بتخريج اعداد كبيرة من المتخصصين في العلوم الزراعية الذين رفدوا الزراعة العراقية بخبراتهم الواسعة وبخاصه اولئك الذين واصلوا تعليمهم العالي خارج القطر. وتم ايضاً خلال هذه الفترة انشاء كلية للطب البيطري التي بدأ فيها التدريس عام ١٩٥٦ باضافه الى عدد من معاهد الصحة الحيوانية.

وفي بداية الخمسينات تم استحداث وزارة للزراعة جمعت فيها كافة المرافق الخاصة بالزراعة بما في ذلك مديرية الري العامة التي كانت قد انشأت منذ العشرينات.

٤-١-٣ الخدمات والمنافع العامة

اقتصرت الخدمات العامة التي كانت الدولة تقدمها اندماج على انشاء بعض المدارس الابتدائية في الريف وبعض المستوصفات ومراكيز الشرطة في النواحي. اما فيما يتعلق بظروف السكن والماء النقي والكهرباء فلم تكن الدولة اندماج تقدم هذه الخدمات حتى في النواحي ومراتكزات لاقصية.

وكانت الطرق التي تربط بين المحافظات كلها طرقاً غير معبدة مما جعل مهمة انتقال الافراد والمحاصيل الزراعية من الريف الى المدن امراً عسيراً ومكلفاً وبخاصه بالنسبة للقرى النائية عن مراكز المدن.

٤-١-٤ الدروس المستخلصة

١- ادى التباين في توزيع الملكية الزراعية واستحواذ كبار الملاك على الجزء الاكبر والأخضر من الاراضي الزراعية الى

خلق تباين طبقي تمثل بوجود طبقة مترفة وهي طبقة كبار المالك وطبقة محرومة تعيش في مستوى الحد الأدنى للكفاف. وقد ساعد ذلك على سيادة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية غير ملائمة للتنمية الزراعية، فسادت الالاليب الزراعية التقليدية وتأخر استخدام الالات الزراعية نتيجة توافر قوة عمل رخيصة وانتشار البطالة في الريف.

بـ- لم تنجع محاولات الحكومة لانشاء طبقة من المزارعين المستقلين وفقا لما جاء في قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ . ويرجع ذلك الفشل الى اسباب عديدة لعل ابرزها عدم صلاحية معظم الاراضي الاميرية التي بقيت تحت حوزة الدولة منذ تشريع القانون المذكور-للزراعة وكان برنامج استصلاح هذه الاراضي مكلفا وبطيئا، مما ادى الى فشل معظم مشاريع الاستيطان التي انشئت بموجب القانون المذكور.

جـ- ان تركز غالبية السكان في الريف وعدم وجود فرص عمل داخل المدن لاستقطاب الفائض من سكان الريف حتى منتصف الخمسينات، قد جعل من المدن سوقا ضيقة لا تستطيع استيعاب الحاصلات الزراعية وعلى الاخر الخضروات.

دـ- عندما ازدادت عوائد الدولة من النفط في بداية الخمسينات وبدأت نهضة الاعمار تدخل المدن، وتم التوسيع الى حد ما في الخدمات العامة، ونتيجة للعوامل الطاردة للسكان من الريف، ازداد معدل الهجرة من الريف الى المدينة بشكل ظاهر، وعلى الاخر من ارياف المنطقة الجنوبية، وقد تركزت معظم العوائل المعاجرة في المدن الرئيسية الثلاث بغداد والبصرة وكركوك (التاميم). وقد ادى ذلك الى انخفاض شديد في العمالة في الريف من جهة كما ادى في نفس الوقت الى انتشار الاسكان

العشوازي المخالف لابسط الشروط الصحية والمسبب للكثير من المشاكل الاجتماعية.

هـ- نظراً للنمو البطيء للقطاعات الاقتصادية السلعية ومحودية قطاع الخدمات وعدم قدرته على استيعاب الاعداد الكثيرة من المهاجرين الى المدينة بشكل واضح فقد سادت البطالة وتفاقمت المشاكل الاجتماعية.

وـ- يرى معظم المحللين السياسيين ان سوء توزيع الملكية الزراعية في العهد الملكي كان من بين احد الاسباب التي ادت الى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لذلك كان قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ اول انجاز قدمته حكومة الثورة للتعبير عن رغبتها في اجراء اصلاح جذري للاوضاع الاقتصادية في الريف.

٢-٣ المرحلة الثانية (١٩٦٨-١٩٥٨)

تميز هذه المرحلة عن سابقتها فيما يتعلق بفلسفة التنمية الريفية. فقد اعطيت الاولوية لعدالة توزيع الاراضي الزراعية، وتقليل التباين الطبقي في الريف، من خلال برنامج الاصلاح الزراعي الذي جاء به القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والذي تصدر قائمة القوانين التي صدرت خلال هذه المرحلة. اما فيما يتعلق بالجوانب الاخرى لعناصر التنمية الريفية فلم يحدث فيها اي تغير جوهري حيث استمر العمل بالبرامج التي وردت في خطط مجلس الاعمار فيما يتعلق ببناء اساس الاقتصادي المتمثل بتطوير الموارد المائية واحكام السيطرة عليها.

١-٢-٣ اصلاح الزراعي -

١- اهداف اصلاح الزراعي

حدد قانون اصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ اهداف اصلاح

الزراعي فيما يلي:

- ١- الغاء النظام شبه القطاعي الذي نجم عن تطبيقات القوانين المنظمة للملكية الزراعية في المرحلة السابقة، وازالة النفوذ السياسي والاقتصادي لطبقة كبار المالك.
- ٢- اعادة توزيع ملكية الارض الزراعية صالح الفلاحين وصغرى الزراع، واعادة النظر في علاقات الانتاج.
- ٣- زيادة الانتاج الزراعي عن طريق الاستغلال الافضل لاماكنات المتوفرة للقطاع الزراعي.
- ٤- بث الروح التعاونية بين العاملين في الزراعة عن طريق تنشيط الحركة التعاونية الزراعية.

ب- وسائل تحقيق اهداف اصلاح الزراعي.

حدد قانون اصلاح الزراعي الوسائل التالية لتحقيق

اهدافه:-

ب- ١ تحديد الحد الاعلى للملكية الزراعية:

حددت المادة الاولى من القانون المساحة القصوى للملكية الزراعية التي يستطيع افراد الاحتفاظ بها بمقدار ١٠٠٠ دونم في الاراضي المروية و ٢٠٠٠ دونم في الاراضي الديميمية. وقرر القانون الاستيلاء على ما مازاد عن هذا الحد، بغض النظر عن الوضع القانوني للارض التي بحوزة المالك، سواء كانت ملكا صرفا او مفوضة بالطابو او ممنوعة باللزمه. هذا

وقد اعطى القانون الحق للملك في اختيار قطعة الارض التي له الحق في الاحتفاظ بها.

بـ ٢ التعويض عن الارض المستولى عليها
يعوض الملك الذي يتم الاستيلاء على ارضه وفقا لما تقرره اللجان المخصصة التي انشئت لهذا الغرض على ان يدفع التعويض على اقساط سنوية على مدى اربعين عاما.

بـ ٣ توزيع الاراضي المستولى عليها
حدد القانون مبدأ توزيع الاراضي المستولى عليها وكذلك الاراضي الاميرية على الفلاحين من لا يملكون ارضا زراعية بمساحات تتراوح بين ٦٠-٣٠ دونم في الاراضي المروية وبمساحات تتراوح بين ١٢٠-٦٠ في الاراضي الديميمية، حسب نوع التربة والقرب والبعد عن مراكز المدن، ومدى توفر الحصة المائية.
وقد الزم القانون المستفيدين بدفع القيمة المقدرة للاراضي التي توزع عليهم حسبما تقدرها لجان التقدير التي انشئت لهذا الغرض وباقساط سنوية تمتد الى اربعين عاما.

بـ ٤ تكوين التعاونيات الزراعية
الزم القانون المستفيدين من قانون الاصلاح الزراعي بالانضمام لجمعيات تعاونية زراعية تم انشاءها لهذا الغرض واقتصرت العضوية فيها على الذين حصلوا على سندات التملك من ادارة الاصلاح الزراعي، ولم يسمح القانون للذين يتعاقدون مع سلطات الاصلاح الزراعي بالانتماء لهذه الجمعيات. وقد بقي هذا الحق محظوبا عنهم حتى عام ١٩٦٤ حيث عدل القانون واجيز لهم حق الانتماء منذ ذلك التاريخ. وقد اجاز التعديل المذكور للملك القدامي ومن بحوزتهم اراضي زراعية لا تتجاوز مساحتها مساحة الوحدات الزراعية على الفلاحين بموجب القانون ان ينضموا لهذه

التعاونيات. وقد حدد القانون مهام التعاونيات الزراعية بما يلي:-

- تزويد الاعضاء بالسلف الزراعية وذلك بالتوسط بينهم وبين المصرفين الزراعي والتعاوني.
- تزويد الاعضاء بدخلات الانتاج من بذور واسمدة ومبيدات الخ وغير ذلك من الخدمات الزراعية.
- مساعدة الاعضاء في تسويق حاصلاتهم وشراء ما يحتاجونه بصورة جماعية.
- تدريب الاعضاء على العمل التعاوني.
- الاتصال بالدوائر الحكومية ذات العلاقة لمساعدة على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للمناطق الريفية التي تعمل فيها هذه الجمعيات.
- التوسط بين الدوائر الحكومية والمستفيدين من قانون الاصلاح الزراعي فيما يتعلق بجمع الضرائب والاقساط المستحقة عليهم من الفروض الزراعية وتسديد قيمة الاراضي الزراعية التي حصلوا عليها من الاصلاح الزراعي.

بـ ٥ تنظيم علاقات الانتاج

اجازت المادة رقم ٤٠ من قانون الاصلاح الزراعي للهيئة العليا لاصلاح الزراعي اصدار تعليمات واسرة جديدة لتنظيم الحقوق والالتزامات للاطراف المشاركة في الانتاج الزراعي. وقد صدرت تعليمات بهذا الخصوص تم بموجبها تقسيم العمليات الزراعية واعطاء وزن نسبي لكل عملية. ويشكل هذا الوزن نسبة ما يستحقه كل طرف من اطراف العملية الانتاجية الذي يقدم بهذه العملية من حصيلة الانتاج. وتتبادر هذه النسب لكل عملية من منطقة الى اخرى تبعاً لطريقة السقي سواء كان بالواسطة او سيحا او ديمية. واجازت التعليمات اتفاق بين الاطراف للقيام ب اي عملية بشكل

مشترك، كما واجزت للفلاح الحق في التمسك بعلاقات الانتاج التي كانت سائدة قبل صدور القانون . اما بالنسبة لالتزامات الفلاحين الذين يحوزون اراضي اعطيت لهم بموجب عقود مع سلطات الاصلاح الزراعي فقد فرض القانون ان يدفع المتعاقد نسبة ٢٧٪ من قيمة الانتاج الى الحكومة في الاراضي السيسية و ٢١٪ في الاراضي المرمية بـ لواسطة و ٧٪ في الاراضي الديممية.

ج- تقييم منجزات الاصلاح الزراعي

عهد بمهمة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الى الهيئة العليا لاصلاح الزراعي التي شكلت بموجب القانون، والى وزارة الاصلاح الزراعي التي انشئت لهذا الغرض. ويتناول الجزء التالي تقييم اثار هذا القانون والتعديلات الكثيرة التي طرأت عليه حتى عام ١٩٧٠ . وهو العام الذي صدر فيه قانون جديد لاصلاح الزراعي بعد ثورة ٣٠-١٢ تموز عام ١٩٥٨ .

ج- ١ الاستيلاء على الاراضي وتوزيعها على الفلاحين:
 ان تقييم انجازات برنامج الاصلاح الزراعي الذي تئمنه القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بالهدف الخامس باعادة توزيع الملكية الزراعية، يتطلب الوقوف على الحالة التي كانت عليها الملكية الزراعية قبل تنفيذ القانون.
 وتشير المعلومات المستقاة من التعداد الزراعي لسنة ١٩٥٩
 بـان الحيازة الزراعية وفقا لمختلف اصناف الاراضي التي اوجدها تشريعات ما قبل ١٩٥٨ كانت موزعة على الحائزين وفقا لما يبينه الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

توزيع الحيازة الزراعية قبل تنفيذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ .

نسبة المساحة %	نسبة الحائزين %	المساحة بالدونم	عدد الحائزين	مساحة الحيازة بالدونم
١٣,١	٨٣,٩	٤,٠٧٢,٦٦٥	٢٠٢,٥١٨	اقل من ١٠٠
١٥,٢	١٣,١	٤,٧٣٢,٧٧٧	٣١,٥٠٨	١٠٠ الى اقل من ٥٠٠
٦,٤	١,٢	١,٩٩٢,٤٣١	٢,٩١٦	٥٠٠ الى اقل من ١٠٠٠
١٩,٨	٠,٥	٦,١٤٤,١٧١	٣,١٢٥	١٠٠٠ الى اقل من ٤٠٠٠
٤٥,٥	٠,٥	١٤,١٤٦,٥٨٤	٣,١٨٧	٤٠٠٠ فما فوق
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣١,٠٨٨,٦٢٨	٢٤١,٣٥٤	المجموع

المصدر: جمعت الارقام الخاصة بهذا الجدول من وزارة الاصلاح الزراعي، التقرير السنوي عن الاصلاح الزراعي سنة ١٩٦٢ م.

ويوضح جدول رقم (١) مدى التباين الذي كان موجوداً في توزيع الملكية الزراعية على الحائزين قبل صدور القانون الاول لاصلاح الزراعي، والذي يشير الى ان اقل من نصف في المائة من الحائزين كانت بحوزتهم ٤٥,٥% من مساحة الاراضي الزراعية، وان حوالي ٨٤% من الحائزين كانت بحوزتهم ١٣,١% من مجموع الاراضي وبمتوسط حيازة لم يتجاوز ٢٠ دونماً، علماً بأن التفاصيل الخاصة بفئات الحيازات التي تقل مساحتها عن ١٠٠ دونم تشير الى ان الجزء الاكبر من هذه الحيازات كان بمساحات غير اقتصادية. وتطبيقاً لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فان اصحاب الحيازات التي تزيد عن ١٠٠ دونم في المناطق المروية وعن ٢٠٠ دونم في المناطق الديميمية يخضعون للاستيلاء وتبعاً لذلك فان عمليات الاستيلاء خلال فترة تنفيذ القانون قد جرت على الحائزين الذين يقعون في الفئتين الاخيرتين من الجدول رقم (١).

وقد بلغ عدد الحيازات المشمولة بالاستيلاء لغاية شهر مايس عام ١٩٧٠ اي قبل صدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٠ حوالي ٢٣٤٢ حيازة وبلغت مساحة الارضي المستولى عليها من هذه الحيازات ٦،٩١٣،٥٤١ دونم. وهذه المساحة تعادل حوالي ٣٤٪ من مجموع مساحة الحيازات التي تزيد مساحة كا منها عن ١٠٠٠ دونم. وقد تركزت معظم المساحات المستولى عليها في ثلاث محافظات وهي محافظة نينوى (١،٦٨٤،٨٤٨ دونم) ومحافظة واسط (١،٠١١،٦١٣ دونم) ومحافظة ذي قار (١،١٢٦،٢٥٨ دونم).

وقد بلغ عدد الحائزين المشمولين بالاستيلاء في هذه المحافظات ٤٢٩ و ٤٢٦٠ و ٤٢٩ حائزا على التوالي*. وقد سارت عمليات الاستيلاء بسرعة اكبر من عمليات توزيع الارضي المستولى عليها. وكان القانون يقضي بان توضع الارضي المستولى عليها تحت الادارة المؤقتة لاصلاح الزراعي الى ان تكتمل الاجراءات الفنية الخاصة بالتوزيع. ومن الناحية العملية فان معظم هذه الارض لم تكن صالحة للزراعة، حيث اسفرت عمليات التوزيع عن توزيع ٣،٠١٤،٢٢٣ دونم على ٦٢،١٣٧ مستفيد كان منها ١،٩٤٨،٦٥٦ دونم فقط من الارضي المستولى عليها بموجب القانون والباقي من الارضي الاميرية. وقد وزعت هذه الارضي بموجب سندات تملك واعتبرت هذه الارضي مفوضة بالطابو. وقد تركزت معظم الارضي الموزعة في محافظة نينوى (الموصل سابقا) حيث بلغت المساحات الموزعة فيها ٩٣٥،٠٣٣ دونم منها ٨٥٦،٣٧٢ من الارضي المستولى عليها والباقي من الارضي الاميرية. وكان عدد المستفيدين ١٣،٧٥٣ مستفيدا اي بمتوسط مساحة قدرها ٧٥ دونم، مما يشير الى

* اخذت هذه الارقام من
I.A.Hummadi:land Reform in Iraq: 1945-1970 Unpublished M. A thesis, The Ammerican University of Berut, Beirut, Lebanon pp. 94-100. ١٩٧١

ان معظمها ان لم يكن جميعها كانت من الاراضي الديميسية . وكذلك محافظة واسط (الكوت سابقا) حيث بلغت مساحة الاراضي الموزعة فيها ٥٧٨,٢٠٢ دونم منها ٤٦٣,٧٤٥ دونم من الاراضي المستولى عليها والباقي من الاراضي الاميرية . وكان عدد الموزع عليهم ١٤٤,٢٩٩ مستفيدا اي بمتوسط مساحة قدرها ٤٠ دونم، هي في المناطق المروية . اما في محافظة ذي قار (الناصريه سابقا) فكانت المساحات الموزعة فيها ٤٩,٥٤٨ دونم فقط منها ١٧,١٦٠ دونم من الاراضي المستولى عليها والباقي من الاراضي الاميرية . وبلغ عدد المستفيدين ١,٩٩٤ مستفيدا، اي بمتوسط مساحة قدرها ٢٥ دونم مما يشير الى ان معظم المساحات المستولى عليها لم تكن صالحة للزراعة*.

يتضح مما تقدم بان ما يقارب من سبعة ملايين من الاراضي المستولى عليها والاراضي الاميرية قد بقيت تحت الادارة المؤقتة لاصلاح الزراعي، تتصرف بها عن طريق التأجير بعقود للفلاحين . وقد بلغ عدد المتعاقدين لغاية صدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٠ ٢٢٣,٨٥٥ متعاقدا . وبذلك يكون عدد الحيازات المملوكة والمؤجرة الى الفلاحين ٢٨٦,٠٩٢ . وتبلغ مجموع مساحاتها ما يقارب العشرة ملايين دونم**.

أسباب تعاشر عمليات التوزيع

ويأتي على رأس الصعوبات الفنية التي كانت تحول دون اسراع في عمليات الفرز وتقسيم الاراضي المستولى عليها حتى يمكن توزيعها بموجب سندات تملك . يضاف الى ذلك العامل السياسي الذي كان يلعب

* استقى ارقام المذكورة من المصدر السابق جدول رقم ٥ ٩٥ .

** وزارة الاصلاح الزراعي، منجزات اصلاح الزراعي، بغداد ١٩٧٠ ص ٢٨٦ .

دوراً مهماً في عرقلة عملية التوزيع، سيما وان وزارة الاصلاح الزراعي كانت تدار من قبل موظفين ليسوا متحمسين الى اشاعة الملكيات الفردية، ويفضلون بدلاً عن ذلك التوزيع الجماعي وانشاء المزارع الجماعية ومزارع الدولة على غرار النمط السائد في الاتحاد السوفياتي.

٢-٢-٣ تطور التعاونيات الزراعية ونشاطاتها

لم تكن التعاونيات الزراعية مألوفة في العراق قبل عام ١٩٥٨ ، رغم ان القوانين السائدة قبل ذلك التاريخ كانت تشجع انشاء مثل هذه التعاونيات. وبعد صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي الزم المستفيدين منه من استلموا سندات التملك، بالانضمام الى التعاونيات الزراعية التي تنشأ في مناطق عملهم. وبدأت التعاونيات الزراعية بالنشوء التدريجي، فحتى عام ١٩٦٣ لم تنشأ الا ٦٥ جمعية. ولكن بدءاً من عام ١٩٦٤ بدأ عدد التعاونيات الزراعية بازدياد، وذلك لصدور تعديل على قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي تم بموجبه السماح للفلاحين الذين يزرعون الاراضي التابعة لاصلاح الزراعي بموجب عقود، الانضمام الى التعاونيات الزراعية في مناطق عملهم بعد ان كانت العضوية في هذه التعاونيات حصرًا على الذين استلموا سندات التملك. ويوضح جدول رقم (٢) تطور عدد الجمعيات وعدد الاعضاء ومساحة عملها للفترة ١٩٦٨-٦١

جدول رقم (٢)
تطور اعداد الجمعيات واعضاءها ومساحة عملها
خلال الفترة ١٩٦٨-٦١

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	المساحة بالدونم
١٩٦١	١٧	٢٣٠٦	١٧٩
١٩٦٢	٥٠	٨٣٩٧	٤٦١
١٩٦٣	٦٥	١١٤٠٤	٧٠٩
١٩٦٤	٢٢٥	٢٩٤٩٧	١٩٧٨
١٩٦٥	٢٨٩	٣٩٢٤٤	٢٣٨٧
١٩٦٦	٣٦٧	٤٧٧٢٥	٢٥٦٣
١٩٦٧	٤١٠	٥٤٨٥٧	٢٨٢٩
١٩٦٨	٤٧٣	٦٣٢٢٥	٣٢٩٧

المصدر: سجلات الهيئة العامة للتعاون الزراعي الملغاة

وقد اعطت الدولة اهتماما كبيرا لنشر الحركة التعاونية الزراعية، وقامت بانشاء الابنية الازمة لها ووفرت لها النظار التعاونيين. وانشاء بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة الدولية معهد للتعاون والارشاد الزراعي لتدريب الموظفين من خريجي الثانويات والمعاهد الزراعية على الاعمال التعاونية والارشاد الزراعي. وقد عهدت الى التعاونيات بمهمة جباية الایجارات من الفلاحين المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي وكذلك استرداد اقساط السلف التي تقدم من المصرف التعاوني للاعضاء التعاونيين. وقد تحولت بذلك التعاونيات الزراعية الى كيانات اشبه بالدواائر الحكومية منها الى اي تنظيمات فلاحية.

٤ - سياسات وبرامج التنمية الريفية بعد عام ١٩٦٨

حدثت تحولات جذرية في سياسات التنمية في العراق بعد قيام ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ شملت كافة جوانب الحياة. وتضمنت سياسة وبرامج التنمية الريفية بجوانبها المختلفة. ويمكن تلخيص ابرز السمات التي تميزت بها مرحلة ما بعد عام ١٩٦٨ مقارنة بالمرحل السابقة في مجال التنمية الريفية في:

- (١) التوسيع والشمول في تنفيذ مشاريع تطوير الموارد المائية والارضية التي تشكل الاساس المادي لتطور القطاع الزراعي
- (٢) اعادة النظر في تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعي
- (٣) التوسيع في تقديم الخدمات المساعدة للإنتاج الزراعي
- (٤) التوسيع في تقديم الخدمات التعليمية والصحية وتجهيز الريف بشبكة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتميزها مسللتزمات تحسين الظروف المعيشية.

١-٤ تطوير الموارد المائية والارضية:

اشتملت خطط التنمية القومية التي اعتمدت في العراق بعد عام ١٩٦٨ على العديد من المشاريع الخاصة بتطوير الموارد المائية والارضية المتمثلة ببناء السدود والخزانات ومشاريع الري والبزل، وقد استفادت هذه المشاريع من الخبرات المتجمعة في مجال تطوير الموارد المائية والارضية في المرحلة السابقة لعام ١٩٦٨.

وتشير المعلومات المستقاة من المصادر المتوفرة بأن المشاريع التي صممت وبواشر تنفيذها في ضوء مبدأ التكامل قد غطت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تقدر بحوالي ٦,٦٥٧ الف دونم. ويقدر الصافي منها للزراعة بحوالي ٥,٠٤٣ دونم(١). وقد شملت هذه

(١) وزارة الري، آفاق وسبل تطوير مشاريع الري واستصلاح الارضي في العراق، بغداد ١٩٨٠ . ص ٢٨-١٤ .

المشاريع عمليات استصلاح للتربة لمساحات اجمالية قدرها ٢,١٥٠ الف دونم. وقد تم الانتهاء من تنفيذ الاستصلاح في مساحة اجمالية قدرها ١,٦٧٠ الف دونم، يقدر الصافي منها للزراعة بحوالي ١٢٩١ الف دونم لغاية منتصف عام ١٩٨٩ (١).

وقد اهتمت الدولة بدءاً من عام ١٩٧٩ باتخاذ اساليب الري التكميلي في الاراضي الديميمية غير مضمونة الامطار، حيث تم في ذلك العام وضع خطط وتحديد المواقع التي ستنفذ فيها مشاريع الري بالررش في مناطق مختلفة من القطر.

وتقدر مساحة الاراضي المتوقع تقييم نظام الري التكميلي فيها بحوالي ١,٢٥٠ الف دونم (٢).

وفي محاولة احكام السيطرة والاشراف على المشاريع الارواحية الكبيرة، وضمان تشغيلها وصيانة منشاتها وتنفيذ خطط الانتاج الزراعي فيها بالمستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية، اصدرت الدولة قانون المصالح الزراعية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢ ، الذي يقضي بتكون ادارة مستقلة لكل مشروع زراعي ترى الدولة ضرورة شموله بهذا القانون. حددت المادة الثلاثون من هذا القانون مهام هذه الادارات، وشملت العديد من الواجبات بما في ذلك تشييد القرى العصرية وتوفير الخدمات العامة للقاطنين في المشروع، والقيام بعمليات التسويق الزراعي وتوفير مستلزماته من مخازن ووسائل نقل وما الى ذلك مما تحتاجه الزراعة من خدمات في اراضي المشروع. وتم باستناد الى هذا القانون تكوين عدد من المصالح الزراعية في المشاريع الارواحية الكبيرة مثل مشروع الدجيلة ومشروع المسيب الكبير ومشروع الاسحاقي ومشروع ابو غريب ومشروع الخالص،

(١) الهيئة العامة للمشاريع الري والاستصلاح ، تقرير عن المساحات الاجمالية والصافية لمشاريع التربة المخططة والمنفذة لعام ١٩٨٩/٧/٣١ .

(٢) وزارة الري - المصدر السابق - ص ٣٦ .

والتي تغطي مساحات زراعية اجمالية تتجاوز المليون دونم. الا انه نتيجة للاختناقات التي تعرضت لها هذه الادارات وعدم قدرتها على تحقيق الهدف المرجو منها تم الغاؤها بعد عام ١٩٨٧ ضمن إجراءات الثورة الادارية التي بدأت في ذلك العام. ان فكرة انشاء هذه الادارات كانت صحيحة من حيث المبدأ ولكن التطبيق العملي لهذا المبدأ بشكل غير سليم قد كبل هذه الادارات بالروتين وتضخم عدد الموظفين فيها وأعجزها عن القيام بواجباتها بالكفاءة المطلوبة.

واشتملت خطة تنمية الموارد المائية على خطة لاستغلال المياه الجوفية. حيث وضعت القواعد المنظمة للاستفادة منها، وقامت الجهات المختصة باجراء المسوحات الهيدروجيولوجية في كافة انحاء العراق بهدف تحديد موقع وكثافة وطبيعة المياه الجوفية وتنظيم الاستفادة منها. وتم التوسيع خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ في حفر الابار المائية من قبل مصلحة حفر الابار المائية (المؤسسة العامة للمياه الجوفية سابقا) لصالح المستفيدين مقابل اجور مناسبة. وقد بلغ عدد الابار التي تم تنفيذها وتجهيز معظمها بالمضخات حوالي ثمانية الاف بئرا تستخدم لاغراض الشرب وسقي المواشي بالإضافة الى الري لاغراض الزراعية. وتنشر هذه الابار في مناطق البوادي. وتجري مؤسسة البحث العلمي التجارب في الوقت الحاضر لاستخدام الطاقة الشمسية في تشغيل المضخات بدلا من استخدام مصادر الطاقة الاخرى(١).

ومن التوجهات الاخرى التي ظهرت بعد عام ١٩٦٨ في القطاع الزراعي السعي لتكوين القطاع الاشتراكي في الانشطة الانتاجية. وتم على هذا اساس تأسيس المؤسسة العامة للتنمية الزراعية

(١) محمد عبد اللطيف، تقسيم جدوی استخدام خلايا الطاقة الشمسية في تشغيل الابار المائية، رسالة مقدمة الى المعهد القومي للتخطيط في العراق، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في تخطيط التنمية، ١٩٨٨ ص ٢٤.

يموج القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ التي عهدت لها مهمة الالشراط على النشاط الانتاجي للمنشآت الانتاجية الزراعية التابعة للقطاع العام لا القطاع الاشتراكي. وقد ارتبط بهذه المنشآة ثلاث شركات عامة للدواجن، والشركة العامة للانتاج الحيواني، والشركة العامة للانتاج الزراعي، والشركة العامة للاسماك، وذلك بالإضافة الى تسويق الفواكه والخضر (سميت فيما بعد بالمؤسسة العامة للتسويق الزراعي). الا انه تم الغاء هذه المؤسسة في عام ١٩٧٩ والحقت المنشآت التابعة لها بوزارة الزراعة مباشرة. ومن سياقات الثورة الادارية التي بدأت منذ عام ١٩٨٧ تم ايضا تصفية هذه المنشآت الانتاجية عن طريقها الى القطاع الخاص.

٤- تنظيم الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج الزراعي

صدرت بعد عام ١٩٦٨ عدة تشريعات لتنظيم ملكية الاراضي الزراعية وعلاقات الانتاج في ضوء الخبرة المتولدة عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته. وقد تركز التوجه على اعادة النظر في المبادئ التي جاء بها القانون السابق لغرض تقليل الحدود العليا للملكية الزراعية، وتقليل مساحة وحدة الحياز الموزعة على المستفيدين من الاصلاح الزراعي، وادخال مبدأ التوزيع الجماعي لاراضي المستولى عليها ولاراضي الاميرية، وتنشيط الحركة التعاونية الزراعية كوسيلة لتنظيم العمل للمنتجين الزراعيين وتقديم الخدمات اللازمة لهم من خلال هذه التعاونيات.

ومن ابرز التشريعات التي صدرت في هذا المجال قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ وقانون تنظيم الملكية الزراعية في منطقة الحكم الذاتي رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وقانون تأجير الاراضي التابعة للدولة رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣.

وفيما يلي اهم التعديلات التي ادخلها قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ على الملكية الزراعية وعلاقت الانتاج الزراعي:

- الغاء مبدأ التعويض:

اقر القانون الجديد الاستيلاء على الاراضي التي تزيد عن الحدود المقررة بموجبه اعتبارا من تاريخ صدوره وعدم تعويض اصحاب هذه الاراضي عن الاراضي المستولى عليها، والزامهم بدفع بدل ايجار عن هذه الاراضي طيلة الفترة التي تستلزمها عمليات الاستيلاء الفعلية.

- توزيع الاراضي بدون مقابل:

اقر القانون مبدأ توزيع الاراضي المستولى عليها جنبا الى جنب مع الاراضي الاميرية على الفلاحين دون الزامهم بدفع مقابل.

- تقليم الحد الاعلى للملكية الزراعية

اتى القانون الجديد بعدة حدود عليا للملكيات الزراعية في حين اقتصر القانون السابق بوضع حد اعلى ٢٠٠٠ دونم للاراضي الديمية و ١٠٠٠ دونم للاراضي المروية. وقد صفت الاراضي بموجب القانون الجديد الى خمسة عشر صنفا لاغراض تحديد الحدود العليا للملكية اربعة منها للاراضي الديمية والباقي في الاراضي المروية. وتم تحديد هذه الاصناف في ضوء عدة متغيرات منها معدل سقوط الامطار بالنسبة للاراضي الديمية وخصوبة التربة والقرب والبعد عن مراكز المدن ونوعية المحاصيل الصالحة للزراعة وطريقة السقي. وغير ذلك من العوامل ويستهدف وضع حدود عليا متعددة وتقل عن تلك التي حددتها القوانين السابق مراعاة مبدأ العدالة

و توفير مساحات جديدة من الاراضي المستولى عليها لغرض توزيعها على اكبر عدد من المستفيدين.

- وضع حدود جديدة لمساحات الوحدات المزرعية

حددت المساحات التي توزع على المستفيدين بمقدار ١٠٪ من الحد الاعلى للملكية المقرر لصنف الارض التي يقع فيها التوزيع. وقد اعيد النظر في مساحة الملكيات الزراعية الموزعة بموجب قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصادر في عام ١٩٥١ وكذلك بالنسبة لاراضي الموزعة بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وذلك تناسبا مع الحدود العليا التي حددها القانون الجديد.

- التوزيع الجماعي والمزارع الجماعية

اقر القانون الجديد مبدأ التوزيع الجماعي وانشاء المزارع الجماعية، وذلك للاستفادة من مبدأ وفورات السعة، وتنمية روح العمل الجماعي بين الفلاحين، وذلك بالإضافة الى استمرار التوزيع الفردي الذي كان معمولا به في القانون السابق. صدرت قوانين اخرى ذات علاقة بتنظيم الملكية كان من بينها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الذي شرع خصيصا لمعالجة مسألة الاستيلاء والتوزيع وحدود الملكية الزراعية في منطقة الحكم الذاتي. التي تتسم بخصوصيات معينة تهتم وضع مبادئ تختلف جزئيا عما جاء به القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ فيما يتعلق بالحد الاعلى بملكية ووحدات التوزيع.

وقد استندت تطبيقات قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ وقانون تنظيم الملكية الزراعية في منطقة الحكم الذاتي رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ عن توزيع مساحات كبيرة من الاراضي على عدد كبير من المستفيدين. ويوضح جدول رقم (٣) مدى التطور الذي حصل في

التوزيع خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٠ مقارنة بالفترة السابقة.

جدول رقم (٣)
تطور مساحات الاراضي الموزعة وعدد المستفيدين

البيانات	لغاء عام ١٩٦٨	لغاء عام ١٩٨٥
مجموع المساحة "بـ لـ لـ دونـم"	٣٠١٤	٩٥٧٧
عدد المستفيدين	٦٢١٣٧	٢٦٤٥٠٠
متوسط المساحة بـ الدونـم	٤٨	٩٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥)

- تشجيع شركات القطاع الخاص:-

وعملأ على رفع كفاءة استغلال الاراضي الزراعية صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ الذي اعطى للشركات والافراد حق استغلال الاراضي الزراعية المملوكة للدولة عن طريق الاجار. وبمساحات واسعة ضمن الضوابط والشروط التي تضعها الدولة في صيغة العقد الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمستأجرين. وكان الهدف من تشريع القانون المذكور هو تشجيع اقامة المزارع الكبيرة بهدف الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير بعد ان اخفقت تجربة المزارع الجماعية من تحقيق هذا الهدف وانسحاب الدولة من الانتاج بشكل مباشر.

وتشير احدث الدراسات التي صدرت عن وزارة التخطيط(١) بان مجموع مساحة الاراضي المستأجرة بموجب هذا القانون قد تجاوز المليوني دونم وبلغ عدد المستأجرين ما يقارب خمسة الاف مستأجر.

(١) وزارة التخطيط هيئة التخطيط الزراعي-التقييم الاقتصادي لتطبيقات القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩

٤- تشجيع التعاون الزراعي

يمكن القول بان الحركة التعاونية الزراعية العراقية قد مررت باربعة مراحل تختلف فيما بينها اختلافاً بينا في طبيعة وحجم انشطتها هذا بالإضافة الى الموقف الرسمي منها، اي توقف الدعم والتنظيم والتوجيه واللشاف.

وبالنسبة للمرحلة الاولى من مراحل تطور الحركة التعاونية فانها تمثلت بفترة الخمسينات وحتى عام ١٩٦٣ . فخلال هذه الحقبة بلغ عدد التعاونيات الزراعية لغاية عام ١٩٦١ نحو (١٧) تعاونية زراعية، انضوى تحت لوائهما مجتمعة حوالي ٢٣٠٦ عضواً. اما اجمالي المساحة الخاضعة للاشراف التعاوني في العام المذكور، فقد بلغت ١٧٩ الف دونما. ويتبين من جدول رقم (٤) ان عدد التعاونيات قد ارتفع الى ٥٠ و ٦٥ جمعية على التوالي في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ . اما عدد الاعضاء فقد ازداد الى (٨,٣٩٧) عضو في عام ١٩٦٢ ثم الى ١١,٤٠٤ عضو في عام ١٩٦٣ . في حين ان المساحة الخاضعة للاشراف التعاوني اتسعت الى ٤٦١ ألف و ٧,٨ الف دونما على التوالي في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ . اما المرحلة الثانية التي تمثلت بالفترة ١٩٦٩-٦٤ فقد اتجهت خلالها الحركة التعاونية الزراعية نحو الانتعاش من ناحية عدد التعاونيات وكذلك حركة العضوية، هذا بالإضافة الى المساحة الخاضعة للاشراف التعاوني الزراعي. فمن ناحية عدد التعاونيات ارتفع في عام ١٩٦٤ الى ما يربو عن ثلاثة امثال ما كان عليه في عام ١٩٦٣ ولقد واصل عدد التعاونيات الزراعية ارتفاعه خلال السنوات اللاحقة وبمعدل مضطرب بلغ في عام ١٩٦٩ نحو ٦,٨١ تعاونية وبتعبير اخر بلغ عدد التعاونيات الزراعية في ١٩٦٩ ما يزيد عن تسعة اضعاف عددها في

عام ١٩٦٣ ، اما من ناحية عدد الاعضاء فقد بلغ في عام ١٩٦٤ حوالي ٢٨٤٩٧ عضو وواصل هذا العدد ارتفاعه ليبلغ (٧٦٦٠٠) عضو في عام ١٩٦٩ ، اي قرابة سبعة اضعاف عددهم في عام ١٩٦٤ . وبالنسبة للمساحة الخاضعة للاشراف والاستغلال التعاوني، فقد بلغت نحو (١,٩٧٨) مليون دونم في عام ١٩٦٤ وارتفع هذا العدد في الاعوام اللاحقة ليبلغ نحو ٣,٦١٢ مليون دونم في عام ١٩٦٩ . وبعبارة اخرى يمكن القول بان المساحة الخاضعة للاستغلال التعاوني الزراعي قد ارتفعت في نهاية المرحلة الثانية (١٩٦٩) بما يزيد عن خمسة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٤ .

اما المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحركة التعاونية الزراعية العراقية (١٩٧٠ - ١٩٧٩) فيمكن تسميتها بمرحلة الازدهار التعاوني، وذلك بمعايير التوسيع في عدد الجمعيات وعدد الاعضاء اضافة للمساحة الزراعية التعاونية. اذ يتبيّن من جدول رقم ٤ بان عدد الجمعيات التعاوية ارتفع من (٦٠٨) جمعية في عام ١٩٦٩ الى ٢٠٦٤ جمعية في عام ١٩٧٩ ، اي اكثرب من ثلاثة اضعاف عددها ١٩٦٩ . وتشير ارقام الجداول رقم (٤) ايضا الى ان عدد الاعضاء التعاونيین قد بلغ (١٠٧,٨) الف عضو في بداية المرحلة الثالثة من مراحل تطور الحركة. وهو عام ١٩٧٠ ولقد وصل عدد الاعضاء التعاونية ارتفاعه خلال المرحلة الثالثة ليبلغ ٣٦٢ الف عضو في عام ١٩٧٩ وتوضّح بيانات جدول رقم (٤) ان المساحة الزراعية التعاونية قد اتّسّمت هي الاخرى بالتوسيع المضطرب. بينما بلغت تلك المساحة نحو ٦١٢ الف دونم في عام ١٩٦٩ ارتفعت الى اكثرب من عشرة امثالها في عام ١٩٧٩ (٣٨,٦ مليون دونم) وما يؤخذ علم الارقام المتعلقة بالمساحة الزراعية التعاونية هي الا قد جاءت مخالفة لكل التقديرات المتعلقة بسعة المساحات الخاضعة للاستغلال

الزراعي^(١) وتلك المزروعة منها بالفعل كزراعة حولية وزراعة مستديمة^(٢).

جدول (٤) - تطور الحركة التعاونية الزراعية في العراق خلال الفترة ١٩٨٧-٦١

السنوات	عدد التعاونيات	عدد الاعضاء (بـ لـاف دونم)	المساحة التعاونية (بـ لـاف دونم)
١٩٦١	١٧	٢,٣٠٦	١٧٩,٠
١٩٦٢	٥٠	٨,٣٩٧	٤٦١,٠
١٩٦٣	٦٥	١١,٤٠٤	٧٠٨,٠
١٩٦٤	٢٢٥	٢٨,٤٩٧	١٩٧٨,٠
١٩٦٥	٢٩٨	٣٩,٢٤٤	٢٣٨٧,٠
١٩٦٦	٣٦٧	٤٧,٧٢٥	٢٥٦٣,٠
١٩٦٧	٤١٠	٥٤,٨٥٧	٢٨٢٩,٠
١٩٦٨	٤٧٣	٩٣,٢٢٥	٣٢٩٨,٠
١٩٦٩	٦٠٨	٧٦,٦٠٠	٣٦١٢,١
١٩٧٠	٧٨٦	١٠٧,٨٠٠	٥١٨٠,٥
١٩٧١	٨٣١	١٢٦,٦٠٠	٦٧٦٥,٥
١٩٧٢	٩٩٢	١٤٦,٦٠٠	٩٩٥٤,٧
١٩٧٣	١٢٧٥	٢٠١,٥٠٠	١٢٧٣٤,١
١٩٧٤	١٣٨٦	٢١٧,٧٠٠	١٣٥٣١,٠
١٩٧٥	١٦٥٢	٢٣٩,٦٠٠	١٨٠٩٤,٣
١٩٧٦	١٨٥٠	٢٩٦,٠٠٠	٢١٩٣٨,٨
١٩٧٧	١٨٨٩	٣٣٥,٥٠٠	٣٠٥٩٨,٦
١٩٧٨	٢٠٧٠	٣٤٨,٩٠٠	٣٨٣٣٥,٨
١٩٧٩	٢٠٦٤	٣٦٢,٠٠٠	٣٨٦٠٠٠,٠
١٩٨٠	٢٠١٤	٣٧٨,٠٠٠	
١٩٨١	١٩٩٣	٣٩٠,٠٠٠	
١٩٨٢	١٩٧٦	٣٩٤,٠٠٠	
١٩٨٣	٨٩٨	٣٩٣,٠٠٠	
١٩٨٤	٨٤٩	٣٩٧,٠٠٠	
١٩٨٥	٨٥٢	٣٩٨,٠٠٠	
١٩٨٦	٨٤٣	٣٨٨,٠٠٠	
١٩٨٧	٨١٧	٣٦٢,٠٠٠	

المصدر: اياد عباس عبد اللطيف - دراسة اقتصادية قياسية لبعض العوامل المؤثرة على صافي الدخل الزراعي لمزارعي الجمعيات التعاونية في العراق رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة بغداد ١٩٨٩.

(١) تقدر المساحة الخاضعة للاستغلال الزراعي نحو ٣٠ مليون دونم منها حوالي ٢٢-٢١ مليون دونماً مزروعة فعلاً كزراعة حولية وزراعة مستديمة.

(٢) يقصد بالزراعة الحولية تلك التي تشغل الأرض لموسم واحد فالمحاصيل الحقلية. والخضر أما الزراعة المستديمة فتقتصر بها تلك الزراعة التي تشغل الأرض لمواسم أو سنين عديدة كالمراعي المستديمة. البساتين والغابات وغيرها.

ولعل اهم ماتجدر الاشارة اليه هو ان سبب هذا الازدياد الكبير في اعداد التعاونيات وعضوياتها والمساحات الخاضعة لها هو عنصر الالزامية. ومما ساعد على نجاح تلك الالزامية هو اعتبار العضوية التعاونية بمثابة الشرط الضروري للحصول على عناصر الانتاج الزراعية وما يرتبط بها من خدمات اضافية او تكميلية، بدءا بالحصول على قطعة ارض زراعية وانتهاء بالحصول على خدمات الانتاج الزراعي اهمية.

اما المرحلة الرابعة لتطور الحركة التعاونية الزراعية، فتتمثل بفترة ما بعد الثمانينات وبالتحديد بالفترة الدراسية ١٩٨٧-١٩٨٠ . في الفترة واردة الذكر مال اتجاه الحركة التعاونية الزراعية ممثلا بعدد التعاونيات وعدد الاعضاء، نحو الانكماش الواضح. فمن ناحية عدد التعاونيات بلغ (٢٠١٤) تعاونية في عام ١٩٨٠ مقارنة (٢٠٦٤) تعاونية لعام ١٩٧٩ . ثم استمر عدد التعاونيات في الانخفاض وبمعدل مضطرب الى ان بلغ (٨١٧) تعاونية في عام ١٩٨٧ . وان هذا العدد يوازي نحو ٤٠ % من نظيره لعام ١٩٧٩ .

وما يجلب الانتباه حقا ان عدد الاعضاء التعاونيين لم يأخذ نفس اتجاه عدد الجمعيات التعاونية خلال المرحلة الرابعة، بينما اتجه عدد التعاونيات خلال الفترة المذكورة نحو التنافس، اتسم عدد الاعضاء التعاونيين بالتوسيع حتى بلغ عددهم (٣٩٨) الف عضوا في عام ١٩٨٥ . ثم اتجه للانخفاض حتى بلغ ٣٦٢ الف عضو في عام ١٩٨٧ ، وهذا هو نفس عدد التعاونيين في نهاية المرحلة الثالثة (١٩٧٩) .

اما فيما يتعلق بالمزارع الجماعية فلم تتشكل لغاية عام ١٩٧٩ سوى عشر مزارع ضمت ٤٤٨ عضوا وعملت على مساحة اجمالية

قدرها ٢٩٨١٥ دونم وبعدها تلاشت هذه الظاهرة^(١).

٤-٤ برمج الخدمات الزراعية

تشمل الخدمات الزراعية العديد من الانشطة التي تستهدف مساندة النشاط الانتاجي بدءاً من رعاية المزروعات والحيوانات في الحقل وانتهاءً بايصال المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي لها. وتلعب الدولة دوراً مهماً في مجال تقديم الخدمات الزراعية إما بشكل مباشر، أو عن طريق اصدار القوانين والأنظمة التي تنظم هذه الانشطة.

وقد أصدرت الدولة العديد من التشريعات في مجال حماية الانتاج الزراعي وتوسعت الأجهزة الادارية التي تتعامل مع هذه الانشطة الخدمية. وفي مجال الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية أصدرت الدولة قانون تنظيم تداول المواد الزراعية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الذي تم بموجبه تنظيم تداول الزراعة مثل المبيدات والاسمدة الكيميائية والبذور والتقاوي. وقد حدد القانون المذكور تداول هذه المواد واستيرادها عن طريق الوكالات المتخصصة المجازة من الجهات المختصة، وقد نظم القانون المذكور كيفية مراقبة بيع هذه المواد، ووضع العقوبات لمن يتسبب في اتلاف المحاصيل الزراعية نتيجة لبيعه مواد لا تتوفر فيها المواصفات المطلوبة. وفي مجال مكافحة الافات الزراعية فقد أصدرت الدولة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ الذي حدد طبيعة الافات الزراعية التي تعتبر وبائية وجعل مهمة مكافحتها من مهام دوائر وقاية المزروعات مجاناً. كما خول القانون المذكور هذه الدوائر القيام بمكافحة الافات الزراعية غير الوبائية بناء على طلب المستفيدين

(١) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، واقع الخدمات الزراعية وافق تطورها، ١٩٨٥، ص ١٦٩.

مقابل اجور مخفضة. واجاز القانون ايضا استخدام الطائرات الزراعية لاغراض وقاية المزروعات والتسميد مقابل اجور يتفق عليها بين وزاري الزراعة والمالية بين فترة وآخر. وفي مجال الحفاظ على الشروء الحيوانية ومنع تدهور قطعاتها من جراء الذبح الجائر، فقد اصدرت الدولة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ الذي منع ذبح الحيوانات الحوامل، وكذلك ذكور الحيوانات (الاغنام والماعز واللابل والجاموس) اذا قل وزنها عن حد معين يحدده وزير الزراعة بين حين وآخر. اما بالنسبة لذبح الاناث من هذه الحيوانات غير الحامل فقد اجاز القانون المذكور ذبحها فقط عند وصولها العمر غير الانساجي المحدد لكل صنف من اصناف هذه الحيوانات.

كما وقد توسيع الدولة بتقديم الخدمات الزراعية الارشادية والتسويقيه والتسليم والخدمات البيطرية وغيرها. الا ان الملاحظ هو عدم استقرار الهياكل الادارية في الوزارات المختصة في القطاع الزراعي، والتي دمجت مؤخرا بوزارة واحدة.

٥-٤ التسويق والسياسات السعرية

بذلك الدولة بعد عام ١٩٦٨ جهودا كبيرة باتجاه تطوير العمليات التسويقية للمنتجات الزراعية لصالح كل من المنتجين والمستهلكين. وقد اتخذت اجراءات عديدة في هذا المجال منها ما اخذ طابع الاستقرار ومنها ما تعرض للتغير بين فترة وآخر. وكان الثقل الاكبر لجهود الدولة قد تركز ابتداء على حماية المستهلك من خلال السيطرة على منافذ التسويق وتحديد اسعار البيع للمستهلك وتقليل الهوامش التسويقية التي تضاف الى سعر الحقل في مراكز بيع الجملة ومحلات بيع المفرد، من خلال السيطرة المباشرة على مراكز بيع الجملة بالنسبة للفواكه والخضروات وتحديد الاسعار

اسبوعيا من قبل لجنة مركزية، ومن خلال حصر بيع المحاصيل الاستراتيجية المتمثلة بالحبوب والمحاصيل الصناعية الى الدولة بأسعار محددة سلفا لكل موسم زراعي، تتولى تحديدها لجنة تنظيم التجارة. ولكي تنهض الاجهزة التسويقية بهذه المهام فقد تم التوسع في انشاء الطاقات الخزنية لمختلف السلع الزراعية السائلات والمسقوفات بالنسبة للحبوب والمخازن المبردة بالنسبة للمحاصيل الزراعية سريعة التلف والمخازن المجمدة بالنسبة للمنتجات الحيوانية التي يأتي على رأسها اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء. وقامت الدولة ايضا بخطوات جادة في مجال انتاج بعض انواع العبوات لتعبئة الفواكه والخضروات واللحوم والبيض وبيعها الى المنتجين الزراعيين بأسعار مناسبة.

وقامت الدولة ببيع عدة الاف من السيارات الزراعية للمزارعين بأسعار تقل كثيرا عن اسعارها السوقية، وذلك للاستفادة منها في نقل حاصلاتهم. كما وان التوسع في شبكة الطرق التي تمت، العامة منها والريفية، قد ساعد الى حد كبير على تقليل فترة النقل، وبالتالي تقليل التلف الذي يصاحب عملية النقل.

اما من الناحية المؤسسية فقد تعرض الهيكل التنظيمي لاجهزة التسويق الزراعي الى تغيرات كثيرة خلال هذه المرحلة. ففي عام ١٩٦٩ انشئت المؤسسة العامة للعلاوي الشعبية التي عهد اليها بمهمة الالشراف على مراكز بيع الجملة للفواكه والخضر، ثم تم بعد ذلك استبدال هذه المؤسسة بمصلحة تسويق الفواكه والخضر التي انشئت عام ١٩٧٠ ، والتي عهد اليها مهمة انشاء وتطوير المرافق التسويقية للفواكه والخضر، بما في ذلك انشاء مراكز التجميع والتعبئة والمخازن المبردة والمجمدة. ثم استبدلت هذه المصلحة بمؤسسة اخرى اطلق عليها اسم مصلحة تسويق الفواكه والخضر وذلك في عام ١٩٧٣ ، والتي استمرت في العمل لغاية عام ١٩٧٩ ، حيث تم

استحداث المؤسسة العامة للتسويق الزراعي والتي عهد اليها مهام التسويق لمنتجات الدواجن واللحوم الحمراء والأسماك. وبعد ذلك حدثت تغيرات عديدة اسفرت عن الغاء هذه المؤسسة والمؤسسة العامة للحبوب ونقل مهام و اختصاصات هاتين المؤسستين الى مؤسستين جديدتين وهما المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة لتجارة المواد الغذائية منذ بداية عام ١٩٨٦.

وقد قامت المؤسسة العامة للتسويق الزراعي بتأسيس اسطول للنقل المبرد والاعتراضي الى داخل وخارج القطر، حيث بلغ عدد الشاحنات ١٤٤ شاحنة مبردة بالإضافة الى سبعة شاحنات للنقل الاعتراضي.

وفي مجال الطاقات الخزنية فقد تمكنت المؤسسة من انشاء طاقات للخزن المبرد بحوالي ١٣٨ الف طن واخرى للخزن المجمد تقدر بحوالي ١٢٣ الف طن، موزعة على عدد من محافظات القطر، استحوذت محافظة بغداد على ما يقارب ٥٠٪ منها (١).

اما فيما يتعلق بحجم النشاط التسويقي، اي مقدار الكميات المسروقة عبر قنوات القطاع الاشتراكي التسويقي، فقد شهدت الفترة ٧٣ - ٩٨٤ تزايداً كبيراً في الكميات المسروقة من الفواكه والخضر واللحوم سواء كانت مستوردة او منتجة محلياً. ويوضح الجدول رقم (٥) تطور هذه الكميات، بالنسبة للفواكه والخضر.

(١) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، واقع الخدمات الزراعية وافق تطورها، ١٩٨٥ ص ٣١.

جدول رقم (٥)
كميات الفواكه والخضر واللحوم والبياف المسوقة عبر قنوات القطاع
الاشتراكى خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٧٣) بـ لاف لاطنان،

السنوات	الفواكه والخضر	الدواجن	الحماء	الأسماك
١٩٧٣	٧١٩	١٦	١٠٥	١٦
١٩٧٤	٨٣٩	٣٢	٨٩	١٥
١٩٧٥	٧٥٢	٤٠	١٠٣	٣٠
١٩٧٦	١٤٢٦	٥٨	١٢٠	٣٣
١٩٧٧	١١٥٥	٩٥	١٣٩	٣٢
١٩٧٨	١٢٥٨	٦٩	١٤٧	٢٨
١٩٧٩	١٢٢٦	١٥٥	١٤٩	٢٩
١٩٨٠	١٣٢٢	١٤٩	١٤٣	٢٩
١٩٨١	١٣٦٩	٢٣٤	١٥٨	٣٠
١٩٨٢	١٠٩٠	٢١٧	١٦٩	٣٧
١٩٨٣	١٠٨٤	٨٣	٨٥	٣٣
١٩٨٤	١٢٩١	٣٨	١١٤	٤١

المصدر : وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الزراعي، واقع الخدمات الزراعية وافق تطورها، ١٤١٧ ، الجداول ١٤، ١٩٨٥

ويتبين من الجدول رقم (٥) ان كمية الفواكه والخضر المسوقة من قبل المؤسسة العامة للتسويق الزراعي قد تجاوزت المليون طن سنوياً بعد عام ١٩٧٥ و لاشك ان التطور في الكميات المسوقة تعتمد على حجم الانتاج المحلي والمستورد من هذه المنتجات. وقد تم ايقاف الاستيراد بالنسبة للفواكه والخضر منذ عام ١٩٨٢ وهذا يفسر الانخفاض الذي طرأ على الكميات المسوقة منها بعد ذلك التاريخ. اما بالنسبة للحوم فقد تعرضت هي الاخرى للانخفاض الحاد بعد عام ١٩٨٢ نتيجة لتقليص حجم الاستيراد. وعند مقارنة طاقات الخزن المجمد التي بلغت ١٢٣ الف طن بالكميات التسويقية

من اللحوم والتي تحتاج الى مثل هذا الخزن يلاحظ بان اكبر كمية مسوقة خلال الفترة المذكورة قد بلغت ٤١٢ الف طن في عام ١٩٨١ وهذا يعني ان سرعة دوران اللحوم لم يتجاوز اربعة مرات خلال السنة المذكورة، كما يعني ان طاقات الخزن المجمد كانت تفوق الحاجة الفعلية لها.

وفي مجال تسويق الحبوب الرئيسية وهي الحنطة والشعير والرز، فقد اتبعت الدولة سياسة شراء هذه المحاصيل من المزارعين باسعار تحدد في كل موسم. وقد هيأءت الدولة مراكز لاستلام هذه المحاصيل من المنتجين وتدفع الدولة لهم اسعارها المحددة مضافا الى ذلك اجور النقل، بغية التحكم بالعرض وتكوين مخزون استراتيجي يمكن التحكم به عن طريق الاستيراد وفقا لما يقتضيه واقع الحال بالسوق. وتقوم الدولة ببيع هذه المحاصيل الى المستهلكين باسعار مدرومة تقل عن كلفة الشراء.

ويوضح الجدول رقم (٦) تطور الكميات المسوقة من هذه المحاصيل الثلاث عن طريق المؤسسة العامة للحبوب خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ سواء كانت منتجة محلية او مستوردة.

ويلاحظ من جدول رقم (٦) انه على الرغم من ان الكميات المسوقة من الحنطة قد ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ١١٪، الا ان مقدار المسوقة من هذه الكميات من الانتاج المحلي قد تدهور بشكل سريع، وزاد الاعتماد على الاستيراد زيادة كبيرة، حيث زادت الكميات المستوردة بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٢٥٪. وفيما يتعلق بالشعير فان نسبة الكميات المستوردة من مجموع ما تم تسويقه تقل عن مشيلتها بالنسبة للحنطة وتقل هذه النسبة ايضا في حالة الرز.

جدول رقم (٦)
كميات الحبوب المسوقة عن طريق القطاع الاشتراكي لفترة
١٩٧٣ - ١٩٨٤ (بالاف الاطنان)

رزنجم			شعير			حنطة			سنة	
مجموع	مستورد	محلي	مجموع	مستورد	محلي	مجموع	مستورد	محلي	سنة	
٨٩	٢٣	٦٦	٣٥	٢	٣٣	٧٦٨	١٥٤	٦١٤	١٩٧٣	
٧٥	٣	٤٣	٣٦	٢	٣٤	٣٤٦	٦٧	٢٧٩	١٩٧٤	
٣٦	١٤	٢٢	٨	٤	٤	١١٦٠	٥٦٧	٥٩٣	١٩٧٥	
١٠٥	١٣	٩٢	٢١	-	٢١	٧٤٩	٦١٣	١٣٦	١٩٧٦	
١٣٨	١٢	١٢٦	٤٦٣	٤٧	٤١٦	١٤٠٢	١٢٦١	١٤١	١٩٧٧	
١١١	٣	١٠٨	١٤٧	١٠٤	٤٣	١٧٣٨	١٤٤٧	٢٩١	١٩٧٨	
٨	٨	-	١٧٣	١٣٤	٣٩	٢٠١٣	١٨٣٨	١٧٥	١٩٧٩	
٩٧	٣٤	٦٣	٣٩٣	١٣٧	١٧٢	٢٣٩٨	١٩٤٤	٤٥٤	١٩٨٠	
١٣٢	٤٢	٩٠	٤٩٠	١٦٨	٣٢٢	١٨١٣	١٤٣٠	٣٨٣	١٩٨١	
١٦٦	٧٧	٨٩	١٣٨٧	١٦١	١٢٢٦	٢٢٠٨	١٨١١	٣٩٧	١٩٨٢	
٦٦	٢	٦٤	١٧٤	٧٦	٩٨	٢٦٥٦	٢٤٠١	٢٠٥	١٩٨٣	
٦٤	١	٦٣	٤١٣	٣٥٢	٦١	٢٦٥٠	٢٦٠٥	٤٥	١٩٨٤	

المصادر:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء احصاءات التجارة الخارجية للسنوات ١٩٨٤-٧٣ فيما يتعلق بالاستيرادات.

(٢) سجلات المؤسسة العامة للحبوب للسنوات ذات العلاقة فيما يتعلق بالكميات المسوقة للانتاج المحلي

و لابد من الاشارة هنا بان الكميات المسوقة من الانتاج المحلي عبر قنوات التسويق للقطاع الاشتراكي لا تعكس كامل الانتاج المحلي من هذه المحاصيل، وقد لوحظ ان نسبة ماتم تسويقه من هذه المحاصيل عبر قنوات التسويق، الرسمية قد تعرضت الى التناقض والتذبذب بشكل واضح.

ويبيّن الجدول رقم (٧) اتجاه العام النزولي الذي اخذته نسبة ما تم تسويقه من الانتاج المحلي للحنطة عبر قنوات التسويق للقطاع الاشتراكي. فقد انخفضت تلك النسبة من ٦٤% عام ١٩٧٣ الى ٩% عام ١٩٨٤

ولعل من اهم اسباب هذه الظاهرة الانخفاض النسبي للسعر المحدد من قبل الدولة لشراء الحنطة، والدعم الكبير لاسعار بيع الدقيق للمستهلكين. فقد ادى ذلك الى تفضيل المنتجين بيع الحنطة للقطاع الخام لاستخدامها لاغراض اخرى. ويأتي على رأس هذه الاستخدامات انتاج العلف الحيواني المركز نظرا لشحة المواد العلفية مثل الشعير في معظم السنوات.

جدول رقم (٧)
تطور نسبة المسوّق من الانتاج المحلي للحبوب عبر مؤسسات القطاع الاشتراكي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ %

السنة	المنطقة	الشعير	الرز
١٩٧٣	٦٤	٧	٤٢
١٩٧٤	٢١	٦	٦٣
١٩٧٥	٧٠	١	٣٦
١٩٧٦	١٠	٤	٥٦
١٩٧٧	٢٠	٤	٦٣
١٩٧٨	٣٢	٧	٦٤
١٩٧٩	٢٥	٧	-
١٩٨٠	٤٦	٢٥	٣٨
١٩٨١	٤٢	٣٤	٥٥
١٩٨٢	٤١	٢٥	٥٤
١٩٨٣	٣٠	١٢	٥٧
١٩٨٤	٩	١٣	٥٨

المصدر: وزارة التخطيط هيئة التخطيط الزراعي - واقع الخدمات الزراعية وافق تطورها ١٩٨٥ جدول رقم ١٤

٦-٤ سياسات الدعم والحماية

ترتبط برامج الدعم ارتباطاً وثيقاً بسياسات السعرية، حيث تلجم بعض الدول إلى تنفيذ تلك البرامج من أجل تحقيق مستويات سعرية تتلائم والظروف الاقتصادية لأفراد أو الوحدات الانتاجية. وتهدف تلك البرامج إلى تحقيق مستويات معيشية وانتاجية متناسبة مع أهداف السياسة الاقتصادية للدول، ولذلك فإن سياسات وبرامج الدعم لا ت脫صل عن السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة الانتاجية والسياسة التسويقية والسياسة الضريبية. وبتعبير آخر تعتبر سياسة الدعم ذات علاقات تشابكية بتلك السياسات.

ويمكن تصنيف الدعم في العراق في أربعة أنواع :-
 يتمثل النوع الأول الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى، ويتمثل هذا الدعم في بيع السلع المستهلك النهائي بأسعار تقل عن مثيلتها في الأسواق الخارجية، وكذلك ببيع السلع المنتجة محلياً بأسعار أقل من تكاليف الانتاج الحقيقية للوحدة المنتجة. ويمثل هذا النوع من الدعم من ناحية القيمة أهم أنواع الدعم. ويتمثل النوع الثاني من دعم المدخلات الانتاجية الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع التشييد والبناء. واهتمام أنواع السلع المدعومة السماد الكيماوي والمبيدات والبذور والمكائن والآلات الزراعية والطاقة الكهربائية المستخدمة لاغراض الانتاج الزراعي وكذلك تتحمل الدولة - وفقاً لهذا النوع من الدعم عبئاً مالياً يتمثل بالفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة الخام ببعض السلع الوسيطة مثل الأسمدة وتحديد التسليح. أما النوع الثالث فيتمثل بأسعار الصرف وتخفيف الضرائب ولا يظهر هذا النوع من الدعم بصورة مباشرة في ميزانية الدولة. وقد ظهر هذا النوع من الدعم بسبب أعباء الحرب. ويمثل فيما يتمتع به القطاع الخاص من استيراد بعض

انواع السلع الوسيطة والاستهلاكية بالسعر الرسمي للدينار. ويتمثل الشكل الرابع للدعم بضبط اسعار بعض انواع السلع المعمرة والوسطية، حيث يتم بيع السلع باسعار منخفضة. ومن هذه السلع بعض مواد البناء وبعض انتاج الصناعات النسيجية كالسجاد. ولا يظهر مثل هذا الدعم مسجلا في ميزانية الدولة.

ويتضح من الجدول رقم (٨) ان اجمالي قيمة الدعم-بالرغم من اتخاذها اتجاهها تصاعديا واضحا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ - ارتفعت من حوالي ٨٦ مليون دينار في بداية الفترة الى حوالي ٤٢٠ مليون دينار في نهايتها، الا انه يمكن القول ان اجمالي قيمة الدعم كان يتقلب من سنة الى اخرى فيما بين حد ادنى مقداره ٨٠ مليون دينار وحد اعلى مقداره ٩٤ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٥، وابتداء بعد عام ١٩٧٩ اخذ يزداد زيادة مضطردة حيث ارتفع من ١٣١ مليون دينار في بدايتها الى ٤٢٠ مليون في نهايتها، وذلك باستثناء العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢ حيث ارتفعت قيمة الدعم ارتفاعا غير عادي فبلغت ٧٤١ مليون دينار ٧١٧ مليون دينار على التوالي.

وتشير ارقام الجدول رقم (٨) الى ان الشطر الاكبر من الدعم قد تم توجيهه للسلع الغذائية خلال فترة الدراسة اذ تراوحت نسبة قيمة الدعم المخصص للسلع الغذائية حدا اعلى بلغ ٩٨,٥ % عام (١٩٧٥) وحدا ادنى بلغ ٥٠,٧ % عام (١٩٨٣)، ويلاحظ من نفس الجدول ايضا ان الشطر الاكبر من دعم المواد الغذائية قد تم توجيهه خلال فترة الدراسة نحو دعم الحبوب ومنتجاتها وذلك باستثناء عام ١٩٧٥ حيث كان دعم السكر يحتل المرتبة الاولى بين اوجه الدعم للمواد الغذائية، ولقد تراوحت قيمة الدعم الموجه لصالح الحبوب ومنتجاتها ما بين قيمة قصوى بلغت ٢٦٢,٢ مليون دينار في عام ١٩٨٦ وقيمة دنيا بلغت ١٨,٣ مليون دينار في عام ١٩٧٥ واما تجدر ملاحظته بالنسبة لدعم الحبوب ومنتجاتها هو انه قد اتجه نحو التوسيع الواضح خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من ١٨,٣ مليون

جدول (٨) اجمالي قيمة الدعم وفتا لمحاميه اسلبي والخدمات في العراق خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦

البعض : جمعت واحتللت من
الجهاز العسكري للإحتلاء - مديرية المسابقات الفرعية
محمد حسين بيتي (دكتور) - نمور خط جديد للاستهلاك العائلي
في العراق - رقم ١٢٥ وزارة التخطيط الجمهورية العراقية

دinar في ١٩٧٥ الى ٢٦٦,٢ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، اي ان قيمة دعم الحبوب ومنتجاتها قد تضاعفت اكثر من ١٤ مرة خلال فترة الدراسة . ويلاحظ ايضا ان قيمة دعم الحبوب ومنتجاتها قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي في اوائل سنوات الحرب حيث بلغت حوالي ١٧٧ مليون دينار و ١٧٩ مليون دينار في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢ على التوالي . اما بالنسبة لدعم الخدمات والسلع غير الغذائية فان قيمة الدعم الموجه اليها اخذت في الازدياد المطرد من سنة لآخرى التي بلغت حوالي ١٨٥ مليون دينار في ١٩٨٦ مرتفعة من حوالي ٢ مليون دينار فقط في ١٩٧٥ . وكما قيل بالنسبة لاجمالي الدعم والدعم الموجه للسلع الغذائية فان عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ شهدت ارتفاعا واضحا في الدعم الموجه نحو الخدمات والسلع غير الغذائية حيث بلغت فيه ذلك الدعم حوالي ٤١٣ مليون دينار و ٤٧٨ مليون دينار على التوالي .

وعند احتساب نصيب الفرد من الدعم الاجمالي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٦ (جدول رقم ٩) يتضح انه قد اتجه نحو الزيادة المضطردة حيث ارتفع من حوالي ٧٧٠ دينار في ١٩٧٥ الى حوالي ٢٦٩,١ دينار في عام ١٩٨٦ . ولنفس الاسباب المذكورة سابقا ازداد ذلك الدعم زيادة واضحة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ حيث بلغ ٥٤,٢ دينار و ٥٠٠,٨ دينار على التوالي

وتشير ارقام جدول رقم (٩) الى الدعم الفردي للسلع الغذائية قد تتراوح ما بين قيمة قصوى بلغت ٢٤ دينار للفرد في عام ١٩٨١ تمثل ٤٤,٣ % من اجمالي قيمة الدعم الفردي في نفس العام ، وقيمة دينار بلغت ٦,٨ دينار في عام ١٩٧٩ توافي ٦٦,٧ % من اجمالي قيمة الدعم الفردي في نفس العام .

جدول (٩) النصيب الفردي من الدعم وفقاً للمجاميع السلعية
والخدمية خلال الفترة ١٩٨٦-٧٥

نصيب الفرد من الدعم	نسبة %	قيمة	نصيب الفرد من الدعم وفقاً للمجموعات السلعية الغذائية		نسبة %	نسبة %	قيمة	اجمالي الدعم الفردي	سنة
			سلع أخرى	حبوب					
١,٣	٠,١	٦٠	١,٦	٩٨,٧	٧,٦	١٠٠	٧,٧	١٩٧٥	
١٥,٩	١,٣	٢٤	٤,٥	٨٤,١	٦,٩	١٠٠	٨,٢	١٩٧٦	
٢١,١	١,٥	١١	٤,٥	٧٨,٩	٥,٦	١٠٠	٧,١	١٩٧٧	
٢٩,٢	١,٩	٠٧	٣٩	٧٠,٨	٤,٦	١٠٠	٦,٥	١٩٧٨	
٣٣,٣	٣,٤	٢٦	٤,٢	٦٦,٧	٦,٨	١٠٠	١٠,٣	١٩٧٩	
١٨,٧	٣,١	٥٤	٨,١	٨١,٣	١٣,٥	١٠٠	١٦,٦	١٩٨٠	
٥٥,٧	٣٠,٢	١١,١	١٢,٩	٤٤,٣	٢٤,٠	١٠٠	٥٤,٢	١٩٨١	
٦٦,٧	٣٣,٩	٤٢	١٢,٧	٣٣,٣	١٦,٩	١٠٠	٥٠,٨	١٩٨٢	
٤٩,٠	١٥,٣	-	١٠,٧	٥١,٠	١٠,٧	١٠٠	٢١,٠	١٩٨٣	
٣٩,٢	٨,٠	٢١	١٠,٣	٦٠,٨	١٢,٤	١٠٠	٢٠,٤	١٩٨٤	
٣٨,١	٩,١	٣٩	١٠,٩	٦١,٩	١٤,٨	١٠٠	٢٣,٩	١٩٨٥	
٣٥,٢	٩,٢	٠٤	١٦,٥	٦٤,٨	١٦,٩	١٠٠	٢٦,١	١٩٨٦	

المصدر: جمعت واحتسبت من (١) الجمهورية العراقية -وزارة التخطيط- مديرية الحسابات القومية- الجهاز المركزي للإحصاء (٢)
محمد حسين باقر (دكتور) -نحو نمط جديد للاستهلاك العائلي في
العراق- دراسة رقم ٦٥

٧-٤ الائتمان الزراعي

يعتبر رأس المال من بين العناصر الرئيسية بالنسبة ل أي عملية انتاج سواء كانت زراعية او غير زراعية. وكثيراً ما يقصر رأس المال المتاح لدى المنتج الزراعي عن الوفاء باحتياجاته اما لزيادة الطاقة الانتاجية لما لديه من موارد، او لتمويل العمليات الانتاجية وفي مثل هذه الحالات يلجأ المنتج الى مصادر الانتاج للحصول على حاجاته الاضافية من التمويل. ونظراً لما يتسم به الانتاج الزراعي بصفة عامة من عدم التأكد الراجع الى تأثره بالعوامل الجوية والبيئية واعتماده اساساً على العمليات الحيوية النباتية والحيوانية، فان مصادر الائتمان التجاري عادة ما تحجم عن تمويل الزراعة. وكذلك فان الدول باختلاف نظمها الاقتصادية- تعمل على التدخل المباشر في عملية التمويل

الزراعي، عادة عن طريق انشاء المصارف الزراعية ذات الصيغة العامة، او عن طريق انشاء المصارف المتخصصة في التمويل الزراعي بطريقة او باخرى.

ويبيّن الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١) اجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني وتوزيعها على الجهات المستفيدة منها خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧ . ويتبين منها ان قروض المصرف قد مرت بدورتين كاملتين خلال تلك الفترة، الاولى بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٣ حيث بدأت باجمالي قروض منخفض حوالي ٢١ مليون دينار ثم اخذ اجمالي القروض با لارتفاع حتى بلغ ذروته في عام ١٩٨١ ، حوالي ١٨٦ مليون دينار، ثم عاد للانخفاض حتى قارب نفس المستوى الذي بدأ به حيث بلغ حوالي ٢٣ مليون دينار في ١٩٨٣ وتبدأ الدورة الثانية من نهاية الدورة الاولى وتنتهي في عام ١٩٨٧ . الا انه قمة الدورة الثانية والتي كانت في عام ١٩٨٥ ، تقل كثيرا في مستوىها عن قمة الدورة الاولى، ٥٤ مليون دينار مقارنة بـ ١٨٦ مليون دينار وعاد اجمالي القروض الى الانخفاض الى حوالي ٢٥ مليون دينار في نهاية الفترة الثانية (١٩٨٧) .

ويبيّن الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١) ان النسبة الاصغر من القروض كانت القروض التي يحصل عليها الافراد حيث بلغت في المتوسط حوالي ٦٢ % من اجمالي القروض في فترة الدراسة. ويليها في ذلك القروض التعاونية بنسبة حوالي ٣٠ % ثم قروض المؤسسات بنسبة حوالي ٨ %. ولذلك فان القروض الفردية كانت اكثرا من بقية القروض تمثيلا للدورتين اللتين مر بهما اجمالي القروض. وبالرغم من ذلك فان الشكل رقم (١) يبيّن ايضا ان كلا من القروض الموجهة للتعاونيات للمؤسسات قد تعرض ايضا لهذه الظاهرة.

جدول (١٠) اجمالي قيمة قروض المصرف الزراعي التعاوني وفقا للجهات المستفيدة منها خلال الفترة ١٩٨٧-٧٨

	ال المؤسسات		التعاونية		الفردية		اجمالي القروض		سنة
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
١٧	٣,٥٧٢	٧٦	١٦,٢١٠	٧	١,٤٨٠	١٠٠	٢١,٢٦٢	١٩٧٨	
٢٦	٨,٢٥٤	٦٧	٢١,٢١٠	٧	٢,٢١٧	١٠٠	٣١,٦٨١	١٩٧٩	
١٥	١٥,٢٥٩	٢٥	٢٤,٠٧٠	٦٠	٥٩,٢٩٤	١٠٠	٩٨,٦١٣	١٩٨٠	
٥	٩,٢٩٣	١٥	٢٨,٢١٠	٨٠	١٤٨,٤٥٣	١٠٠	١٨٥,٩٥٦	١٩٨١	
٢	١,٧٦٤	٢١	٢١,٢٢٠	٧٧	٧٥,٢٦٧	١٠٠	٩٨,٢٥١	١٩٨٢	
١	٠,٢٢٥	٣٤	٧,٩١٠	٦٥	١٥,٢١٥	١٠٠	٢٣,٣٥٣	١٩٨٣	
٥	٢,٠٧٨	٤٧	١٩,٩٥٠	٤٨	٢٠,٢٨٧	١٠٠	٤٢,٣١٥	١٩٨٤	
٦	٣,٠٦٠	٤٠	٢١,٠٥٥	٥٤	٢٩,١٩٥	١٠٠	٥٣,٨٠٩	١٩٨٥	
١٦	٦,٨٢٠	٣٤	١٤,٦٧١	٥٠	٢١,٧٤١	١٠٠	٤٣,٢٣٢	١٩٨٦	
--	---	٤١	١٠,٣٥٧	٥٩	١٥,٠٩٤	١٠٠	٢٥,٤٥١	١٩٨٧	
٨	٥,٠٣٤	٣٠	١٨,٥٣٦	٦٢	٣٨,٨٢٥	١٠٠	٦٢,٣٩٣	متوسط	

المصدر:

- (١) المصرف الزراعي التعاوني - اليوبيل الذهبي - تقرير خامس بمناسبة مرور خمسون عاما على تأسيس المصرف - بغداد ١٩٨٥
- (٢) المصرف الزراعي التعاوني - التقارير السنوية للسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨ بغداد.

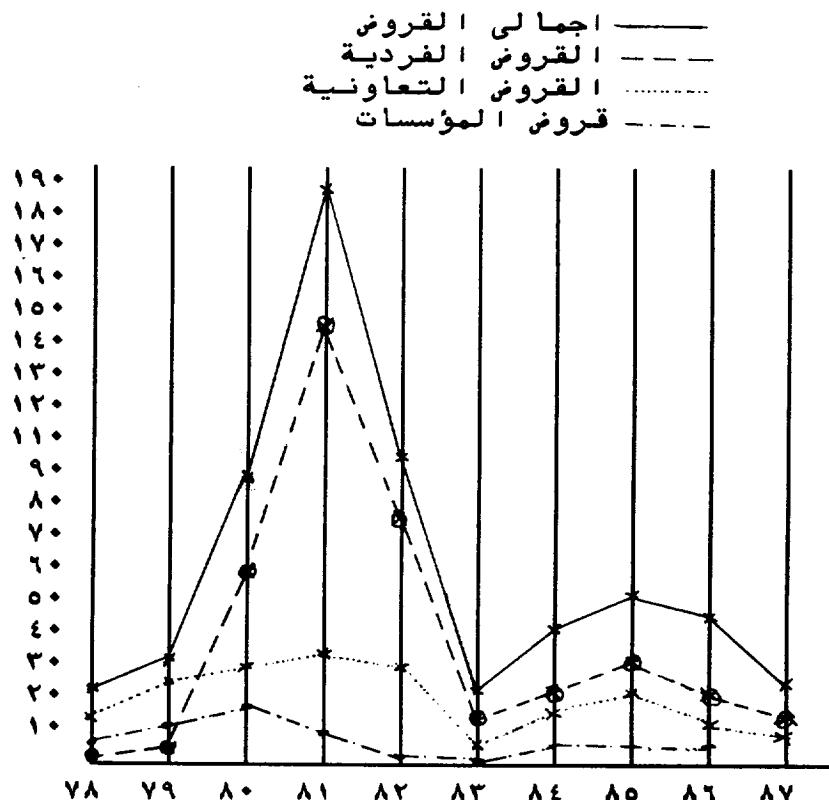
وبتصنيف قروض المصرف الزراعي وفقا لوجه اثاقها خلال نفس الفترة (جدول رقم ١١ وشكل رقم ٢) يتبين ان القروض المخصصة للشروع الحيوانية احتلت مكان الصدارة حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه القروض حوالي ٢٠,٢ مليون دينار اي حوالي ٣٢% من اجمالي القروض البالغ في المتوسط حوالي ٦٢,٤ مليون دينار خلال فترة الدراسة. كما يتبين ان قروض الدواجن كانت هي الغالبة حيث بلغ متوسطها السنوي حوالي ١٧,٨ مليون دينار اي حوالي ٨٨% المتوسط السنوي لقروض الشروع الحيوانية.

وتمثل قروض المكائن والآلات وخدماتها المرتبة الثانية، بمتوسط سنوي قدرة حوالي ١٨,٩ مليون دينار اي حوالي ٣٠% من

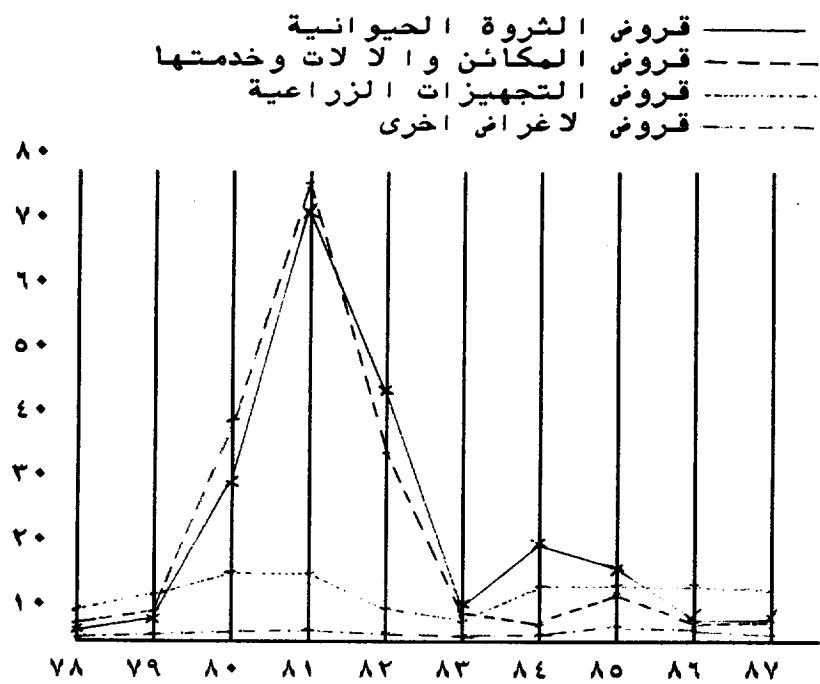
المتوسط السنوي الاجمالي للقروض. وقد بلغ المتوسط السنوي للقروض الموجه لشراء المكان والآلات الجديدة حوالي ١٧,٧ مليون دينار اي حوالي ٩٤% من المتوسط السنوي لقروض المكائن والآلات وخدماتها. وهذا يعني ان القروض كانت موجهة بالدرجة الأولى لشراء مكائن والآلات جديدة وليس لصيانة الآلات او المكائن القديمة.

وتاتي المرتبة الثالثة قروض التجهيزات الزراعية بمتوسط سنوي قدره حوالي ١٨,١ مليون دينار اي حوالي ٤% من المتوسط السنوي الاجمالي للقروض. ويليها بعد ذلك قروض انشاء وتطوير الباتين بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٧,٥ مليون دينار اي حوالي ٩% ثم قروض التسويق الزراعي بمتوسط سنوي حوالي ٤,٢ مليون دينار. ويبين الشكل رقم (٢) ان جميع انواع القروض قد تعرضت لنفس الظاهرة التي سبق الاشارة اليها، وهي التقلبات الدورية، وان هذه الدورات تقاد تطابق تطابق تماما مع الدورات التي تعرض لها اجمالي القروض.

شكل رقم (١) اجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني وفقا للجهات المستفيدة منها خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧.



شكل رقم ٢- تطور قروض المصرف الزراعي التعاوني وفقا لوجه انفاقها خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧.



جدول (١١) ايجابي تفروض المصرف الازد اعمي وفقا لارجعه المذاقها للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧

٤-٤ خدمات الشروة الحيوانية

على الرغم من أهمية الانتاج الحيواني في العراق الا ان مساهمة في الدخل لم تزد خلال فترة ١٩٧٤-١٩٧٧ عن نحو ٣٥,٥ % في المتوسط يقال حوالي ٦٦ % للانتاج النباتي^(١). ويعزى تخلف دور الانتاج الحيواني في العراق الى نقص الرعاية الموجهة لهذا القطاع، اذ لم تبدأ خطط ومشروعات تنمية الشروة الحيوانية الا في منتصف السبعينيات، حيث بوشر تنفيذ اول خطة خمسية للفترة ١٩٦٤-١٩٦٩ ثم تبعتها الخطة الخمسية ١٩٦٩-١٩٧٤ . الا ان ما يؤخذ على تلك الخطط لم يستند على دراسات مسبقة . وبتعبير اخر كانت تلك الخطط غير مترابطة بالشكل الذي يمكنها من خدمة هدف واضح ومحدد . وعلى سبيل المثال كانت تلك الخطط مقتصرة على انشاء المباني وشراء الحيوانات وبعض الاجهزة والادوات والاثاث الا انها لم تلتفت الى توفير الكادر الفني اللازم لادارة وتشغيل المشروعات المنفذة وبما لقدر الكافي.

ولقد اخذت اول خطة للتنمية طابع الدراسة والاعداد وهي خطة التنمية الاولى للفترة ١٩٦٤-١٩٧٠ ثم تبعتها خطة لمدة تسعة اشهر عام ١٩٧٥ ثم بدأت خطة التنمية القومية الثانية للاعوام ١٩٨٠-١٩٧٦ . ولقد تم التوجه بشكل واضح في الخطة الاخيرة نحو الشروة الحيوانية حيث شكلت احد عشر لجنة متخصصة في مختلف مجالات الشروة الحيوانية.

ولقد كان اهم ما تم خصت عنه خطط التنمية من انجازات في مجال تنمية وتطوير الشروة الحيوانية ممثلا في انجاز محطات ل التربية الحيوان، حيث بلغ عدد هذه المحطات حتى نهاية عام ١٩٨١ وفي مختلف محافظات القطر^(٢) محطة . وكان هدف هذه المحطات انتاج

(١) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والارض القاحلة - موسوعة الشروة الحيوانية في الوطن العربي (الجمهورية العراقية) جدول (٦) ص ٤٨ .

السلالات المحسنة من الابقار والاغنام وكذلك انتاج فروج اللحم والدجاج البياضي من السلالات الاجنبية لتوزيعها على التعاونيات الزراعية والمربين الاخرين لاستخدامها في تحسين انتاج قطاعهم او لتربيتها في مزارعهم. كذلك تم استخدام تلك المحطات كمراكز لإجراء الدراسات المختلفة لانتاج سلالات الحيوانات المحلية والاجنبية. كما استخدمت تلك المحطات كمراكز ارشادية وتدريبية لتدريب الكوادر الفنية الفاملة في الانتاج الحيواني. ولقد تم استغلال تلك المحطات كمراكز لمشروع التلقيح الاصطناعي لابقار.

ومن بين ما اسفرت عنه خطط تنمية الثروة الحيوانية، اضافة لما تقدم، هو انشاء محطات كبرى ل التربية ابقار الحليب الاصيلة من عرق العزيزيان في مناطق مختلفة من العراق حيث تم انشاء ثلاث محطات في عام ١٩٧٦ باشراف شركات عالمية، وهي محطة الوحيدة ومحطة ٧ نيسان في محافظة بغداد ومحطة الخالص في محافظة ديالى. هذه المحطات الثلاث تتسع لـ(٨٠٠) بقرة حلوة، وتضمنت الخطة ايضا انشاء ثلاث محطات اخرى تتسع لـ(٨٠٠) بقرة حلوة، حيث تقع احدهما في مشروع الاسحاق في محافظة صلاح الدين وتقع الاخرى في مشروع المسبب بمحافظة بابل. اما المحطة الثالثة فتقع في مشروع قصيبة بمحافظة واسط.

ومما تجدر الاشارة اليه ان جميع محطات ابقار الحليب السالفة الذكر قد تم انشاؤها في بغداد وبعض المحافظات المجاورة لها.

اما ما تركته خطط تنمية الثروة الحيوانية من اثار على تنمية انتاج اللحم، فقد تمثل با لانشطة المتعلقة بتسمين العجول والحملان. حيث كانت و لازالت تلك انشطة تقع -في معظمها- على

كامل القطاع الخام، حيث يقوم المربون - الذين تخصصوا في التسمين - بشراء الحيوانات من الأسواق المحلية وتسمينها على علف الشعير وقليل من التبن لفترة تتراوح من ٤-٦ أشهر ثم تسويقها للذبح مباشرة. ولقد اشتهرت منطقتين في العراق بهذه المهنة هما منطقة الكوكيجي وبعض القرى المجاورة لمدينة الموصل في محافظة نينوى ذلك بالإضافة لمنطقة الزبير في محافظة البصرة. كما مارس ذلك بعض الأفراد في مناطق متفرقة. ولقد تميزت منطقة الزبير بتسمين الحيوانات بالإضافة إلى الشعير بالإضافة إلى نوى التمر المنقوع بالماء لمدة ثلاثة أسابيع إضافة لقليل من التبن، وقد قدر عدد الأغنام التي يتم تسمينها لدى القطاع الخام بنحو (٣٥٠) الف رأس سنوياً. أما العجول فيتم تسمينها باعداد محدودة قدرت بنحو (٢٠٠٠) رأس سنوياً.

ولقد مارس القطاعين الاشتراكي والتعاوني عمليات تسمين العجول والحملان منذ بداية السبعينيات. حيث قامت المنشأة العامة لمنتجات الالبان بإنشاء حقل خاص لتسمين العجول مع مجزرة لذبح هذه العجول بعد تسمينها لثلاثة أشهر. ولقد قدرت الطاقة الانتاجية لهذا الحقل بحوالي (٢٥٠٠) عجل سنوياً وبمعدل وزن (١٨٠) كغم للعجل الواحد. كما قامت الشركة العامة لانتاج الحيواني بإنشاء مشروع في مزرعة الصويره يتسع لتسمين (٩٠٠٠) عجل و (٥٠) ألف رأس من الحملان سنوياً. كما انشأت التعاونيات الزراعية في السبعينيات مشاريع لتسمين الحملان والعجول. وقد حققت بعض تلك التعاونيات نجاحاً ملحوظاً، إلا أن معظم تلك التعاونيات قد يفشل في هذا المجال لأسباب انتاجية وصحية وصعوبات تسويقية، الأمر الذي ترتب عليه توقف تلك التعاونيات عن العمل في بداية الثمانينيات.

وعلى الرغم من هذا الفشل فقد تطورت على الأقل من الناحية العملية، مشاريع تسمين العجول والحملان في مجال القطاع

الاشتراكية ومشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية. حيث بلغ عدد الحملان المسمنة في عام ١٩٧٩ حوالي ١١٢,٣ ألف رأس منها نحو (٧١) ألف رأس تم تسمينها في مشاريع القطاع الاشتراكي اما البقية وعددتها (٤١,٣) ألف رأس فقد تم تسمينها في الجمعيات الفلاحية التعاونية. ومن جهة اخرى فقد بلغ عدد العجول المسمنة ٢٤,٦٤٧ عجلا في نفس العام سابق الذكر منها ١٠,٤٢٣ عجلا بمشاريع الدولة بينما تم تسمين ١٤,٤٢٣ عجل في الجمعيات التعاونية.

وتشير ارقام الجدول رقم (١٢) الى عدد وانواع الحيوانات في محطات التربية بالقطاع الاشتراكي خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٧٠ ومنه يتبين ان عدد الابقار قد زاد من (٩٠٠) بقرة في عام ١٩٧٠ الى (٣٢٠٠) بقرة في عام ١٩٧٩ . اما عدد الاغنام فقد بلغ في عام ١٩٧٩ (٣٣,٩٠٠) رأس مقابل (٢,٧٠٠) رأس في عام ١٩٧٠ ولقد بلغ عدد الجاموس (٤٠٠) رأس في عام ١٩٧٩ مقابل (٢٠٠) رأس في عام ١٩٧٥ ، اما بالنسبة للماعز فقد بلغ (١,٣٠٠) رأس في عام ١٩٧٩ مقابل (٥٠٠) رأس في عام ١٩٧٥ وبالنسبة للخيول فقد بلغت (١٧٠٠) رأس في عام ١٩٧٩ .

جدول (١٢) تطور اعداد الحيوانات في محطات التربية التابعة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٧٠

النوع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
ابقار	٩٠٠	١٥٠٠	٣٢٠٠
جاموس	-	٢٠٠	٤٠٠
اغنام	٢٧٠٠	١٢٨٠٠	٣٣٩٠٠
ماعز	-	٥٠٠	١٣٠٠
دواجن	٤٠٥٠٠	١٠٤٩٠٠	٩٠٥٩٠٠
خيول	-	-	٧٠٠

المصدر : وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - مديرية الشروة الجيوانية - التقرير السنوي لنشاط المديرية ١٩٨٠

جدول (١٣) عدد الابقار والشيران المستوردة والموزعة على المربين للفترة ١٩٦٦-١٩٧٩

السنوات	الابقار	الشieran
١٩٧٠-١٩٦٦	٦٥	٢٠٩
١٩٧٥-١٩٧١	٨٢٧	٤٧٠
١٩٧٧	-	٢٠٨
١٩٧٨	-	٢٠٣
١٩٧٩	-	٢١١
جملة	٨٩٢	١٣٠١

المصدر : وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - المديرية العامة للثروة الحيوانية.

ومن جدول رقم (١٣) يتضح ان عدد الابقار التي تم توزيعها على المربين قد بلغ خلال فترة الدراسة (٨٩٢) رأسا في حين بلغ اجماع عدد الشieran (١٣٠١) رأس.

ومن جهة اخرى فقد كان استيراد الابقار الاجنبية من سلالة الفريزيين مقتصرا على ما تحتاجه محطات تربية الحيوان منها. وقد بلغ عدد الحيوانات المستوردة ٢٥٩ بقرة و ٥٥ ثورا خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ مقابل ٤٣٧٤ بقرة و ١٦ ثورا خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ . كما استوردت تلك المحطات عام ١٩٧٦ اعداد محدودة من ابقار وشieran البراهما والليموزين والنورمندي والمشاروليه بقصد التهجين مع الابقار المحلية لاغراض البحث.

وقد بدأت مديرية الثروة الحيوانية منذ عام ١٩٧٥ باستيراد عجلات (أباكير) لتوزيعها على اعضاء الجمعيات التعاونية والمربين، وقد تم فعلا استيراد ٤٤٤٣ عجلة بعمر سنة تقريبا من انكلترا وفرنسا في العام المذكور. وفي عام ١٩٧٨ تم استيراد ٤٥٠ عجلة حصر من هولندا، ولقد استمر استيراد العجلات الحوامل في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ اذ بلغ عدد المستورد منها ٤٣١٨ عجلة وزعت على المربين في مختلف محافظات القطر. الا ان ما يقرب ٣٠٪ منها هلكت نتيجة للاصابة بالامراض وضعف الوقاية الصحية.

بالنسبة لتحسين ماشية الحليب فقد خصت مديرية الشروة الحيوانية محطة تربية في ميسان للتربية ورعاية الجاموس وذلك بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة فمنذ عام ١٩٧٤ عمل في هذا المشروع عدد من خبراء المنظمة المذكوره مع قادر فني عراقي. كما تم تنفيذ مشروع اخر في عام ١٩٦٨ بالتعاون بين مديرية الشروة الحيوانية من جهة ومعهد بحوث تربية الحيوان التابع للصندوق الخامس لهيئة الامم المتحدة من جهة اخرى وكان غرض هذا المشروع هو تحسين ماشية الحليب عن طريق تسجيل مربي االبقار لحيواناتهم بهدف خضوع حيوانات القطيع المسجل الى اشراف فني من قبل المرشد الزراعي الذي يزور صاحب القطيع مراراً واحدة شهرياً يقوم خلالها بتسجيل انتاج الحليب لكل بقرة وكذلك اخذ بيانات عن القطيع ثم نماذج للحليب بهدف تحليلها. ولقد توصل هذا المشروع الى تسجيل معظم قطعان حيوانات الحليب الحكومية وبعض القطاعان الاهليه تحت رعايته. الا ان هذا المشروع توقف بعد بضع سنوات.

اما بالنسبة لتحسين سلالات االبقار المحلية، فقد خصت مديرية الشروة الحيوانية بعض محطات تربية الحيوان التابعة لها لتربية قطعان صغيرة من ابقار الشمالي والجنوبي والكرادي. بهدف اجراء التجارب بينها وبين بعض العروق الاجنبية وخاصة تلك المتخصصة بانتاج اللحم كالشاورليه والنورمندي والليموزين والبراهماء. وقد تم تخصيص محطة تربية الحيوان في نينوى لتلصيق الشرابي النقي مع النورماندي. وخصصت محطة البصرة لتلصيق الجنوبي النقي مع الليموزين والكينا الاليطالي. وقد تم تسليم هذه المحطة لاحقاً لجامعة البصرة. اما محطة بكرة جو فقد خصت لتلصيق الكراوي النقي مع الليموزين والبراهماء وقد سلمت هذه المحطة لجامعة صلاح الدين.

وبالقدر الذي يتعلق بتحسين وتربية الاغنام في العراق، فقد انشأت عدة محطات لتحسين انتاج الاغنام وكذلك لتوزيع الاكباش

المحسنة على المربين. أما اغراض تربية الاغنام فيستهدف انتاج اللحم وانتاج الحليب ذلك بالإضافة لانتاج الصوف، ولقد توصلت تلك المحطات إلى نتائج ملموسة بالنسبة لمختلف الاهداف المستوجة من التربية. وكانت تلك النتائج تختلف من عرق لآخر. فبالنسبة لاغنام العواميس، كان الهدف من التربية انتاج التوائم كذلك لسرعة نمو الحملان ثم انتاج الحليب ثم انتاج الصوف. ولقد تقدم انتاج الصوف على انتاج اللحم في اغنام النعيمي المنتجية إلى عواميس. أما بالنسبة لعرق اغنام العربي فكان الهدف سرعة النمو ثم انتاج الصوف فانتاج الحليب. وبالنسبة لعرق الحمداني فقد نجم عن التحسين انتاج التوائم وسرعة النمو وانتاج الحليب ثم انتاج الصوف. وبالنسبة لاغنام الكرادي ثم تحقيق سرعة النمو وانتاج الحليب ثم انتاج الصوف.

لقد تم تخصيص محطات ابو غريب ونينوى والصويره ثم بيجي فالعظيم وواسط ذلك بالإضافة الى الحضر لتربية اغنام القواميس. أما محطة الرطبة فقد خصت لتربية اغنام النعيمي. في حين خصت محطتي ذي قار والمثنى للتربية اغنام العرامي، بينما تم تخصيص محطة سلكي كذلك لتربية اغنام الحمداني. ولقد كلفت تلك المحطات بتوزيع نحو (٩٥٠٠) راسا من الكباش المحسنة على الجمعيات التعاونية والمربين خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٧٠ . اذ تشير ارقام جدول رقم (١٤) الى ان اعداد الكباش الموزعة قد اتجهت نحو الزيادة خلال فترة الدراسة فبلغ عام ١٩٧٩ نحو ضعف ما كان عليه عددها في عام ١٩٧٠/٦٩ . أما عدد التيوس فقد بلغ مجموعة وكل فترة الدراسة (٢٠١) راسا.

ومن الاتجاهات الاخرى لتحسين الاغنام العراقية، تم ادخال مؤشرات جديدة بتهجينها مع عروق اخرى على نطاق تجريبي محدود. وفي هذا المجال حصلت مديرية الشروق الحيوانية على كباش من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ذات

كفاءة وراثية عالية لانتاج الحليب. وتم وضع تلك الاكباش في محطة تربية الحيوان في نينوى لاستخدامها في تلقيح قسم من نتاج العواميس وذلك لانتخاب النسل المتحصل عليه حسب انتاج الحليب او لا شم اللحم فالصوف باعتبار ان بعض مناطق البوادي تفضل الاغنام ذات الانتاج الجيد من الحليب وان لهذه الصفة علاقة طردية مع نمو الموالية وزيازها او زانها وبالتالي زيادة انتاج اللحوم.

ولقد تم ادخال سلا لات جديدة من الاغنام. ففي عام ١٩٦٩ تم استيراد خمسون نعجة مارينو (Merino) اللحم من هنكاريا واجريت عليها بعض الدراسات البسيطة باشتراك مع كلية الزراعة جامعة بغداد. وقد تم توزيعها على كليات الزراعة للاغراء التدريسية نظراً لعدم مقاومتها للظروف البيئية المحلية.

وفي عام ١٩٧٧ تم استيراد (٢٥) نعجة وخمسة اكباش من الاغنام الفنلندية (Finn) من يوغسلافيا. كذلك استوردت (١٧٥) نعجة و(١٥) كباشا من فنلندا عام ١٩٧٨ . ومن اهم خصائص الاخيرة هي انها تشتهر بالقدرة العالية على انتاج التوائم وكذلك بالنجع الجنسي المبكر وطول الحياة الانتاجية.

ومن جهة اخرى اهدى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (٥) كباش من اغنام الكبوش (chios) وقد تم وضعها في محطة ابي غريب لتهجينها مع النعاج العراقية.

اما بالنسبة للجهود التي بذلت لتحسين الماعز، فقد تم تخصيم محطة دهوك لتربيه ماعز المرعع لانتاج الشعر ثم اللحم فالحليب، ومحطتي التاميم في الشمال والقادسية في الوسط لتربيه وتحسين انتاجية الماعز الاسود الشمالي والجنوبي على التوالي لانتاج اللحم والحلب ثم الشعر. وقد قامت تلك المحطات بتوزيع (٢٠١) راساً من التيوس المحسنة على الجمعيات التعاونية والمربين خلال

عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . كما تم ادخال سلالات جديدة من الماعز، كالشامي من سوريا عام ١٩٧٠ . ولقد اتضح ان تلك السلالة غير نقية حيث ظهرت في الاجيال التالية صفات مختلفة لا تتنطبق وصفات الماعز الشامي، غير ان انتاج الحليب للسلالة المهجنة كان جيداً . وبعد ذلك تم استيراد (٢٣٨) راساً من ماعز السانين (saanen) لا بيين من هولندا لتهجينه مع الماعز الشمالي الاسود.

جدول (١٤) - تطور عدد ذكور الاغنام الماعز الموزعة على المربيين خلال الفترة ١٩٧٩/١٩٧٠-٦٩

السنوات	كباش	تيوس
١٩٧٠/٦٩	١٠٦٩	-
١٩٧٥/٧١	٢٧٤٧	-
١٩٧٧	١٥٠٢	-
١٩٧٨	١٨٣٦	٧٧
١٩٧٩	٢٣٥٠	١٢٤
جملة	٩٥٠٤	٢٠١

المصدر: وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - مديرية الثروة الحيوانية.

وبالقدر الذي يتعلّق بخدمة الخيول العربية وتحسينها وحفظها من الضياع بسبب ادخال دماء أجنبية فيها لأغراض تجارية، بذلت مديرية الثروة الحيوانية بتربية هذه الخيول وقد خصت محطة ابو غريب لهذا الغرض حيث كان لدى المحطة (٦٩٤) فرساً (٢٢) جواداً في عام ١٩٧٩ . ولقد تم انشاء محطة متكاملة لتربية الخيول في محافظة نينوى الا ان اعداد الخيول الموجودة فيها محدودة جداً اذ كان لا يتجاوز (٣٥) راساً من ذكور واناث ومن المؤمل استغلال هذه المحطة استغلاً لا كاملاً وفقاً لما رسم لها من اهداف في المدى البعيد.

اما تنمية الانتاج الحيواني في البوادي، فمثلا اساسا في الاغنام التي تمتلكها القبائل التي تجوب البوادي والهضبة الصحراوية، فان عددها قدر بنحو مليون راس وفقا لوزارة التخطيط، الا ان هذا التقدير يعد متحيزا نحو الاسفل اذ ان هناك من يرى^(١) بان عدد الاغنام في البوادي يبلغ عدة ملايين. وتعد كل من بادية الجزيرة والبادية الشمالية موطننا لاغنام العواسى والنعيمي، في حين تعتبر البادية الجنوبية موطننا لاغنام العرابي. وتضم قطاعان الماشية في البوادي بعض الماعز والابل في العراق.

ولعل اهم المحددات التي تحول دون نهوض الشروة الحيوانية في البوادي تتمثل في شحة المياه وخاصة الصالحة للشرب، كذلك بالرعي المبكر حينا والجائز في احيان اخرى ثم بعدم توفر العلف المركز في اوقات عدم كفاية المراعي الحولية او في مواسم الجفاف هذا اضافة الى تدهور نباتات المراعي الطبيعية بسبب ما يقع عليها من جور في الرعي ومن قطع للاشجار والشجيرات بسبب استخدامها كوقود. ولقد اشارت تلك المحددات وغيرها اهتمام الدولة خاصة منذ عقد السبعينات الامر الذي ترتب عليه اتخاذ بعض الاجراءات لازالة تلك المحددات او على الاقل للتخفيف من وطأتها. ومن بين الاجراءات التي تم اتخاذها في هذا الميدان هو العمل الحيث على توفير مياه الشرب للمواشي وسكان البوادي. اذ قامت الدولة بتوفير صهاريج لنقل مياه الشرب للحيوانات وخاصة في مواسم الجفاف، ثم تلا ذلك حفر الابار الحديدة ذات الاعماق البعيدة

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة - موسوعة الشروة الحيوانية في الوطن العربي (الجمهورية العراقية) - ١٩٨٣ ص ٦٠

وذلك باستخدام آليات الحفر الخاصة ببار النفط. فقد بلغ عدد الابار في بادية الجزيرة حوالي ٧٨ بئراً نجم عنها طاقة تصريف للمياه متساوية الى نحو (١٦٤) الف غالون/ساعة. وفي الادية الشمالية وصل عدد الابار الحديثة الى ١٦١ بئراً بطاقة صرف متساوية ٣٤٤٦ الف غالون/ساعة، في حين بلغ عدد الابار في الادية الجنوبية ١٥٠ بئراً بطاقة تصريف متساوية ٣٢٠,٦ الف غالون/ساعة. وبتعبير اخر يمكن القول بأن اجمالي عدد الابار في البوادي قد وصل خلال عقد الثمانينات الى ٣٨٩ بئراً حديثاً بلغت طاقة تصريفها من المياه مجتمعة نحو ٨٣٩,٢ الف غالون/ساعة.

غير ان اهم ما يؤخذ على المياه بعض الابار واردة الذكر هو ارتفاع نسبة الاملاح الذئبة فيها، اذ تراوحت نسبة الاملاح ما بين ٢٤٦ - ١٣٩٧٣ جزءاً بالمليون. وقد وصلت نسبة الاملاح في احد ابار الادية الجنوبية الى ٢١٩٠ جزءاً بالمليون. اما معظم تلك الابار فان مياها صالحة للشرب وقد تمركزت حولها قطعان الماشية.

ومن جهة اخرى فقد قامت الدولة بانشاء اربع سدود في منخفضات ومناطق تجمع المياه الامطار في بادية الجزيرة تراوحت اطوالها ما بين ١٢٠ - ١٢٥٠ م واعراضها ما بين ٤٤-٣ م اما ارتفاعاتها فتراوحت ما بين ٣-٦ م. اضافة لذلك تم اتخاذ سد وادي ليل في بادية النخيب بطول ٢,٦٠ م وعرض ٥ م وارتفاع ٤ م. وكان الهدف من وراء انشاء السدود المذكورة هو خزن المياه الامطار ومياه السيول لاستخدامها في اوقات شحة المياه باعتبارها مسار للتوزيع للمناطق المجاورة من تلك البوادي.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لتطور المراعي الطبيعية غير أنها لازالت تتسم بخصائص اساسيتين، هما: تقلب الطاقة الرعوية الحولية تقلباً واسعاً النطاق من فصل لآخر ومن عام

لعام ، اما الخاصية الثانية فتمثل بعدم كفاية الطاقة الرعية اضافة لتقلبها . وفي هذا المجال يرى البعض ان الطاقة الرعية الحالية لا تسد سوى ٤٠٪ من الحاجة الفعلية للثروة الحيوانية الامر الذي وجه الانظار نحو الاعلاف المركزة لسد نقص الطاقة الرعية الحولية ومواجهة تقلباتها . ولعل الاجراء الذي اتخذه الدولة بتحويل قسم المراعي الى مديرية عامة ينبع شاهدا على حجم المشاكل التي تواجهها الطاقة المرعية العراقية مما استدعي التوسيع في حجم ونوعية الادارة المسؤولة عنها .

اما بالنسبة لتنمية انتاج الطيور الداجنة، فقد كانت تربية هذا الشطر من الثروة الحيوانية ذات اتجاهات تقليدية حتى نهاية الخمسينات اذ تعتمد على تربية اعداد محدودة من الدجاج المحلي واقل من ذلك من الديك الرومي والطيور والوز، وان هذه الاعداد تعيش على هامش المزرعة معتمدة في غذائها على بقايا القمح والشعير ومشتقاتهما العرضية (النخالة). اما بالنسبة للعروق الاجنبية فكانت تربى باعداد محدودة في محطة تربية الحيوان في ابي غريب، وهي المحطة الوحيدة اندماك. ثم بدأت هذه المحطة بالتوسيع في تربية الدجاج البياض في الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٤-٥٩) من عرق الليكهورن (Leghorn) والنيوهэмپشير (New Hampshire) وقد كان الهدف من وراء ذلك انتاج الفراخ (الصيمان) والفروج وتوزيعها على المربين لنشر تربية الدواجن.

وفي النصف الثاني من السبعينيات بدأ بعض المربين بتأسيس مزارع للدواجن البياض من العروق الاجنبية. ثم تأسست شركة عامة للدواجن في بغداد وبدأت بانشاء مزارع حديثة لتربية الدجاج البياض وفروج اللحم من العروق التجارية. وقد توسيع صناعة الدواجن في العراق وتمثلت في ثلاث شركات للدواجن هي شركة دواجن المنطقة الوسطى وشركة دواجن المنطقة الجنوبية ثم شركة دواجن

المنطقة الشمالية. ولقد قامت هذه الشركات بتاسيس مزارع حديثة للدجاج البياض ومزارع لفروج اللحم في مناطق مختلفة من القطر. وعلى الرغم من التطور الذي حدث في الثمانينات في مجال الانتاج الداجني الا انه لايزال يواجه اختناقات حادة ابقيت عرض هذا الانتاج دون حجم الطلب عليه، وتمثل اهم محدودات العرض في قصور مدخلات هذه الصناعة وعدم استقرار السياسات السعرية لها. هذا اضافة الى نقص الخبرات الفنية التي تلزم لتطوير ورفع الكفاءة الانتاجية.

اما بالنسبة لخدمات المجازر فيمكن القول بانها ظلت دون الاهتمام الذي حظيت به بقية خدمات الشروة الحيوانية، فمن بين كل المجازر في القطر والتي يبلغ عددها (١٣٠) مجزرة، لا يوجد سوى اربعة مجذز - تقع في بغداد - يمكن اعتبارها ذات سمة عصرية وذلك بمعايير السعة وطبيعة النشاط. اما بقية المجازر المنتشرة في القطر البالغ عددها (١٢٦) مجزرة، فيمكن اعتبارها مجذز متخلفة. وفي الوقت الذي تقوم به مجذز بغداد العصرية الاربعة ببعض الخدمات بجانب ذبح الحيوانات، فان بقية المجذز القطر تضطر على تقديم خدمة الذبح وبطريقة بدائية.

ويمكن القول بان مجذز القطر غير العصرية تتسم ببعض الخواص المختلفة(*) مثل عدم ملائمة، وعدم توفر الشروط الصحية والفنية في ابنيتها، وبدائية الاساليب المتتبعة للتخلص من مخلفات الذبح، وعدم توفر ظواهر خاصة بايواء الحيوانات المعدة للذبح وغياب الفحص البيطري للحيوانات مثل ذبحها، وعدم توفر الشروط الصحية، القانونية في معظم العاملين في المجذز. هذا بالإضافة الى اهمال كامل لمكافحة الحشرات والقوارض والوقاية منها داخل المجذز.

(*) نوفل حميد رشيد (دكتور) وآخرون - سبل تطوير المجذز في القطر العراقي - دراسة متكاملة لواقع عمل المجذز في العراق - تموز ١٩٨٧ ص ٤٧ .

ومما يلفت النظر هو انه على الرغم من تخلف المجازر العراقية الا انها تواجه ضغطاً متزايداً بسبب زيادة الاعداد التي يتم ذبحها فيها من الحيوانات وعلى سبيل المثال ففي مجازر بغداد لوحدها تم ذبح نحو (٩٦٠,٢) الف رأس من الحيوانات الصغيرة و(٥٢,٧٣٣) الف رأس من الحيوانات الكبيرة في عام ١٩٨٥ . وبالنسبة للجهود التي بذلت لتوفير الاعلاف المركزية لاغنام البوادي، فقد توجهت الدولة في اواخر عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات نحو انشاء مستودعات كبيرة لخزن الاعلاف، حيث بلغ عدد تلك المستودعات (١٣) مستودعاً، تراوحت ساعات الخزنية ما بين (١٠٠٠) و(٣٠٠٠) طن. ولقد بلغ اجمالي الطاقة الخزنية لتلك المستودعات مجتمعة حوالي (٤٠) الف طن من الاعلاف المركزية ويستهدف انشاء هذه المستودعات توفير الاعلاف - باسعار مناسبة - في الاوقات التي لا تتوافر فيها المراعي بالقدر الكافي. وعادة ما تقدم الاعلاف للرعاة ايضاً للتغذية مواشיהם اثناء فترات الولادة والرضاعة، والجفاف تجنباً لما حدث في عام ١٩٧١ حيث اشتدت وطأة الجفاف الامر الذي ترتب عليه نفوق اعداد كبير من الاغنام وهجرة الكثير من البدو مع اغناهم الى القطران المجاورة .

وللتوسيح مدى اهمية الاعلاف المركزية المخصصة لماشية البوادي مقارنة بنظيرتها المخصصة لاجمالي الشروق الحيوانية في العراق، وكذلك لبيان مدى تطور تلك الامثلية مقارنة بتطور كميات الاعلاف وساعات معامل العلف يمكن الرجوع الى جدول رقم (١٥). من هذا الجدول يتبين ان اجمالي الطاقات الانتاجية لمعامل علف القطاع الاشتراكي قد ارتفعت من نحو (٧٥) الف طن في عام ١٩٧٥ الى نحو (٨٤٤) الف طن في عام ١٩٨٠ ثم الى (١,٣٩٠) مليون طن في عام ١٩٨٣ ، اما الطاقة الانتاجية لمعامل علف القطاع الخاص فقد بلغت

نحو (٥٠٠) الف طن (*) وفقا لارقام عام ١٩٨٠ . هذا يعني ان اجمالي طاقة انتاج الاعلاف المركزة في العراق تبلغ نحو (١,٦٩٠) مليون طن سنويا .

وعلى الرغم من التطور الذي حدث في مجال انتاج الاعلاف المركزة خلال الثمانينات الا انها لازالت دون كفاية الشروة الحيوانية، وخاصة الدواجن، اما بالنسبة لكافية اعلاف الماشي المنتجة فان الامر يرتبط بمدى كفاية المراعي، الطبيعية منها والمزرعة. وحيث ان المراعي تتسم بعدم الكافية اذ انها تسد نحو (٤٠٪) فقط من حاجة الماشية في احسن الاحوال، عليه تصبح الحاجة ماسة الى تطوير وزيادة السعات الانتاجية لمعامل العلف الحالية سواء التابعة للقطاع الخاص او تلك التي يتولى امرها القطاع العام .

وفيما يتعلق بخدمات الصحة الحيوانية، يمكن القول بأن بعض الامراض الحيوانية المعدية والطفيلية تعتبر مستوطنة (*) في جميع انحاء العراق اما البعض الآخر فينتشر في مناطق معينة. وان من اهم الامراض الفيروسية المعدية هي الحمى القلاعية في المجترات وجدرى الاغنام والماعز وذلك اضافة للطاعون البقرى وشبه طاعون الدجاج (نيوكاسل) ودفتيريا الدجاج. اما الامراض الجرثومية فتمثل بالجمرة الخبيثة في الثديات والجمرة العرضية في الابقار والانتروتوكسيميا في الاغنام ثم عفونة الدم النترافية في الابقار وذلك اضافة للاسهال الابييف والتهاب المجاري التنفسية في الدواجن.

(*) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة انتاج الاعلاف والحلب واللحوم الحمراء بالجمهورية العراقية - الخرطوم ١٩٧٩ ص ١٠٣-١٠٥ .
* جامعة الدول العربية - المركز العربي لدراسات المنطقة الجافة والاراضي القاحلة - موسوعة الشروة الحيوانية ، ١٩٨٣ ص ٣٠٧ .

جدول (١٥) تطور الطاقة الانتاجية لمعامل العلف التابعة للقطاع
الاشتراكي في العراق خلال فترة ١٩٨٣-٧٥

الطاقة الانتاجية الفعلية (بـ لـ لـ فـ طـ)					المنشأة او الهيئة
١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	
١٢٥١	١٢٥١	١٢٥١	٧٠٤,٣	٧٤,٩	المنشأة العامة للعلف
٤٢,٨	٤٢,٨	٤٢,٨	٤٢,٨	-	الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	-	المنشأة الزراعية العامة (الاسحاقي)
٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	-	المنشأة العامة للاiban
٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	-	المنشأة العامة للابقار والجاموس
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	-	المنشأة العامة للاغنام والماعز
٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨	-	ادارة المحلية لمحافظة الانبار
١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	-	هيئة المشاريع (كلية الزراعة)
١٣٩٠,٦	١٣٩٠,٦	١٣٩٠,٦	٨٤٣,٩	٧٤,٩	الاجمالي

المصدر : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية
الزراعية - دراسة انتاج الاعلاف والحلب واللحوم
الحمراء بالجمهورية العراقية - الخرطوم

ولقد ووجهت الدولة اهتماما خاصا للخدمات البيطرية وذلك لما لهذه الخدمات من اهمية في الحفاظ على الشروء الحيوانية وزيادة انتاجها ولقد توفرت في السنوات الاخيرة اعتبارا في اواسط السبعينيات بعض الامكانيات الازمة لتشخيص بعض الامراض حال ظهورها وامكانية حصرها في مناطق انتشارها وكذلك اتخاذ اجراءات الوقائية والعلاجية المناسبة حينا والالزامية عند الضرورة.

ولقد تطورت الخدمات البيطرية تطورا ملمسيا بدأ من النصف الثاني من عام ١٩٧٥ ولقد تضمنت الخدمات البيطرية تنفيذ التلقيحات الوقائية الدورية وعلى نطاق واسع ضد اكثر من خمسة عشر مرضا. كذلك مكافحة الطفيليات الخارجية بالرش والتقطيع ثم معالجة الطفيليات الداخلية وتوفير المستلزمات الضرورية الازمة لتنفيذ مثل هذه البرامج.

ويعتبر المختبر البيطري التاسع لقسم المختبرات والبحوث البيطرية من انشط المختبرات في الوطن العربي، اذ انه ينتج ما يكفي لتأمين احتياجات القطر من اللقاحات وكذلك تصدير كميات منها للاقطار العربية المجاورة. وان من اهم اللقاحات التي ينتجها المختبر المذكور هي لقاح الحمى القلاعية .

واللثاح المضاد للانتروكسيميما (كوبغداد) كذلك لقاح جديد ضد مرض التليريا يعطي لابقار في مختلف الاعمار، ثم لقاح الجمرة الخبيثة والجمرة العرضية وجدرى الاغنام وجدرى الماعز وذلك اضافة للقاح الاجهاض الساري ولقاح الطاعون البيطري والنيوكاسل وجدرى الدجاج وغيرها ويتبين من جدول رقم (٦) اهم انشطة البيطرية وتطور الخدمات التي خدمت الشروء الحيوانية خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ .

وتعتبر دائرة الصحة الحيوانية التابعة للمؤسسة العامة لخدمات الشروء الحيوانية هي الجهة المسئولة عن توفير الخدمات

البيطرية بواسطة اقسامها ومختبراتها ومستشفياتها البيطرية المنتشرة في انحاء القطر العراقي. اما اهم مفاصل هذه الدائرة الحيوية فهي قسم مختبرات البحوث البيطرية وقسم الحمى القلاعية ثم المستشفى البيطري في محافظة بغداد كذلك قسم التخطيط والمتابعة وقسم التجهيزات والقسم الاداري ويضاف لذلك ثمانية عشر مستشفى بيطري في مراكز المحافظات، وعشرون مختبر بيطري فرعى في مراكز المحافظات و (٣٩٥) مستوصف بيطري. وكذلك (١٨) مركزا ارشاديا بيطريا وعشرة محاجر بيطرية كما هو وارد في جدول رقم (١٧).

اما من ناحية عدد الاطباء البيطريين والكوادر الوسطية قد ارتفع من (١٨) طبيبا في عام ١٩٦٨ ليصل الى (٢٢٢٧) طبيبا بيطريا في عام ١٩٨٥ حين بلغ عدد الكوادر الوسطية (٣٩٤) كادرا ازداد الى ما يزيد على خمسة الاف كادر في عام ١٩٨٥.

٩-٤ خدمات الانتاج النباتي

تشتمل خدمات الانتاج النباتي على مجموعة كبيرة من الانشطة المساعدة للعمليات الانتاجية الحقلية، ارتؤى لاغراض هذه الدراسة تجميعها في اربعة اقسام : المكنة الزراعية، وتجهيز مدخلات الانتاج، ووقاية المزروعات، والبحث والارشاد الزراعي. ولاشك بان للدولة دور كبير يمكن ان تلعبه في هذه المجالات من خلال السياسات التي ترسمها ومدى فاعلية الاجهزة التي تتولى تنفيذ هذه السياسات.

جدول (١٦) - الخدمات البيطرية وفقاً لمختلف أغراضها
خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ (بألاف راس)

نوع الخدمة	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
الامراض غير السارية	٢٥٣٩٥	١٣٧٨٠	٩٨٤٦	١٢٦٦٨	١١٣٢٦	٤٨٦٣	٢٥٣٥
الامراض السارية والطفيليات	٤٩٨٣٠	٤١٤٦٣	٣٨١٥٨	٢٨٤١٩	٢٦٠٠٢	١٤٩٠٩	٨٢٩٩
التغطيس والرش	١٠٧٩١	٩٥٤٩	٩٤٧	٨٦١٢	٩٢٧٣	٩٩٣٦	٤٩٩٨
التطعيمات والتلقيحات	١٤٧٠٦٢	١١٣٨٩٠	٥٠٤٦٨	٣٥٧٥٧	٢٧٥٠٩	٤٥٣٠٨	١٨٣١٤
الفحوص المختبرية	٣٦,٧	١١٨	٨٣,٤	٢١,٨	٢٨,٣	١٩,٥	١٠,٧

الجملة

المصدر: المؤسسة العامة لخدمات الشروة الحيوانية - خدمات الصحة الحيوانية - التقارير السنوية للفترة ١٩٨٠-٧٤ بـ بغداد ١٩٨٢.

جدول (١٧) تطور بعض الخدمات واعداد الكادر البيطري في العراق خلال الفترة ٦٨ - ١٩٨٥

الكادر البيطري والخدمات	١٩٨٥	١٩٧٩	١٩٦٨
الاطباء البيطريين	٢٢٢٧	٤٠٠	٦١
الكادر - الوسيط	٥١٤١	١٢٢٥	٣٩٤
مستوصفات بيطرية	٢٠	١٩	١
مراكز ارشاد بيطري	١٨	١٨	-
محاجر بيطرية	١٠	٥	-

المصدر : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للبحوث الزراعية - دراسة امراض الحيوان في الوطن العربي - مرحلة ثانية - قسم وتقدير المختبرات البيطرية . الخرطوم ١٩٨٢ ص ١٦٤

لقد ابتدت الدولة بعد عام ١٩٦٨ اهتماماً واسعاً بتقديم الخدمات الزراعية. وقد انعكس هذا الاهتمام في التشريعات والتوسع في نشاط المؤسسات التي تعنى بتقديم هذه الخدمات إلى المنتجين الزراعيين.

٤-٩-٤ المكمنة الزراعية:

لاشك أن التوسيع في استخدام المكمنة الزراعية في بلد يتمس بالندرة النسبية للقوى العاملة يؤدي إلى زيادة متوسط انتاجية العامل في الزراعة، وبالتالي استغلال الموارد الارضية والمائية المتاحة باقل عدد من القوى العاملة، بالإضافة إلى ذلك ما تقدمه المكمنة من مساهمة في زيادة انتاجية وحدة المساحة. وقد اهتمت الدولة منذ فترة طويلة بادخال المكمنة الزراعية، وعلى وجه التحديد دخل استخدام الساحبات في الزراعة العراقية منذ عام ١٩٤٥ ولكن ب نطاق ضيق^(١). وتشير احدى الدراسات إلى ان نسبة الاعمال الزراعية المنفذة بالماكنة والآلات الزراعية قد تزايدت من (٣%) إلى (١٠%) ثم إلى (٤٢%) في السنوات ٤٨ و ١٩٥٨ و ١٩٦٨ على التوالي^(٢). وقد اقتصرت المكمنة الزراعية قبل عام ١٩٦٨ على الحراثة وشق السواقي وعمليات الحصاد للحنطة والشعير.

وقد قامت الدولة بعد عام ١٩٦٨ بالعمل على التوسيع في المجالات المختلفة للمكمنة الزراعية وذلك من خلال تقديم خدمات المكمنة الزراعية إلى التعاونيات الزراعية باجور مخفضة (٥٠%) من قيمة الاجور السائدة في القطاع الخاص. وقد ارتبطت هذه العملية إلى المؤسسة العامة للحفر والمحطات الزراعية التي

(١) تم في هذه السنة إنشاء محطات تأجير المكائن والآلات الزراعية التابعة للدولة وقد استحدثت بعد عام ١٩٥٨ المديرية العامة للمكائن والآلات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة.

(٢) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، لجنة اعداد ورقة عمل الخدمات الزراعية، المكمنة الزراعية في العراق قبل وبعد ١٩٦٨ .

نقلت اليها مهام المديرية العامة للمكائن والآلات الزراعية بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ كما قامت الدولة ايضا بتشجيع التعاونيات الزراعية على امتلاك المكائن والمعدات الزراعية وتشغيلها. هذا بالإضافة الى قيامها باستيراد المكائن والمعدات وبيعها الى القطاع الخاص.

وقد استمرت الدولة في تقديم خدمات المكينة الزراعية باجراء مخففة حتى نهاية عام ١٩٧٩ حيث تفاقمت مبالغ الدعم لتصل قرابة العشرة ملايين دينار، نتيجة تضخم الجهاز الاداري في المؤسسة التي كانت تقوم بتقديم هذه الخدمات. ثم تلا ذلك قيام الدولة بعدة اجراءات كان من بينها حث التعاونيات الزراعية على امتلاك وادارة وتشغيل المكائن والمعدات الزراعية، والتوصي في تملك القطاع الخاص لهذه المكائن والمعدات المستوردة منها والمنتج محليا باسعار مناسبة، يراعى فيها تشجيع القطاع الخاص على التوسيع في مكينة العمليات الزراعية.

ويبيّن الجدول رقم (١٨) مدى التوسيع في توفير المكينة الزراعية خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٨٦

جدول رقم (١٨) تطور اعداد الساحبات والحاصلات

السنوات	عدد الساحبات	عدد الحاصلات
١٩٥٨	٢٤٠٤	٣٣٧
١٩٦٨	٩٧٦٣	٢٥٥٢
١٩٧٦	١٨٥٣٤	٣٦٦٣
١٩٧٩	٢٠٠٥٨	٣٤٣٣
١٩٨٦	٥٩١٨٧	نسبة متوفرة

المصدر: للسنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٨ موجود في المصدر السابق ص ٢ ولبقية السنوات انظر الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الزراعي، الإحصاءات الزراعية.

ويلاحظ من هذا الجدول الزيادات الكبيرة في عدد الساحبات بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٨٦ والقفزة الكبيرة في اعدادها بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٦ اي اثناء فترة الحرب، الا ان عدد الحاصدات لم تزد بنفس المعدل خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٨، ويرجع السبب في ذلك الى ان مكنته عمليات الحصاد قد اقتصرت على حصاد الحبوب وعلى الاخر الحنطة والشعير والرز التي لم تتسع المساحات المزروعة منها يضاف الى ذلك انخفاض الجدوى المالى لامتلاك الحاصدات من قبل المنتجين انفسهم، لذلك فان امتلاك هذه الحاصدات كان يتركز على القطاع الاشتراكي قبل عام ١٩٧٩ ، ثم على القطاع الخاص الذي يتولى عملية تاجير هذه الحاصدات الى المنتجين وعلى الاخر في المناطق الديميمية التي تتتوفر فيها المساحات الكبيرة التي تستوجب تشغيل هذه الحاصدات. اما في المناطق المروية فان المساحات المزروعة بالحنطة والشعير قد تدهورت لصالح المحاصيل المنافسة وهي الخضروات بالدرجة الاولى التي لم تخضع عمليات الجنى فيها الى المكنته لحد الان.

وقد اظهرت احدى الدراسات التي اعدتها وزارة التخطيط بان القوة الحصانية للساحبات قد تزايدت خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٧٥ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩,٨٪) في حين ان المساحات المزروعة قد نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٤,٥٪) وقد استخدمت الدراسة دالة النمو الاسية لتقدير العلاقة بين كل من القوة الحصانية والمساحات المزروعة وبين الزمن (*). وقد قدرت نفس الدراسة العلاقة بين المساحات المزروعة والقوة الحصانية للساحبات لنفس الفترة باستخدام الدالة اللوغارتمية ووجدت بان متوسط انتاجية كل (١٠٠) حصان قد بلغت (٥٧٥) دونم في عموم القطر وان درجة استجابة المساحات المزروعة وزيادة القوة الحصانية قد بلغت

(*) وزارة التخطيط، المعهد القومى للتخطيط، المسارات التكنولوجية في الزراعة العراقية وأتجاهاتها المستقبلية، ١٩٨٧.

(٤٥،٤٠) اي انه زيادة القدرة الحصانية للساحبات بمقدار (%) ١٠ يؤدي الى زيادة المساحة المزروعة بنسبة (٤٥،٤٠%). اما بالنسبة للحاصلات والمساحات الممحوسة للحنطة والشعير فقد اوضحت الدراسة المذكورة بأنه في الوقت الذي نمت فيه المساحات الممحوسة لهذين المحصولين بمعدل نمو سنوي مركب قدره (%) ٩،١ فان القوة الحصانية للساحبات قد تناقصت بمعدل سنوي قدره (%) ٥،٥.

ان التطور الذي حصل في القوة الحصانية للساحبات دون ان يصاحب تطور موازي في المساحات المزروعة يمكن ان يعزى الى اسباب عديدة لعل ابرزها هو تركز استخدام الساحبات في زراعة الخضراوات التي تفوق فيها حاجة الدونم الواحد في ساعات العمل للساحبات نظيرتها في الحبوب، وليس من قبيل الصدف ان تنمو المساحة المزروعة بالخضراوات بمعدل نمو سنوي مركب قدره (%) ٧،٩ خلال نفس الفترة وهو مقارب لمعدل النمو للقوة الحصانية للساحبات (*).

وبوجه عام يمكن القول بان مكننة العمليات الزراعية الرئيسية المتمثلة بالحراثة وشق السوادي والبذار بالنسبة لكافة المحاصيل الزراعية الحولية، والحصاد بالنسبة للحنطة والشعير والرز، قد وصلت الى مراحل متقدمة. وقد ساعد هذا على ازدياد المساحة المزروعة وعلى الاخف بالخضراوات رغم ثبات حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي ان لم يكن قد تناقص خلال الفترة قيد الدرس.

٤-٩-٢ التجهيزات الزراعية :

يشمل هذا النشاط توفير مدخلات الانتاج الزراعي، وجعلها في متناول المنتجين الزراعيين وباسعار مناسبة. وتشمل هذه المدخلات

(*) نفس المصدر السابق ص ٢٦ .

البذور والاسمدة ومواد الوقاية والعلاج من الامراض النباتية ومكافحة الادغال. وقد قامت الدولة باصدار تشريع ينظم عملية تداول المواد الزراعية المذكورة . وقد حصرت عملية الارشاف على تداول هذه المواد بالاجهزه الزراعية المختصة.

وتضطلع المنشأة العامة للتجهيزات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بمهام التخطيط والتوزيع للتجهيزات الزراعية المذكورة. وتقوم بالحصول على التجهيزات عن طريق الاستيراد او الانتاج المحلي وتوزيعها على الوكالات المتخصصة المجازة من قبلها لتقوم بدورها ببيعها للمنتجين الزراعيين بالاسعار المحددة من قبلها. وقد تطور نشاط التجهيزات الزراعية كما ونوعا بعد عام ١٩٦٨ حيث تشير الاحصاءات المتوفرة الى قيام المنشأة المذكورة بتوفير كافة التجهيزات الزراعية عدا الحبوب وتفادي البطاطا التي كان يتم توفيرها من قبل مزارع الدولة. وقامت المنشأة المذكورة بتوزيع الاسمدة الكيميائية على اختلاف انواعها وبكميات متزايدة نتيجة لقبال المزارعين على استخدامها، وخصوصا للخضروات وبساتين الفواكه، كما توسيع نشاط المنشأة في تجهيز المواد اللازمة لمكافحة الامراض النباتية والادغال. ويوضح الجدول رقم (١٩) تطور الكميات المجهزة من قبلها من البذور والاسمدة الكيميائية .

جدول رقم (١٩) تطور كميات الاسمدة وبذور الخضروات الموزعة من قبل المنشأة العامة للتجهيزات الزراعي خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٤

السنة	بذور الخضروات بالطن	الاسمدة الكيميائية بالآلف طن
١٩٧٣	١٢٢٦	٧٦
١٩٧٤	٨٧٢	٩٦
١٩٧٥	٤٤٨	١٤١
١٩٧٦	١٣٢٣	١٦٩
١٩٧٧	٢٤٣٥	٢٣٢
١٩٧٨	١٠٦٠	٢٤٦
١٩٧٩	١٥٣٧	٢٤٢
١٩٨٠	١٤٥٠	١٩٦
١٩٨١	١٤١٦	١٧٠
١٩٨٢	١٣٦٦	١٦٩
١٩٨٣	١١٥٩	٢٤٦
١٩٨٤	١٩٠٧	٢٠٩

المصدر: وزارة التخطيط - هيئة التخطيط الزراعي - واقع الخدمات الزراعية وافق تطورها سنة ١٩٨٥ والجدول رقم ٢٠ و ٢٢

يتضح من الجدول رقم (١٩) انه على الرغم من الاتجاه العام التصاعدي الذي اخذته الكميات الموزعة الا ان بذور الخضروات والاسمدة الكيميائية، اتسم بالتدبّب وعدم الانتظام. ان توفير مدخلات الانتاج الزراعي بالكمية والتنوعية والوقت المناسب يعد من اهم العوامل التي تساعد على التزام المزارعين بتنفيذ خطة الانتاج الزراعي على مستوى القطر. ولكن الملاحظ ان نشاط التجهيزات يتعرض الى عدة معوقات لعل اهمها عدم وجود خطة لتوريد التجهيزات الزراعية يتم الالتزام بها خلال السنة. وكانت المؤتمرات الزراعية تعقد سنويا لتضع خطة الانتاج الزراعي، ولكن الملاحظ ان هذه الخطط كانت تقرر اما قبل بدء الموسم الزراعي او احيانا بعد ابتداء الموسم مما يجعل الاجهزة المختصة بتوفير مدخلات الانتاج وعلى الاخص المستورد منها غير قادرة على الاستجابة الفورية لهذه الخطط، فقد كانت تلجأ الى اجتهااداتها

في تقدير الاحتياجات وحسب ما يمكن الحصول عليه من تخصيصات النقد الاجنبي لاستيراد هذه المواد لاسيما البذور.

اما فيما يتعلق بنشاط توزيع المبيدات فيشمل اكثر من (٥٠) نوعا. وتشير المعلومات المتوفرة عن اهم المواد المستوردة من المبيدات ذات العلاقة في بعض الامراض النباتية السائدة في العراق وعلى الاخر المتعلقة بالفواكه والخضروات بان الكميات الموزعة من هذه المواد قد تطور خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤.

جدول رقم (٢٠)
الكميات الموزعة من اهم المبيدات خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤

السنة	ملاشون بـ الالف لتر	نوکوز بـ الالف لتر	سفن باطن	اكتل با الف لتر
١٩٧٦	١٨٧	١٢٤	٩١	٧٦
١٩٧٧	١٥٥	٢١٥	٦٠	٧٩
١٩٧٨	٨٥	٢٠٩	٢١٤	٧٧
١٩٧٩	٩٨	٢٢٧	١٧٦	٦٦
١٩٨٠	٣٥٠	٣٨٨	٣٨٣	١٧٩
١٩٨١	١١٥	٩٧	١٧١	١٣٣
١٩٨٢	٧١	٤٨	٨٤	٢٥
١٩٨٣	٧	٤٣	٥٥	١٤
١٩٨٤	٦	٤٣	٥٥	٢٥

المصدر : سجلات المنشاة العامة للتجهيزات الزراعية

يلاحظ من الجدول رقم (٢٠) ان الكميات الموزعة من هذه المواد بلغت ذروتها في عام ١٩٨٠ ، وبدأت باانخفاض من بعد ذلك بسبب الحرب وما افرزته من مشاكل ادارية وندرة في النقد الاجنبي.

٣-٩-٤ وقاية المزروعات

نظرا لما تشكله الامراض النباتية من خطورة على الانتاج ولعدم تعود المنتجين على القيام بهذه المهمة، فقد اولت الدولة اهتماما بنشاط وقاية المزروعات منذ زمن بعيد. وقد اولت مهمة القيام بهذا النشاط الى الهيئة العامة لوقاية المزروعات. وقد

تركزت مهام هذه الهيئة بثلاث جوانب: الاول منها هو النشاط المتعلق بالقيام بمهمة المكافحة الجماعية للآفات الزراعية التي تأخذ شكل الوباء بما في ذلك مكافحة الجراد الصحراوي. والجانب الثاني يتعلق بالحجر الزراعي الذي يستهدف منع دخول الامراض النباتية والحيوانية من خلال استيراد المنتجات الزراعية او الحيوانات الحية وكذلك ضمان سلامة المصدر من المنتجات الزراعية من الامراض. ويتمثل الجانب الثالث في نشر الحشرات النافعة مثل دودة القز والنحل.

وبقدر تعلق الامر بجانب وقاية المزروعات من الامراض والآفات الزراعية فقد نظم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ (قانون مكافحة الآفات الزراعية) كيفية التعامل مع هذا النشاط. لقد حدد القانون المذكور واجبات الهيئة العامة لوقاية المزروعات (مديرية وقاية المزروعات سابقا) وهي القيام بمكافحة الآفات الزراعية الوبائية مجانا. وقد خولها القانون الدخول الى المزارع والبساتين والحدائق لتنفيذ مهامها. وقد حدد القانون الآفات الوبائية، بما في (١)الجراد بانواعه (٢)حشرة السونة (٣) دوباس النخيل (٤)فثran وجرذان النخيل (٥)ماضفة اوراق الحنطة (٦)البق الدقيق (٧)آية افة زراعية اخرى تقرر الهيئة بانها وبائية. كما خول القانون الهيئة المذكورة القيام بمهام المكافحة للآفات الزراعية غير الوبائية بناء على طلب المزارعين باجور مخفضة. وقد خول ايضا الهيئة المذكورة اعارة الالات الخاصة بمكافحة العائدة لها الى الفلاحين والجمعيات التعاونية لاستخدامها مباشرة من قبلهم لقاء ضمان مناسب لاعرتها.

وقد جهزت الهيئة العامة لوقاية المزروعات لمكافحة بالمكان والمعدات اللازمة للمكافحة وبكميات كافية، بالإضافة الى اسطول

للطيران الزراعي يكاد ان يكون من اكبر واقدم الاساطيل في المنطقة.

وتشير الاحصاءات المتوفرة بان معدل المساحات التي تخضع الى المكافحة، قد زادت على الستة ملايين دونم سنويا خلال العشرة سنوات الماضية، ويشمل ذلك المساحات التي تتم مكافحتها بواسطة الطيران الزراعي مثل البساتين التي تقدر مساحتها بحوالى ثلاثة ارباع المليون دونم.

اما في مجال الحجر الزراعي فقد نظم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦ هذا النشاط. وقد عهدت مهام تطبيق القانون الى لجنة تشكل من قبل وزير الزراعة. وقد تم انشاء عدد من المحاجر الزراعية في المنافذ الحدودية للقطر تتم من خلالها العمليات الخاصة في الحجر الزراعي. ولكن المشاهد هو ان الزراعة العراقية قد ابتليت منذ السنتين بالعديد من الآفات الزراعية وعلى الاخص بالنسبة للفواكه، وذلك لضعف عمليات الحجر الزراعي مما تسبب بدخول هذه الآفات وخصوصا من الدول التي تقع على البحر الابيض المتوسط.

اما بالنسبة لنشاط نشر الحشرات النافعة فقد قامت الهيئة بنشر تقاليد تربية النحل. وقد سعت هذه الهيئة بنشر المناحل في مناطق مختلفة من القطر وذلك عن طريق انتاج الطرود والملكات وتهيئة مستلزمات فرز العسل ومكافحة المناحل من الامراض.

٤-٩-٤ البحوث الزراعية والارشاد الزراعي

يعتمد التطور الزراعي في اي بلد على مدى التطور المحرز في مجال البحوث الزراعية النظرية منها والتطبيقية، وعلى قدرات اجهزة الارشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث الى الميدان لوضعها موضع التطبيق العلمي. ونظرا للسمات التي تميز النشاط الزراعي عن غيره من النشطة الاقتصادية والتي ياتي على راسها

تأثر هذا النشاط بالظروف الایكولوجية من مناخ وترابة وما الى ذلك من عوامل تحدد طبيعة الزراعة، فان الكثير من نتائج البحث الزراعية قد لا يصلح للتطبيق الا في نفس الظروف الایكولوجية التي تجري فيها هذه البحوث. وهذا يعني ضرورة اجراء البحوث الزراعية في مختلف الظروف الایكولوجية في الدولة الواحدة.

ويوجد في العراق جهات متعددة تعنى بالبحوث الزراعية، ويأتي على راس هذه الجهات الكليات والمعاهد الزراعية وهيئة البحوث التطبيقية التابعة لوزارة الزراعة ومجلس البحث العلمي. وقد اتسمت جهود هذه الجهات بالتبعثر وغياب التنسيق فيما بينها من جهة وبينها وبين الجهات المستفيدة من جهة اخرى. وبهدف تنسيق هذه الجهود تم في عام ١٩٨٤ اصدار تعليمات من ديوان رئاسة الجمهورية توجب وضع خطة خمسية للبحوث الزراعية تتولى اعدادها كافة اطراف المعنية بالبحوث الزراعية ويتولى تنسيق هذه الخطة ومتابعة تنفيذها مجلس البحث العلمي.

وقد تم وضع اول خطة خمسية لالسنوات ١٩٩٠-١٩٨٦ احتوت على (١٦٧) مشروعًا بحثيًّا موزعة على كافة التخصصات الزراعية. وقد اشتغلت هذه المشاريع البحثية على ما يقارب (١٨٠٠) نقطة بحثية. وقد تم توزيع مهام تنفيذ هذه البحوث على كافة الجهات والمراکز المعنية بالبحوث الزراعية في القطر وتحديد الباحثين الذين توكل اليهم مهمة اجراء هذه البحوث. وقد تم رصد ما يقارب من (١٨) مليون دينار لتهيئة مستلزمات تنفيذ هذه المشاريع البحثية، عدا الرواتب والاجور التي تدفع الى الباحثين وفق القوانين والأنظمة المرعية.

واعيانا من الدولة باهمية البحث العلمي في مختلف مجالات الحياة والبحوث الزراعية بوجه خاص فقد تم اصدار قانون جائزة صدام للبحوث الزراعية في عام ١٩٨٩ ليعطي دعما جديدا الى الباحثين في العلوم الزراعية، وقد نص القانون المذكور على

تخصيص ستة عشر جائزة للبحوث الزراعية تمنح سنوياً للعلماء والباحثين الذين يقدمون بحوثاً من شأنها دفع عجلة التطور في انشطة المختلفة للزراعة في العراق.

وتتراوح قيمة هذه الجوائز بين (٥٠) ألف دينار و(٢٥٠) ألف دينار موزعة على أربع درجات. وقد اقتصر منح هذه الجوائز على الباحثين العراقيين والعرب.

وفيما يتعلق بالارشاد الزراعي فقد عهدت هذه المهمة إلى المديرية العامة للارشاد الزراعي التي تأسست عام ١٩٦٩ ضمن تشكيلات وزارة الزراعة. وكانت وظيفة الارشاد الزراعي من مهام المديرية العامة للبحث والارشاد الزراعي التابع لنفس الوزارة قبل ذلك العام. وقد توسيع الجهاز الارشادي في العراق من حيث عدد الكوادر والوسائل السمعية والبصرية والمقروءة والايضاحات الحقلية ووسائل النقل للمرشدين الزراعيين من دوائرهم إلى الحقل. وقد كان دور المديرية العامة للارشاد الزراعي الكائنة في بغداد يقتصر على رسم الخطط والبرامج الارشادية وتأهيل المرشدين من خلال الدورات التدريبية التي تجري لهم داخل وخارج القطر. أما بالنسبة لتنفيذ البرامج الارشادية فقد كانت تتولىها الهيئات الزراعية في المحافظات وذلك باعتماد على المرشدين الزراعيين المحسوبين على ملاكاتها. وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٩ حيث تم إنشاء الهيئة العامة للتدريب والارشاد الزراعي التي عهدت لها مهام التدريب للكوادر الارشادية وال فلاحين. وقد تم تجهيز هذه الهيئة بالوسائل الالزمة لاصدار النشرات الارشادية والملصقات الجدارية والافلام. وعلى ما يبدو فإن نشاط هذه الهيئة قد انحصر في الاونة الاخيرة ليقف عند حد اعداد الدورات التدريبية للفلاحين على بعض الاعمال الزراعية واصدار النشرات الارشادية وتقديم برامج ارشادية في التلفزيون يومياً ولدقائق محدودة.

ويعاني الارشاد الزراعي في الوقت الحاضر من ضعف التنسيق بينه وبين مراكز البحوث الزراعية مما يؤدي إلى ضعف المادة العلمية التي تقدم إلى الفلاحين عبر هذا الجهاز ويفوت الفرصة من الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية بشكل مباشر.

٤٠٤ الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الماء والكهرباء

ان تبعثر التجمعات السكانية في الريف وانتشارها على رقعة جغرافية واسعة تزيد من صعوبة وتكلفة ايصال الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الماء والكهرباء إلى السكان الريفيين ولذلك كان نصيب الفرد في الريف من هذه الخدمات عادة ما يكون اقل من نصيبه منها في المدينة في مختلف دول العالم. وتقل هذه الفروق بتقدم الدولة وازدياد الدخول. ولاشك ان اي برنامج يستهدف تقديم هذه الخدمات الى الريف بتكاليف مناسبة وتصميم القرى العصرية التي تضمن تقليل عدد التجمعات السكانية على النمو الذي يضمن عدم الالخلال بالنشاط الانساجي من جهة وضمان امكانية ايصال هذه الخدمات بتكاليف مناسبة.

وقد حظيت فكرة تنظيم التجمعات السكانية في الريف وانشاء القرى العصرية باهتمام المعنيين في التخطيط. وكانت اول تجربة في هذا المضمار في الخمسينات حيث ادخل مجلس الاعمار في برامجه مشاريع لانشاء المجمعات السكنية ضمن مشاريع الاستيطان التي كانت مشمولة بقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية. وقد تم انشاء قريتين في مشروع المسيد الكبير في ضوء هذه السياسة. لا ان هذه التجربة لم يتم التوسع بها في الستينات.

وبعد عام ١٩٦٨ اولت الدولة اهتماماً بهذا الموضوع وانشأت (مصلحة الاسكان الريفي) بموجب القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٣ ضمن تشكيلات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، والتي عهدت لها مهمة

وضع السياسات العامة للاسكان الريفي وتنفيذها، الا ان هذه المصلحة قد الغيت في بداية عام ١٩٧٧ وانصيطة اعمالها الى وزارة الاسكان والتعهير. وقد تم في السبعينات انشاء قريتين نموذجيتين الاولى "ذات السلسل" بالقرب من مدينة بغداد والثانية "الخالصة" قرب قضاء المدائن. وبالرغم من تجميع عدد من القرى الفلاحية الصغيرة وانشاء ثمانية قرى عصرية في مناطق مختلفة من القطر خلال الثمانينات، الا انه يمكن القول ان تجربة انشاء القرى العصرية لم تأخذ الابعاد الجدية في التنفيذ الى الان. وتشير الاحصاءات التي وفرها المسح العام للاستيطان الريفي الذي جرى عام ١٩٨٢ بان عدد القرى في العراق قد بلغ (١١,٩٥٨) قرية وان عدد سكان الريف قد بلغ (٤,٤٩) مليون نسمة ويبلغ عدد العوائل الريفية (٦٤٤) الف عائلة. وهذا يعني ان متوسط عدد العوائل بلغ (٥٤) عائلة لكل قرية، وبمعدل (٣٧٥) نسمة لكل قرية. وقد شكلت القرى الصغيرة التي لا يتجاوز نفوس الواحدة منها (٢٠٠) نسمة اكثرا من (٤٠٪) من هذه القرى. اما عدد القرى التي يزيد سكانها عن (١٠٠٠) نسمة فلم يتجاوز (٥٪) من مجموع القرى. وعلى الرغم من هذا التناحر في التجمعات السكانية في الريف فقد سعت الدولة بعد عام ١٩٦٨ الى ايصال الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الماء والكهرباء الى اكبر عدد من السكان في الريف. وقد قطعت الدولة شوطا بعيدا في هذا المضمار وعلى الامر في مجال التعليم وكهربة الريف.

٤-١٠-٤ الخدمات التعليمية

تشير نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٧٧ الى ان نسبة الاميين في العراق كانت (٥٣٪) من مجموع السكان في الاعمار المحسوبة من

(١٠) سنوات و (٤٥) سنة. وترتفع هذه النسبة في الريف لتبلغ (٧٥%)، وتتركز بين الاناث لتصل الى (٩٣%).

وقد قامت الدولة باعتماد مبدأ التعليم الالزامي لمرحلة الدراسة الابتدائية للبنين والبنات بدأ من العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩.

وصدر ايضا في نفس العام قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحوا الامية الذي كان ايضا ملزما لكافة المواطنين الذين يخضعون لاحكامه.

وقد اسفرت تطبيقات قانون الامية التعليم عن نتائج أدت بالفعل الى ازالة التفاوت في فرص التعليم الابتدائي بين الريف والحضر.

تشير الدراسات المتوفرة الى ان نسبة المسجلين في مرحلة الدراسة الابتدائية من مجموع السكان الريفيين قد وصلت حوالي (١٩%) في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ وهي تفوق قليلاً نظيرتها في الحضر^(١)، اما عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية لذلك العام فقد بلغ (٢٩٢٩٥٩٠) تلميذاً في عموم القطر وان عدد المسجلين منهم في الريف قد بلغ (٨٦٧٣٥٣) تلميذاً اي يشكلون نسبة مقدارها (٢٩,٥%) من مجموع التلاميذ في هذه المرحلة في القطر وهذه النسبة متكافئة الى حد كبير مع نسبة ما يشكله السكان الريفيين من مجموع السكان في ذلك العام .

ولم يقتصر التوسيع في الخدمات التعليمية في الريف على المرحلة الابتدائية فقط بل تعداده الى مرحلة التعليم الثانوي (المتوسط والاعدادي) فقد بلغ عدد المسجلين في هذه المرحلة للعام الدراسي ٨٦ - ١٩٨٧ ، ، ١٠١٢٤٢٦ تلميذ في عموم القطر ، الا

(١) وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، التباين في توزيع الخدمات التعليمية في العراق مع التركيز على الريف العراقي.

ان نسبة المسجلين منهم في الريف بلغت (١٠,٨ % فقط) ^(١) ، لاشك بأن عدد المسجلين في المدارس الثانوية في الريف لا يعكس عدد المسجلين في التعليم الثانوي من ابناء الريف إذ توجد اعداد كبيرة منهم مسجلين في المدارس الثانوية الموجودة في الحضر . وتنزيل التكلفة التي تتحملها الدولة في تقديم فرصة للتعليم في الريف عن نظيرتها في الحضر . ولعل من اهم المؤشرات العامة التي تعكس ذلك هي نسبة التلاميذ الى المدرسين وعدد التلاميذ في المدرسة الواحدة . وتشير المعلومات المتوفرة الى أن عدد التلاميذ للمعلم الواحد في المدارس الابتدائية في الريف قد بلغت عام ٨٦ - ١٩٨٧ ، ٢٠ تلميذ/معلم ، في حين بلغ هذا العدد ٢٦ تلميذ/معلم في الحضر . أما متوسط عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة فقد بلغ في ذات العام ١٧٨ تلميذ في الريف مقابل ٦١٧ في الحضر .

وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد بلغت نسبة التلاميذ الى المدرسين ٢٣ في الريف و ٢٦ في الحضر ، وبلغ متوسط عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة ١٩١ في الريف مقابل ٤٨٣ في الحضر ^(٢) .

٤-١٠-٤ الخدمات الصحية وتجهيزات الكهرباء والماء

بالرغم من اهمية هذه الخدمات للمواطنين فلازال الغالب لا عظم من سكان الريف يقصد المدن للحصول على هذه الخدمات نظراً للقصور الواضح في انتشار هذه الخدمات في الريف كما ونوعاً . وتشير الاحصائيات المتوفرة بأن عدد القرى التي توجد فيها مراكز صحية لم تتجاوز الالف قرية حسبما كشفت عن ذلك احصاءات المسح العام للاستيطان الريفي الذي جرى عام ١٩٨٢ .

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٢ جدول رقم (٣) .

(٢) نفس المصدر السابق ص ٢٣ .

والمراكز الصحية في الريف لا تزيد عن كونها مستوصفات يديرها في الغالب موظف صحي لتقديم بعض الأدوية للحالات المرضية البسيطة على الرغم من أن قانون التدرج الطبي يلزم الأطباء حديثي التخرج الخدمة في الارياف، ولكن صعوبة العيش في القرية تجعل من الصعب على الطبيب أن يقيم بها. وتقع معظم هذه المراكز في القرى المرشحة للتطوير وتوفير الخدمات المتكاملة لها حسب خطة لاستيطان الريفي والتي تم تحديد برامجها من قبل وزارة التخطيط ووزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم.

أما بالنسبة لتجهيزات الماء والكهرباء فتبين احصاءات المسح العام للاستيطان الريفي أن عدد القرى التي وصلت إليها تجهيزات الكهرباء قد بلغ ٣,٥٣ قرية يقع معظمها ضمن قائمة القرى المرشحة للتطوير وتقديم الخدمات المتكاملة لها.

اما فيما يتعلق بتجهيز الماء الصافي إلى القرى فإن عدد القرى التي تزود بالماء الصالح للشرب من خلال وحدات الماء المجمعة ومشاريع الماء المركزية قد بلغ ١٨٩٧ قرية يقدر عدد نفوسها بـ٦٠٠ مليون ونصف المليون نسمة، تقوم مديرية الماء والمجاري العامة التابعة لوزارة الحكم المحلي بتنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بإنشاء محطات لتصفية المياه في القرى وعلى الأخص في القرى المرشحة للتطوير والبالغ عددها ٣,٤٣٧ قرية موزعة على كافة المحافظات. وتشمل هذه المشاريع اما مدن شبكة المياه من مراكز المدن الى القرى المجاورة او إنشاء محطات مركزية جديدة تخدم أكثر من قرية. وهناك عدد من القرى النائية التي لا يمكن شمولها بالخدمة من هذين النمطين من المشاريع فأن هناك خطة لإنشاء وحدات مجمعة تتم فيها معالجة المياه المأخوذة من مصادر المياه القريبة. أما بالنسبة للقرى التي تخرج من قائمة القرى المرشحة للتطوير فأن النية تتوجه الى دمجها بالقرى

المطورة القريبة منها و تقوم الدولة في الوقت الحاضر بتزويدها بـ الماء الصالحة للشرب عن طريق السيارات الحوضية بالإضافة إلى حفر الآبار في المناطق التي تصلح فيها المياه الجوفية للشرب.

٥ - الخلاصة والتوصيات

تم في الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة تحليل البرامج والسياسات التي اعتمدت في العراق في مجال التنمية الريفية في الفترتين السابقة واللاحقة لثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨.

وفي ضوء العناصر الأساسية التي تم تحديدها في الفصل الثاني كأطار عام للدراسة يمكن التوصل إلى بعض الاتجاهات العامة في تقييم برامج التنمية الريفية والتي يمكن إدراجها في الفقرات التالية :

٤-٥ تطوير الموارد المائية والارضية

اتسمت فترة ما قبل عام ١٩٦٨ بالتركيز على إنشاء البنية الارتکازية الخاصة بتطوير الموارد المائية وأحكام السيطرة عليها من خلال السدود والخزانات وبعض المشاريع الارواحية، بعضها كان قد اكتمل تنفيذه قبل عام ١٩٦٨ وبعضها بقى أما على شكل تصاميم ودراسات أو بوشر به ولم ينفذ. وتکاد نقاط الضعف في سياسة تطوير الموارد المائية والارضية قبل عام ١٩٦٨ تتلخص في نقطة جوهيرية، وهي إهمال معالجة مشكلة التملح الناتجة عن تنفيذ مشاريع الري في الاراضي التي توفرت لها الموارد المائية في وسط وجنوب العراق يرجع إلى أن مشروعات الري التي تم تنفيذها في ذلك الوقت كانت تفتقد إلى شبكات البزل.

وقد أدى هذا إلى خروج مساحات كبيرة من الاراضي المروية من حلبة الانتاج الزراعي . نتيجة لارتفاع مستوى المياه الجوفية وانتشار مشكلة التملح.

اما بعد عام ١٩٦٨ فقد اعتمدت الدولة مبدأ التكامل في إنشاء شبكات الري والبزل في المشاريع الاروائية وايصالها إلى المستوى الحقلوي مع الاهتمام ببرامج استصلاح التربة . وقد تم تنفيذ عدد من المشاريع المتكاملة على هذا النهج والتي غطت مساحات من الاراضي الزراعية تتجاوز الربع مليون دونم في معظمها . وكان من ابرز هذه المشاريع مشروع ري أسفل الخالص ومشروع ري الاسحاقي بالإضافة إلى مشروع المسيب الكبير ومشروع الدجيلة اللذان كانا قد نفذتا قبل عام ١٩٥٨ وتعرضت أراضيهما للتدهور لغياب شبكات البزل . وكان مشروع الدجيلة بكامله بحاجة إلى إعادة اعمار . وعلى الرغم من اعتماد مبدأ التكامل في شبكات الري والبزل في المشاريع الاروائية التي نفذت بعد عام ١٩٦٨ ، ظهرت نقاط ضعف جديدة تركزت في عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في هذه المشاريع ، والخروج عن التركيب المحضولي الذي كان قد أعد في دراسات الجدوى ، وضعف صيانة المنشآت الاروائية والبزلية فيها ، مما أدى إلى تدهور الزراعة فيها أيضا .

٢-٥ الملكية الزراعية وعلاقات الانتاج

أدت قوانين ملكية الارض الزراعية التي شرعت منذ بداية تأسيس الدولة العراقية ولغاية عام ١٩٥٨ إلى نشوء الملكيات الزراعية الكبيرة ، واستحواذ القلة من كبار المالك على الجزء الأعظم من الاراضي الصالحة للزراعة ، فيما تركت الغالبية العظمى من العاملين في الريف دون حقوق في الملكية الزراعية . ونشأت نتيجة لذلك علاقات انتاجية ليست من صالح الفلاحين وهم طبقة

المنتجين الفعليين في الزراعة، مما أدى إلى تفاوت طبقي كبير في الريف.

وبعد عام ١٩٥٨ قامت الدولة بأصدار قانون الاصلاح الزراعي الأول رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والذي وضع حدًا على الملكية الزراعية واقر مبدأ الاستيلاء على ما زاد عن هذا الحد وتوزيعه على الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضاً.

وقد أدت تطبيقات القانون إلى الاستيلاء على ما يقارب السبعة ملايين دونم، وزع قسماً منها على الفلاحين بموجب سندات ملكية، وتم تأجير الباقي، وذلك بالإضافة إلىبقاء مساحات واسعة من الأراضي الاميرية أيضاً تحت الادارة المؤقتة للإصلاح الزراعي.

وبعد عام ١٩٦٨ ، ونتيجة لما افرزته تطبيقات القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ من سلبيات، ثم اصدار القانون الثاني للإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ ، والذي قلل الحد الأعلى للملكية، وقلل أيضاً مساحات التوزيع، وركز على ضرورة التوسيع بإنشاء التعاونيات الزراعية الالزامية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة كاملاً مفضلة على الزراعة الفردية. وقد أدت تطبيقات القانون المذكور إلى الاستيلاء على ما يقارب الثلاثة ملايين دونم إضافة إلى ما تم الاستيلاء عليه بموجب القانون السابق. وثم توزيع قسم كبير من هذه الأراضي بمساحات متفاوتة حسب خواص الأراضي. وكانت مساحات الوحدات التي يتم توزيعها بموجب هذا القانون المحصلة النهائية لتطبيقات قانوني الاصلاح الزراعي الأول والثاني، وكذلك قانون تنظيم ملكية الأرض الزراعية بمنطقة الحكمة الذاتي رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقد أدى كل ذلك إلى إعادة توزيع الملكية الزراعية على النحو الذي أفاد أكثر من ثلاثة ألف عائلة فلاحية، مما أدى إلى تقليل التفاوت في الملكية الزراعية الذي كان سائداً قبل عام ١٩٥٨. وقد أدت تطبيقات الاصلاح الزراعي وقانون الأرض إلى سيادة الملكيات الزراعية الصغيرة في

زراعة العراق. وقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى السياسات السعرية باتجاه الزراعة العراقية نحو زراعة الخضروات والبساتين في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، وانحسار المساحات المزروعة بالحبوب مثل الحنطة والشعير في المناطق الاروائية. وكان نتائجة لذلك ان ازدادت استيرادات العراق من هذه المحاصيل وعلى الأخص الحنطة من جهة والى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه من جهة اخرى وقد تدهورت ايضاً المحاصيل العلفية من حيث المساحة والغلة وقد ادى هذا الى تدهور انتاجية الحيوانات وتدهور قطاع الشروة الحيوانية. وقد ساعد على تدهور قطاع الشروة الحيوانية وما تركته عمليات الذبح الجائر للحيوانات نتيجة لزيادة الطلب على اللحوم بوجه عام واللحوم الحمراء منها بوجه خاص بتأثير عالية، كنتيجة مباشرة لارتفاع الدخول بعد زيادة عوائد النفط نتيجة للتأمين وارتفاع اسعاره، وظهور فرص عمل ذات دخول أعلى في القطاعات الأخرى خارج الزراعة.

٣-٥ السياسات الزراعية وخدمات الانتاج الزراعي

على الرغم من توسيع الدور المباشر في تقديم الخدمات الزراعية بعد عام ١٩٦٨ الا انه لايزال هناك العديد من جوانب الضعف في مستوى الاداء في تقديم هذه الخدمات. ففي مجال التسويق الزراعي فقد تعرضت سياسة الدولة الى التذبذب وعدم الاستقرار حيث بدأت الدولة كمحاولة منها لتقليل الهوامش التسويقية التي تشكل عبئاً على المنتجين والمستهلكين على حد سواء وذلك بالتدخل المباشر في التسويق وفتح مراكز بيع المفرد بالإضافة الى السيطرة على مراكز بيع الجملة وتحديد الاسعار، ثم انتقلت في نهاية عام ١٩٨٧ الى الانسحاب من معظم حلقات التسويق فيما عدا النشاط التسويقي الخام بالحبوب وبعض المحاصيل الستراتيجية مثل

المحاصيل الصناعية. وقد قامت الدولة برفع اسعار الشراء لهذه المحاصيل عدة مرات خلال الاربع سنوات الاخيرة بغية التوصل الى مستوى من الاسعار للحبوب والمحاصيل الصناعية محفزة للمنتجين. ومن اهم هذه المحاصيل عباد الشمس والذرة الصفراء والحنطة والشعير والرز ومن المؤمل ان تؤدي هذه الزيادات في الاسعار الى تحفيز المنتجين لزيادة الغلة والانتاج.

وفي مجال التسليف الزراعي فقد توسع المصرف الزراعي التعاوني في نشاطاته التمويلية بعد عام ١٩٨٠ في مختلف الانشطة الانتاجية الزراعية وقد لقيت نشاطات المصرف التمويلية اقبالا من المنتجين نتيجة للشروط الميسرة التي تقدم بها هذه القروض. اما خدمات الشروة الحيوانية فلما زالت تعاني من مشاكل عديدة لاسيما في مجال توفير العلف مما ادى الى تدني انتاجية قطيع الشروة الحيوانية وتدهور اعداده بشكل سريع. واما يزيد من خطورة الوضع بالنسبة للشروة الحيوانية مسألة التهريب الى الدول المجاورة والذبح الجائر نتيجة لغياب السيطرة على عمليات الذبح لاسيما خارج المجازر الحكومية. وسوف يؤدي ذلك الى انخفاض اعداد الحيوانات مما يسرع من تدهور الشروة الحيوانية.

وبقدر تعلق الامر بالتجهيزات الزراعية فقد حرست الدولة على تنظيم تداول المواد الزراعية من خلال الوكالات الزراعية المتخصصة، لضمان السيطرة على نوعية التجهيزات التي توزع على الفلاحين ولكن الكميات المتوفرة منها وعلى الاخر تلك المستوردة يتعرّض الى التذبذب وعدم الانتظام بين سنة وآخر لاسباب عديدة لعل ابرزها عدم وجود دقة في تقدير حجم الطلب على هذه التجهيزات وبكونها تتضمن فقرات عديدة مما يجعل من عملية الاستيراد لهذه التجهيزات بالكميات وبالوقت المناسب مسألة معقدة.

لقد اتجهت الدولة في تبني وقاية المزروعات والحيوانات من الامراض والآفات الزراعية بشكل مباشر اما مجانا كما هو الحال

بالنسبة للافات الزراعية الوبائية او باجور رمزية في الحالات غير الوبائية. وبالرغم من ذلك كانت الزراعة في العراق قد تعرضت الى انتشار افات عديدة بشكل وبائي خصوصا تلك المتعلقة باشجار البساتين وخصوصا منها اشجار الحمضيات. وهذا مما يؤكد عدم كفاية هذه الخدمات وانخفاض مستوى ادائها وبقدر تعلق الامر بالبحوث الزراعية فقد وضعت خطة خمسية للبحوث الزراعية تحت اشراف ومتابعة مجلس مجلس البحث العلمي الا ان الذي يتعرض له البحث العلمي هو تبعثر جهود الباحثين والنقص الذي يعانونه من توفير مستلزمات البحث العلمي. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان نتائج البحوث تبقى حبيسة دون ان يتم تولي جهاز الارشاد الزراعي الاستفادة منها والعمل على نشرها في الميدان. والواقع ان اجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي تعتبر من اضعف الحلقات في عملية التنمية الزراعية في العراق.

٤-٤ الخدمات التعليمية والصحية وتجهيزات الكهرباء والماء

ان تناشر التجمعات السكانية في الريف يجعل من مهمة ايصال الخدمات العامة الى السكان وتزويدهم بشبكات الماء الصافي والكهرباء من المهام الصعبة وتستلزم تكاليف تفوق نظيرتها في المدن. وما يخفف من هذه الصعوبات توفير شبكة المواصلات من طرق ووسائل نقل على نحو الذي يجعل بالامكان تسهيل مهمة تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، اذ لا يشترط تواجد مثل هذه المرافق في كل تجمع سكاني مهما قل عدد السكان فيه وانما يمكن انشاء مثل هذه المرافق في التجمعات السكانية الكبيرة نسبيا وتحتم الاستفادة منها ايضا من قبل المواطنين في التجمعات السكانية الصغيرة القريبة منها. ولكن في حالات تجهيزات الماء والكهرباء فان المهمة تكون اصعب اذ لابد من ايصال هذه

التجهيزات الى كل بيت كحالة مثلى. لذلك فان با لاضافة الى ضرورة ربط الريف بشبكة طرق ووسائل نقل لتسهيل مهمة تنقل الناس وحركة السلع بين الريف والمدينة فان تنظيم التجمعات السكانية وفق تصاميم عمرانية ملائمة لتسهيل مهمة تقديم هذه الخدمات وعلى النحو الذي لا يتعارض مع مستلزمات نشاطاتهم الانتاجية، والتنقل بين الحقل والبيت يعد من الامور المهمة والتي تؤدي الى رفع مستوى الحياة في الريف.

لقد سعت الدولة في العراق لتطوير الريف وتقليل الفوارق بينه وبين الحضر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد خطت الدولة خصوصا بعد عام ١٩٦٨ شوطا بعيدا في بعض المجالات ولازال هناك قصور في مجالات اخرى. وفي الجانب التعليمي فقد كشفت الدراسة بأنه نتيجة لتطبيق قانون الزامية التعليم منذ عام ١٩٧٩ والحملة الوطنية لمكافحة الأمية الى تقليل نسبة الأميين في الريف والتي كانت تزيد على ٧٠% حسب تعداد عام ١٩٧٧ حيث كشفت الدراسة بأن نسبة المسجلين في مرحلة الدراسة الابتدائية من مجموع السكان في الريف قد فاقت قليلا نظيرتها في الحضر حسب الاحصاءات المتوفرة من العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٦ ولا زالت اقل من نظيرتها في الحضر بالنسبة للتعليم الثانوي وهذه تعد خطوة مهمة في تطوير سكان الريف. ان انتشار الخدمات الصحية لا يزال ضعيفا كما تشير الى ذلك الاحصاءات التي وفرها مسح لاستيطان الريفي في عام ١٩٨٢ . ونظرا لعدم توفر احصاءات حديثة في الوقت الحاضر عن عدد المراكز الصحية في الريف فلا يمكن معرفة التقدم الحاصل في هذا المجال بعد ذلك التاريخ.

وفيما يتعلق بتجهيزات الكهرباء فقد كشفت الاحصاءات المتوفرة عن هذا الموضوع بان التجمعات السكانية الرئيسية والتي يبلغ عددها اكثر من خمسة الاف قرية قد جهزت بالكهرباء. ان الانطباع الذي يمكن ان يأخذه المشاهد في تجواله في الريف هو ان

شبكة الكهرباء قد وصلت الى معظم التجمعات السكانية عدا تلك التجمعات التي تقع في البوادي وقسم من المناطق الشمالية. وبقدر تعلق الامر بتجهيزات الماء الصافي فهناك قصور واضح في هذا الجانب. وقد تبنت وزارة الحكم المحلي خطة طموحة لتزويد المناطق الريفية المرشحة للتطوير بتجهيزات الماء اما عن طريق وحدات مجمعة تخدم القرى الصغيرة، او عن طريق ايصال انباب المياه من محطات اسالة الماء في مراكز المدن الى القرى المجاورة لها، بالإضافة الى حفر الابار المائية في المناطق التي تصلح مياهاً الجوفية للشرب.

وعلى وجه العموم فان مستلزمات توفير الخدمات العامة وتجهيزات الماء والكهرباء الى كافة انحاء الريف تتطلب وجود خطة للاستيطان الريفي تضمن تجميع هذه التجمعات المتناثرة في قرى عصرية. وقد وضعت خطة في هذا الاتجاه ولكنها خطة استرشادية للجهات التنفيذية المختلفة ولم تأخذ صفة الالزام.

٥-٥ التوصيات

من خلال استعراض وتحليل سياسات وبرامج التنمية الريفية وما تركته هذه البرامج من نتائج ايجابية وبغية الاستفادة من البنية المادية والمؤسسة التي حققتها هذه البرامج في الريف بشكل افضل وضمان استمرارية التطور نحو الافضل في تحقيق ما استهدفته هذه البرامج تدرج فيما يلي بعض التوصيات:

- ١ - في مجال ادارة وتشغيل وصيانة الموارد المائية والارضية تم انجاز العديد من المشاريع الاروائية في كافة انحاء الريف بما في ذلك المناطق المطرية شبه مضمونة الامطار لتوفير مصدر للري التكميلي، ونظرًا لما تعرضت له المشاريع الاروائية

التي دخلت حيز التشغيل من ضعف في ادارتها وتشغيلها وصيانتها فقد اصبح من الضروري وضع الاسس السليمة لادارة وتشغيل وصيانة هذه المنشآت. لذا توصي الدراسة بضرورة تأسيس ادارات زراعية مستقلة تتولى شؤون هذه المشاريع وعلى غرار المباديء التي تضمنها قانون المصالح الزراعية للمشاريع الاروائية الذي الغي مؤخرا شريطة ان تعاد صياغة المباديء الواردة في قانون المصالح الزراعية المذكور على النحو الذي يضمن استقلال هذه الادارات ماليا واداريا وتحديد مصدر وارداتها وهيكلها الاداري والفنى لتنهض بمسؤولية صيانة وتشغيل منشآت الري والبزل ومراقبة توزيع المياه وتطبيق الدورات الزراعية التي وردت في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه المشاريع.

٢ - في مجال تنظيم الملكية الزراعية

تعرضت وحدة المساحة للملكية الزراعية الى الانخفاض نتيجة لعاملين او لهما تطبيقات قوانين الاصلاح الزراعي وثانيها قانون الارث مما ادى الى تفتت الكثير من هذه الملكيات الى مساحات لا تتوفر فيها الشروط الاقتصادية التي تحفز الحائزين على الالتزام بالزراعة كمصدر رئيسي للدخل مما بقتضي ضرورة اعادة النظر في تحديد الحد الادنى لمساحة الملكية الزراعية بحيث لا يقل عن مساحة الملكيات الموزعة بموجب قانون الاصلاح الزراعي والسماح ايضا للمستفيدين من قوانين الاصلاح الزراعي بنقل ملكية الاراضي التي بحوزتهم عن طريق البيع وتشجيع عمليات دمج الملكيات المجاورة وعلى النحو الذي لا يؤدي الى زيادة مساحة الملكية عن الحد الاعلى المقرر بموجب قانون الاصلاح الزراعي.

٣ - الخدمات الزراعية

تعاني معظم الخدمات الزراعية من قصور في مستوى الاداء للاجهزة المسئولة عن تقديم هذه الخدمات وقد شهدت السنوات الاخيرة الشحة في تجهيز مستلزمات الانتاج الزراعي مما ينبغي ضرورة التأكيد على تجهيز مستلزمات الانتاج على النحو الذي يمكن المنتجين من اقتناصها بالكمية والنوعية والوقت المناسب. ان عدم الدقة في تقدير احتياجات القطاع الزراعي من مستلزمات الانتاج يؤدي الى اضاعة الفرصة للاستفادة من الاستثمارات الكبيرة التي انفقت على البنى الارتكازية في هذا القطاع.

٤ - الخدمات العامة وتجهيزات الماء والكهرباء

لابد من تجسيد المقترنات التي وردت في خطة الاستيطان الريفي والتي تم بموجبها اختيار القرى المرشحة للتطوير على شكل مشاريع محددة تدخل ضمن التنمية القومية وتمويلها مركزيا على ان يتم التنفيذ لامركزيا من قبل الجهات المسئولة وكل حسب اختصاصه وان تكون وزارة الحكم المحلي هي الجهة المنسقة والتي يقع عليها مهمة متابعة تنفيذ المشاريع التي تتضمنها الخطة المذكورة اعلاه والتي سبق التطرق اليها في الدراسة.